نقض المنطق

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية

المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

حقق الأصل المخطوط وصححه

الشيخ محمد عبد الرزاق حمزه
الإمام الثاني والمدرس بالحرم المكي

الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع

صححه

محمد حامد الفقي

خرج أحاديثه

عبد الله محمود محمد عمر

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

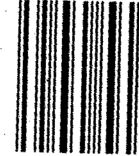
العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ١١ - ٩٤٢٤ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2652-0





http://www.al-ilmiyah.com.lb/
e-mail : baydoun@dm.net.lb

فهرس المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ١ ـ ٥] ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحديد: ٩].

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على عبد الله ورسوله محمد، خاتم المرسلين، وإمام المهتدين وعلى آله أجمعين.

وبعد، فقد تفضل السلفي الكبير ـ موئل الكرم والعلم والسلفية في جدة ـ الشيخ محمد بن حسين بن عمر نصيف أفندي فأعطاني النسخة ـ بارك الله فيه وله ـ الخطية لرد شيخ الإسلام الإمام المجاهد الصابر المحتسب، حبر هذه الأمة وعالمها، الناصح الصادق: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، رضي الله عنه وأرضاه ـ على المنطق، وهي منقولة بخط الأخ الشيخ عبد المعطي بن علي بن يوسف المصري المنوفي، الذي هاجر لله ولرسوله إلى المدينة، ومات بها رحمه الله وغفر لنا وله، نقلها عن الأصل الخطي المحفوظ في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، ثم قابلها على الأصل مع الشيخ الفاضل محمد بن علي الحركان من أفاضل طلبة العلم بالمدينة. ثم صححها الأستاذ العالم الفاضل المحقق الشيخ محمد بن عبد الرزاق حمزة، وعلق عليها بتراجم مختصرة لبعض من ذكرهم شيخ الإسلام من الرجال عند المناسبات، ثم راجعها وصححها تلميذه الفاضل الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع العنيزي ثم المكي ـ الذي كان حينئذٍ عضواً لهيئة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، وتلميذاً فاضلاً للشيخ محمد بن عبد الرزاق في الحديث وعلومه بالحرم المكي، بعد أن نقل الشيخ من إمامة المسجد النبوي بالمدينة إلى مكة مدرساً، وإماماً ثانياً بالحرم المكي.

وقد استدرك الشيخ سليمان الصنيع على بعض تصحيحات شيخه استدراكات كان فيها موفقاً. وبذلك خدم الشيخ وتلميذه هذه النسخة خدمة مشكورة، جزاهما الله خير

الجزاء، وبارك فيهما وفي جهودهما، ووفقنا وإياهما لخدمة العلم والمسلمين. ورزقنا وإياهما إخلاص العمل لوجهه الكريم.

وقمت أنا بطبع الكتاب وبالتصحيح المطبعي جهد الطاقة، وعلقت ببعض تعليقات قليلة جداً، أرجو أن أكون موفقاً فيها.

ثم وكلت إلى الأخ الفاضل المحقق الشيخ «عبد الرحمن الوكيل» وكيل جماعة أنصار السنة المحمدية عمل مقدمة له، لأنه متخصص في الفلسفة، وله بصر نافذ فيها، وهو من خلصاء شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، ووكلت إلى الأخ «رشاد سليمان» عمل الفهارس لما عرفت من نشاطه وذكائه ودقته.

ثم شاورت العلامة السلفي الصالح المحقق - ضيف مصر الكريم - الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ حسن بن شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ورضي عنه - في اختيار اسم للكتاب. فإن شيخ الإسلام رحمه الله لم يسمه. فوقع الاختيار على «نقض المنطق» قال ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» وله كتاب في الرد على المنطق مجلد كبير. وله مصنفان آخران في الرد على المنطق، مجلد.

فها هو ذا أقدمه لإخواني طلبة العلم، راجياً من الله تعالى أن ينفع به، وأن يجعل منه نبراساً يهدي المسلمين إلى صراط الله المستقيم.

وصلى الله وسلم وبارك على عبد الله ورسوله محمد خاتم المرسلين وعلى آله أجمعين

القاهرة في ٢٨/ ٤/ ١٣٧٠ هـ	**وكتبه فقير عفو الله**
٥/ ٢/ ١٩٥١م	**محمد حامد الفقي**

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على محمد عبد الله ورسوله.

«وبعد» فهذا كتاب جليل، جاد به فكر عبقري الإسلام، مجدد شبابه، أسد عرينه، الإمام ابن تيمية.

وشهد الله لقد تهيبت المقام حين تفضل أستاذنا الكبير صاحب الفضيلة العلامة الشيخ «محمد حامد الفقي» فعهد إليّ ـ مشكوراً ـ بكتابه مقدمة لهذا الكتاب العظيم، نعم تهيبت ذلك، لأن ابن تيمية أمة وحده في تدبر القرآن والسنة، واستيعاب معانيهما، والكشف عن كنوزهما الغالية، وإدراك دقائقهما ببصيرة تكاد تلمع بوارقها وراء الأفق، وفكر يستدني الأعصم من ذِروة القِمَّة ولعل ذلك بَيِّنٌ عند الكثيرين ممن أعجبوا بابن تيمية أو خاصموه.

بيد أن هناك جانباً عظيماً من جوانب العظمة في ابن تيمية لما يزل مجهولاً، ذلك الجانب: هو أنه عبقري من عباقرة الفكر الإنساني، لا في الشرق وحده، بل في العالم كله، وحسبك أنه بَدَّد بقويِّ حجته من كتاب الله وهدي رسوله ما زعمه المتفلسفون من خصومة الدين للعقل، أو تجافيهما. وأقام البراهين الساطعة على توافقهما وتآخيهما، إذا وضعا الوضع السليم: على أن يكون الدين أصلاً للعقل، ومآباً يفيء إليه، إذا حيَّرته متاهات الظنون، حسبك أنه سبق فلاسفة الغرب ومفكريهم إلى نقد المنطق الأَرسطي، وبيان ما فيه من نقص وخلل، حسبك أنه ناضل الفلاسفة ـ طواغيت الناس وأصل فتنتهم ـ فكان له عليهم الفَلَج والنصر، متسلحاً في نضاله بالمنقول الصحيح. والمعقول الصريح. فجمع بين القوتين.

وكان نقده للفلسفة من ناحيتين: **مجانبتها الواضحة للعقل الصريح، ومخالفتها الحمقاء للنقل الصحيح**، ولقد برهن على ذلك بالعقل والنقل، وكان يأتي على القواعد الكلية التي يسفسط الفلاسفة، فيزعمون أنها مسلّمة، فينقضها نقضاً مبرهناً بالدليل العقلي على فسادها أو تناقضها، والفلاسفة يزعمون ـ في خيلاء ـ، أنهم وحدهم أرباب المنطق والعقل والحكمة، وأنهم آلهة الفكر المقدسون، فيجيء ابن تيمية ويثبت بأدلة قوية قوة الحق: أن الفلسفة أوهام وأساطير، وأن العقل الصريح يناقض ما ذهب إليه هؤلاء، فيديل ببراهينه من كبر الفلسفة، ويفُلُّ من غَرْب خيلائها.

وإليك رأيه في أدلتهم في الفلسفة الإلهية «العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي تستوي فيه أفراده، فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها، ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية: لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم»[1].

ويمثل الإمام الناحية الإيجابية في النقد أيضاً، فيبين الدليل الذي يستند إليه. ولقد وجه ابن تيمية جُلَّ نقده للجانب الإلهي من الفلسفة، أو للفلسفة «الميتافيزيقية» وناضلها نضالاً نحس فيه بتلك القوة الفكرية الجبارة، وتلك الروح الدينية العالية، التي يلهم الله بها ابن تيمية الحق في نضاله.

نعم كان همه نقد الفلسفة الإلهية، إذ رآها أمشاجاً من الإلحاد والكفر والزندقة، فيقول لـ«المتفلسفة في الطبيعيات خوض وتفصيل، تميزوا به **بخلاف الإلهيات. فإنهم من أجهل الناس بها، وأبعدهم عن معرفة الحق فيها**، وكلام أرسطو معلمهم فيها قليل كثير الخطأ»[2] ويقول: «ومذهب الفلاسفة الملحدة دائر بين **التعطيل، وبين الشرك والولادة كما يقولونه في الإيجاب الذاتي، فإنه أحد أنواع الولادة**. وهم ينكرون معاد الأبدان. وقد قرن بين هذا وهذا في الكتاب والسنة»[3] ورأيه مبسوط في جل كتبه.

إن ابن تيمية استوعب الفلسفة، وفهم خطرها الجامح على الدين والأخلاق والفكر، فثار عليها ثورة الحق وانتصر. رآها هدامة للدين وللأخلاق، مخالفة للعقل الصريح[4]، وفي إثباته ذلك عن حق تتمثل عظمة ابن تيمية الفكرية.

خصوم ابن تيمية في عصره: ماج عصر ابن تيمية بالآراء المتباينة، والمذاهب المتضادة، والعقائد المتنابذة.

فلاسفة يؤلهون أرسطو وأفلاطون، ويثبتون قدم العالم، ويصفون إلٰههم بما يجعله عدماً أو صورة ليس لها وجود إلا في الذهن، وصوفيون: هم أبناء الفلاسفة ـ أو هم هم الفلاسفة ـ حاولوا ترويج الزيغ في البيئة الدينية بأسلوب شاعريّ، فخرجوا يثبتون للإلٰه الحلول المطلق، أو المقيد في بعض تعينات الوجود، أو يؤمنون بالوحدة ـ شهودية أو وجودية ـ أو بالاتحاد، وذلك نفي للإلٰه الحق الذي جار رسل الله يدعون الخلق إلى عبادته، ويعرفونهم بأسمائه وصفاته. وجهميون: يجردون الله سبحانه من صفاته التي

---

(١) موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول جزء أول على هامش منهاج السنة النبوية (ص١٤ ـ ١٥).
(٢) ص ١٨٦ معارج الوصول من مجموعة الرسائل الكبرى.
(٣) ص ١٨ من كتاب النبوات طبعة منير الدمشقي.
(٤) لا تعوزنا النصوص في البرهنة على هذا، ولو مد الله لنا في الأجل بسطناه على صفحات مجلتنا «الهدي النبوي» إن شاء الله تعالى.

وصف بها نفسه، ووصفه بها رسوله، وينفون الاختيار عن الإنسان. ومعتزلة: شابهوا الجهمية في التجريد ولكنهم نفوا كل أثر للقدر في الأفعال الإنسانية، وأثبتوا للإنسان خلق أفعاله. وأشاعرة: حاولوا تأسيس مذهب جديد، ولكنهم وضعوا مذهباً تبدو فيه نزعتا التلفيق والاختيار، حاولوا التوفيق بين المعتزلة وبين السلف، فلم يفلحوا، وبين الجبريين والقدريين فأخفقوا. وباطنيون: تسموا بأسماء مختلفة، ولبسوا ألواناً من الزخرف الخادع، يجمعهم غرض واحد، هو القضاء على الإسلام بما يُلَبِّسون به العقول ـ المدفونة في أكوام التقليد الأعمى والغفلة ـ من أساطير وتهاويل. وبما يزعمونه من حلول إلههم في بعض الكائنات، وظهوره في دورات كلية. وفقهاء: همهم التعصب لمذاهبهم وأحزابهم، وإن لم يظاهرهم قرآن أو تؤيدهم سنة، ونصارى ويهود وزنادقة.

كل هؤلاء خاصمهم ابن تيمية لله ولدينه ولرسوله، وكان أكثر هؤلاء قد تسلحوا بالمنطق الأرسطي، يرونه القانون الذي لا يضل، والطريق الأقوم الذي يهدي إلى الحق.

خاصم ابن تيمية كل هؤلاء مستوعباً آراءهم ومذاهبهم، فدرس الفلسفة، وفهم مسائلها فهماً دقيقاً جيداً، والصوفية، وتبين في جلاءٍ هدفها، والمنطق الأرسطي الذي يتسلحون به في الحجاج، فتجلى له ما فيه من خلل ونقص. فأعلنها ثورة عاتية، سبق بها «بيكون» وسواه من فلاسفة الغرب.

درس ابن تيمية كل هذه المذاهب درساً دقيقاً، جعله قوي الحجة في مخاصمتهم وكان عادلاً نزيهاً كريماً في نقده. فتراه ينقل عنهم نقل الأمين العادل النزيه[1] وينسب الرأي لصاحبه، لا يخطىء في النسبة، فما يتقوّل على فيلسوف، ولا صوفي ولا متكلم، ولا فقيه، حتى كان أحياناً ـ رضي الله عنه ـ ينفي عن بعضهم ما ألصق به من قول يدمغه بالمروق، كما فعل مع رابعة، وكما يفعل أحياناً مع الغزالي[2]. ولطالما تتبعت ابن تيمية في نقوله عن الفلاسفة وعن الصوفية وعن الغزالي، فوجدت الأمانة والدقة والخبرة وشمول المعرفة، ناهيك بدقته فيما ينقل عن الكلاميين والفقهاء. أما السنة فهو بطلها المغوار، وفارسها المجلي.

ويلخص لنا مؤلف كتاب (العقيدة والشريعة في الإسلام) جهود ابن تيمية فيقول:

---

(١) يحقد بعض من وسعتهم مصر في رحابها على الإمام العظيم، فيتهمه بالكذب في النقل. وإني لأتحدى هذا الموتور أن يثبت لنا شيئاً من هذا، أما نحن فنستطيع أن ندله على عشرات ـ بل مئات ـ يعرفون عنه هو هذا الافتراء في النقل، ولعله إنما يحقد على ابن تيمية عروبته التي كان يمقت بها دخلاء الأعاجم، الذين لم تستطع قلوبهم الغافلة أن تتخلص من حقدها القديم على الإسلام!!.

(٢) غير أنه يصرح بالحق لا يداهن فيه، فيقول: «وكلام الغزالي في المضنون خير منه كلام مشركي العرب».

«هبَّ لمناهضة البدع التي عملت على تحرير المعالم الأصلية للإسلام وتعديلها، سواء أكان ذلك في العقائد أم في الأحكام والعبادات، كما أبدى هذه الغيرة في مقاومة الآثار التي أحدثتها الفلسفة في الإسلام، حتى الصيغ الكلامية الأشعرية، على الرغم من أن السنة ـ يقصد من سموا أنفسهم أهل السنة ـ قد أقرتها منذ عهد طويل، وكافح ابن تيمية الصوفية ومبادئها الحلولية، كما استنكر تقديس النبي والأولياء. وأنكر الحج إلى قبر النبي، واعتبار المسلمين إياه عملاً ذا قيمة دينية عظيمة، وعدّه بدعة مخالفة للدين. لقد نهض ابن تيمية ـ دون أن يوقفه شيء ـ إلى مقاومة السلطات الدينية، التي أضفت على المراسيم الطفيلية الزائدة في العبادات صفة شرعية، هي ثمرة الإجماع، فقد كان يرجع دائماً في تحقيقها إلى السنة، وإلى السنة وحدها»[١].

ثم يتحدث عن أثر مؤلفاته فيقول: «ومؤلفاته التي تقرأ وتدرس، كانت في كثير من البيئات الإسلامية قوة صامتة، تثير من وقت لآخر انفجارات عدائية لمناهضة البدع الدخيلة على الإسلام».

ويتحدث بُروكلمان: عن عداء الفقهاء لابن تيمية فيقول: «أولئك الفقهاء الذين لم يتورعوا عن اضطهاد رجل صالح مؤمن بالله أصدق الإيمان وأشده، كابن تيمية الحنبلي، لإحجامه عن مجاراتهم في جميع ما ذهبوا إليه من رأي، ولمقاومته كثيراً من مظاهر التدين لدى العامة، كعبادة الرسل والأولياء»[٢].

ألا يخزي الحاقدون ذوو الشنآن من شهادة هذين المستشرقين؟

هذا الكتاب: في القسم الأول من الكتاب يتحدث عن مذهب السلف في الاعتقاد، وصحة نسبة هذا المذهب إليهم، عارضاً آراء أئمة السلف، وأئمة المذاهب الفقهية في هذا الموضوع، وبعد هذا يدلل ابن تيمية بالنقل والعقل على أن السلف أعلم وأحكم أرباب المعتقدات في الإسلام، مفاضلاً بين بعض الفرق وبعض، جاعلاً النسبة في الأفضلية، على نسبة القرب من السنة.

ويبدع ابن تيمية في الحجاج حين يذكر ما عابه المفترون على أهل الحديث من قلة الفهم والمعرفة، ويرد على فريتهم رداً قوياً محكماً، مبرهناً على دقة الفهم وشمول المعرفة عند أهل الحديث.

ثم يذكر المتكلمين، مبيناً وهن اعتقادهم واضطرابه، وأنهم أعظم الناس شكاً

---

(١) ترجمة كتاب العقيدة والشريعة لأستاذنا الدكتور الشيخ محمد يوسف موسى وزميليه الفاضلين، ص٢٣٥. ويلاحظ: أنه ذكر ما يحتج به الدهماء على البدع والخرافات: أنها أجمعت عليها الأمة. وهذا إجماع باطل، بل هو وهم كاذب.

(٢) تاريخ الشعوب الإسلامية لبروكلمان ص٢٤٧، المجلد الثاني من الترجمة نشر دار العلم للملايين ـ بيروت.

وحيرة في النهاية. ولابن تيمية هنا من لمعات الذهن، وبوارق البصيرة، وتألق الإدراك النفسي والعقلي: ما يكاد يجلي غيوب الظواهر النفسية والفكرية.

ثم عرج على حصول العلم في القلب عقب النظر في الدليل، وهل هو بالتولد كزعم المعتزلة، أم بفعل الله، كقول الأشاعرة، أم بفيض عن العقل الفعال، كما يهذي الفلاسفة؟؟

يعرض ابن تيمية هذا، ثم يكرّ بالدليل، فيهدم ما بنى الفلاسفة، ويجلي الحق الحائر بين الأشاعرة والمعتزلة، مبيناً كُنه النظر المفيد للعلم، مبرهناً على أنه ما اعتمد على دليل هادٍ، وأن الدليل الهادي لا يكون إلا من القرآن أو السنة عارضاً في استطراده أنواع النظر.

ويعود ابن تيمية إلى علماء الكلام، فيصمهم باضطراب الأدلة، وبالتناقض، والتذبذب، والأخذ بالرأي مع نقيضه، مقارناً بينهم وبين أهل الحديث في هذه الناحية، فيذكر الثبات على العقيدة، وعدم التناقض، والنأي عن مهاوي الفكر، ومزالق الرأي، وأن كل ذلك لأهل الحديث.

ثم يحكي ما اتهم به المتكلمون أهل الحديث من أنهم مقلدون، منكرون لحجة العقل، ليسوا أهل نظر واستدلال، ويرد تلك التهمة عن أهل الحديث بما أثر عنه من قوة الحجة وسطوع البرهان، ثم يتحدث عن الاتحاديين والجهميين، ورأيهم في الوجود الإلهي، وصفاته، مبيناً أوجه التشابه في هذا الزيغ بين الفريقين، وعن الغزالي وجنوحه إلى الفلسفة والتصوف.

ثم يفصِّل ابن تيمية لنا مناهج الباحثين في كلام الرسول، فيتحدث عن مناهج «التخييل، والتجهيل، والتأويل» مبيناً أن خاتمة المطاف للمؤوِّلة: شك وريبة وحيرة بالغة.

ثم يتحدث عن الشيعة، وزعمهم اختصاص علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعلوم وأسرار ليست في كتاب الله، ويتحدث عن الكتب المنسوبة إلى أئمتهم، كالجَفْرِ وسواه، مدللاً على زيف كل هذه المزاعم.

ويستطرد ابن تيمية، فيتحدث عن التفسير وجواز الترجمة. ثم يفيض في الحديث عن الملائكة. ثم يعرض أسطورة الفلسفة الميتافيزيكية «الواحد لا يصدر عنه إلا واحد»(١) ويبلغ ابن تيمية الذروة حين يبيّن بالحجة العقلية زيف هذه الأسطورة هنا وفي منهاج السنة، وفي مجموعة الرسائل الكبرى وغيرها.

ثم يعرض لرأي من قال: إن الحشوية على ضربين: مشبه مجسم، ومتستر بمذهب

---

(١) يهدف الفلاسفة من وراء هذه الأسطورة إلى إثبات: قدم العالم، ونفي صفة الخلق عن الإله، وتجريد الإله من صفاته الوجودية، ونفي الربوبية والعناية.

السلف. ويعقب عليه ببيان الحق في هذا، مبيناً معنى هذه الكلمات «التوحيد، التنزيه، التشبيه، التجسيم» مثبتاً حقيقة التوحيد الذي جاءت به الرسل عليهم الصلاة والسلام. ثم يتعرض لقول من زعم: أن طريقة السلف أسلم. وطريقة الخلف أعلم وأحكم. مظهراً فساده، موضحاً أن السلامة والعلم والحكمة في مذهب السلف.

ثم يتحدث عن الفلاسفة والباطنية وزندقتهم في زعمهم: أن الرسول لم يبين الحق المستور في باب التوحيد. رامياً إياهم - عن دليل - بالزندقة والكفر.

وأخير يعرض ما رمى به ابن الجوزي الحنابلة من التجسيم. ويبين الحق جلياً واضحاً في هذه المسألة، ناقلاً خلاصة هامة عن أبي الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي الشافعي في كتابه: «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول» عن السنة وفضائلها وعن مذاهب الأئمة الأعلام في الصفات والأسماء الإلهية.

هذا عرض للقسم الأول من الكتاب، وهو كما ترى حافل شامل يبين الحق بياناً جلياً في أدق وأعمق ما بحث فيه الفكر البشري منذ بَدَأ يتطلع إلى لمح الحقيقة من وراء الأفق النائي البعيد.

القسم الثاني: نقد المنطق: في هذا تتجلى العظمة الفكرية والعبقرية الفذة النادرة، للإمام الجليل ابن تيمية رحمه الله. ويحيف الباحثون على الحق والحقيقة حين ينسبون إلى «بيكون»[1] و «جون ستيوارت مل»[2] وأضرابهما من مفكري الغرب وفلاسفته الفضل الأول والأخير في تقويم المنطق الأرسطي، وضبط منطق الاستقراء أو في المواءمة بين المنطق الصوري والمنطق المادي بسلميهما يعرّج العقل الإنساني إلى قدس الحقيقة، نعم هاجم هؤلاء المنطق الأرسطي، متهمين إياه بالآلية والتعقيد، وفرط عنايته بالناحية الصورية لا بالملاحظة والتجربة وهي الوسيلة الناجعة لفهم ظواهر الكون، وبالقياس لا بالاستقراء الذي هو أقوم سبيل لكسب المعلومات والوصول إلى المعرفة، لكن ابن تيمية كان أسبق منهم جميعاً، إذ نقد المنطق الأرسطي، في عصر كان فيه ذلك المنطق صم الفكر المعبود، نقده نقداً صحيحاً زلزل من هيكله، وهتك قناع قداسة الزائف عن وجهه، ليبدو في صورته الحقيقية، ولكن كان لـ«بيكون» و«مل» من يحتفي بهما، فذاع لهما ذلك الصيت البعيد.

---

(١) فرنسيس بيكون المتوفى سنة ١٦٢٦، فيلسوف إنجليزي من زعماء الفلسفة الحديثة، سبقه راموس وبعض رجال عصر النهضة في التنديد بالمنطق الأرسطي، ثم جاء هو يتم ما بدأوه، فحمل حملة شعواء عليه، وعارضه معارضة شديدة، حتى ألف كتاباً سماه: «الإرغانون الجديد»، ليعارض به كتاب أرسطو الذي سماه «إرغانون» ولكنه كان دنيء الطبع لئيم النفس.

(٢) فيلسوف إنجليزي توفي سنة ١٨٧٢ من زعماء المذهب الحسي، الذي كان له خطره في الفكر والأخلاق، وقد ردد في منطقه كثيراً من آراء الرواقيين وبعض الشكاك القدماء، وجد في ضبط قوانين الاستقراء، وأنكر الكليات والمعاني العامة غير معترف إلا بالوقائع الجزئية والظواهر الفردية والاستقراء الذي يعتد به كنوع من التمثيل.

أما ابن تيمية فكان بين معجب لم يعن ببحث مناحي العظمة الفكرية للإمام ابن تيمية، بل عني ببحث الجانب الأعتقادي ونشره والذود عنه، وبين حاقد موتور، يحاول طمس معالم هذه العظمة، وتلك العبقرية الوثابة فوق الذرى، النادرة الوجود.

كان الحال ـ بعد ابن تيمهة ـ كما يقول مؤلف كتاب العقيدة والشريعة: «كانت المؤلفات الكلامية التي صنفها العلماء بعد وفاته مباشرة تدور حول فكرة واحدة، وهي معرفة ما إذا كان ابن تيمية زنديقاً أم منافحاً أميناً عن السنة»[(١)]؟.

غير أننا نستبشر خيراً بما بدأت المطبعة تنشر من دفائن كنوز هذا الفكر الإسلامي الجبار، ومن بحوث تدور حول تجلية مناحي العظمة الفكرية لهذا الإمام العظيم.

منطق أرسطو وموقف المسلمين منه. عرف أرسطو بمنطقه قبل أن يعرف بشيء آخر من آثاره الفلسفية؛ وكان لمنطقه السيادة المطلقة في العصرين: القديم والوسيط، فلم ينازعه السيادة منطق آخر، وأنّى تكون؟ وليس ثمت سواه! فالجدل «الأفلاطوني»[(٢)] أقرب إلى المناقشة والحوار منه إلى المنطق، أما قانون «أبيقور»[(٣)] فهو لا يرمى إلى وضع قانون ـ تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر ـ بل ينصبُّ على المعرفة أولاً وطريق كسب المعلومات، نعم قسم الأبيقوريون الفلسفة إلى ثلاثة أقسام: «منطق، طبيعة، أخلاق».

غير أن هذا التقسيم صوري تقليدي فحسب، تأثروا فيه غالباً بأفلاطون، لذا كانت عنايتهم بدراسة المنطق هزيلة.

أما «الرواقيون»[(٤)] فنقدوا المنطق الأرسطي، ووجهوا إليه اعتراضات هامة، وكانوا لا يؤمنون بفكرة «الكلي» فكان طبيعياً أن يرفضوا ما بني عليها من قواعد المنطق وقوانينه، وحاولوا تأليف منهج استقرائي، يدنو إلى مناهج البحث العلمي الحديث.

وكذلك عارض «الشُّكاك»[(٥)] منطق أرسطو، إلا أن هذه المعارضات كلها جرفها أمامه سلطان منطق أرسطو القاهر.

---

(١) ص ٢٧٦ من كتاب العقيدة والشريعة في الإسلام لجولدزيهر.

(٢) أفلاطون: فيلسوف يوناني ولد عام ٤٢٧ ق.م. وهو صاحب نظرية «المثل» المشهورة التي كانت مصدراً كبيراً لصوفية الأديان كلها في أساطيرها:

(٣) فيلسوف يوناني ولد سنة ٣٤١ ق.م. في ساموس، كانت الأخلاق عنده محور الفلسفة وغايتها، ومذهبه في الأخلاق مذهب اللذة، فغاية الحياة عنده: هي اللذة.

(٤) الرواقية: معاصرة للأبيقورية ومعارضة لها، وضع أصولها «زينون» وأتمها من بعده تابعان له، ومذهبها في الأخلاق: «أن يعيش الإنسان وفق الطبيعة والعقل، ويكاد يكون مذهبها حلولياً.

(٥) جماعة رأوا تعارض الآراء وتناقضها، ففقدوا الإيمان بالحق والخير، وإمامهم «بيرون» (٣٦٥ ـ ٢٧٥) ق.م. المعروف بكونه صاحب مذهب الإرادية، المنكر للعلم واليقين.

وقد دخل المنطق الأرسطي العالم الإسلامي في وقت مبكر[1] فعرفوه وعرفوا معه تلك الشروح التي أضافها إليه شراحه اليونانيون، وعرفوا أيضاً نقد الرواقية والشكّاك للمنطق الأرسطي. وكان لمفكري الإسلام وفلاسفته ومتكلميه وأصولييه وفقهائه مواقف متباينة أمام هذا المنطق.

أما الفلاسفة: فقد تلقوه بالإعجاب، وأحاطوه بهالة من القدسية، وأما المتكلمون والأصوليون: فجنحوا إلى الرواقية، رافضين المنطق الأرسطي، غير أن الغزالي كان أولَ أمره يقدس منطق أرسطو، حتى ليقول: «إن من لا يحيط به فلا ثقة بعلومه» وبالغ حتى جعله ميزاناً يزن به العلوم الدينية وسواها، فيقول في كتابه «القسطاس عن قوانين المنطق» «لا أدعي أني أزن بها المعارف الدينية فقط، بل أزن بها العلوم الحسابية والهندسية والطبيعية والفقهية والكلامية، وكل علم حقيقي غير وضعي، فإني أميز حقه عن باطله بهذه الموازين، وكيف لا؟ وهو القسطاس المستقيم» غير أن الغزالي رفض المنطق الأرسطي في نهاية أمره، وأنكر أن يكون سبيل الوصول إلى المعرفة، ثم مضى يتلمسها عن طريق التجربة الباطنية، أو أسطورة الكشف الصوفي، كما صرح بذلك في كتابه: «المنقذ من الضلال».

أما ما سوى هؤلاء من فقهاء المسلمين: فكان موقفهم عدائياً تاماً، غير أنهم تباينوا، ففريق كان مظهر عدائه فتاوى يصدرها، محرماً بها الاشتغال بالمنطق، كابن الصلاح ومن تابعه، وفريق كان موقفه موقف الناقد بالبرهان، وإمام هؤلاء جميعاً: الإمام ابن تيمية رحمه الله.

نقد ابن تيمية للمنطق: لسنا بصدد دراسة شاملة لهذه الناحية عند الإمام ابن تيمية، وحسبنا استنباط مظاهر نقده للمنطق في هذا الكتاب الذي نسعد بتقديمه إلى القراء.

عرض لأوجه النقد في الكتاب: في الكتاب يتحدث عن المنطق، ويزيّف زعم غلاته: أنه فرض كفاية. ثم يذكر ذم علماء الا سلمين له، وعدم كفاية المنطق في الوصول إلى الحق، وأنه لا يفيد أربابه الإيمان الواجب، بل طالما كان المنطقي زنديقاً، وقد يجمع بين الإيمان والنفاق. ثم تحدث عن القياس وأنه ينعقد بالفطرة، دون حاجة إلى تعلم المنطق. ويذكر أنه خدع بالمنطق ثم تجلى له عدم فائدته. ثم يعرج على نقد المتكلمين للمنطق، متحدثاً عن أنواع الأقيسة ومفاهيمها عند المناطقة، وعن المشهورات، وعن صلة القياس بالبديهة والفطرة، ثم ينقد مناطقة الفلاسفة والمتكلمين واليهود والنصارى في موقفهم من القياس. ثم يتحدث عن قياس التمثيل، وعلم ما بعد الطبيعة، وصلة المنطق بالعلوم وعدم الحاجة إليه في الأمور العملية.

---

(١) قيل: في عهد خالد بن يزيد. وقيل: في عهد أبي جعفر المنصور؛ ولسنا بصدد تحقيق تاريخي هنا.

واستطرد ـ كعادته ـ مبيناً تلازم الأصول الثلاثة «التوحيد، الإيمان بالرسل، الإيمان باليوم الآخر» ذاكراً: أن السعادة لا يحصلها منطق ولا حكمة ولا فلسفة المناطقة والحكماء والفلاسفة، وبرهن على أن غير العلم الإلهي ليس فيه يقين، وليس سبيلاً للنجاة. ثم بيّن أن كلام المناطقة إنما ينحصر في الحدود التي تفيد التصورات، وفي الأقيسة التي تفيد التصديقات، وأن غالب كلامهم في هذا: فيه تكلف في العلم وفي القول، وجله لغو لا فائدة فيه.

نقد الحد: يزعم المناطقة «أن التصور الذي ليس ببديهي لا ينال إلا بالحد» هذا مقام سالب جال فيه الإمام وصال، هادماً لهذه القضية، مثبتاً فسادها بستة عشر وجهاً، فزاد خمسة أوجه عما ذكره في كتاب: «الرد على منطق اليونانيين» وكنا نود تلخيص هذه الحجج العقلية الرائعة، بيد أنا نترك للقارىء الكريم إعمال فكره، ليستمتع بنفسه بذلك الحجاج الفكري الرائع الذي يسمو به ابن تيمية إلى الذروة، من دقة التفكير وقوة الملاحظة، وبصر الإدراك ولمعان الذهن ونفاذ البصيرة. ثم يستطرد فيبين أن العرب، والمسلمين منهم، هم أعظم الناس إدراكاً للفروق بين الصفات الذاتية، وأدقهم في التمييز بين المشتركات.

ثم بيّن فضل منطق متكلمي الإسلام على سواه من منطق الفلاسفة ومتكلمي الروم. ثم بين رأيه في الحد عنه المناطقة، فيرميه بأنه حشو لكلام كثير، وأنه يعقّد السهل، ويحيل الوضوح غموضاً.

نقد القياس: وينقد ابن تيمية القياس، مبيناً أن صورة القياس فطرية تنعقد دون حاجة إلى تعلم، وأن باطل القياس المنطق أكثر من حقه، والحق الذي فيه فطري لا نحتاج إلى هذا القياس فيه.

ثم بدأ يستدل على فساد القياس بحجج متعددة، تجلت فيها المواهب الفكرية الرائعة النادرة للإمام، تجليه لنا علماً يسامي قصي النجم، فوق قمة الفكر الإنساني العليا. وحق ما يقول الشيخ مصطفى عبد الرزاق: «ولو أن الدراسات المنطقية سارت منذ عهد ابن تيمية على منهاجه في النقد، بدل الشرح والتفريع والتعمق لبلغنا بهذه الدراسات من التجديد والرقي مبلغاً عظيماً»[1].

ها نحن عرضنا ذلك الكتاب الذي سعدنا بتقديمه، والذي تهديه مشكورة «مطبعة السنة المحمدية» إلى المفكرين، لا في الشرق الإسلامي فحسب، بل في شتى مناحي العالم الإنساني.

ويقيننا: أن المطبعة الكريمة ـ بهذا الكتاب الذي تهديه إلينا ـ قد شيدت لنا صرحاً

(١) ص ١٢٥ من كتاب فيلسوف العرب والمعلم الثاني.

آخر من بناء مجدنا الفكري الإسلامي العظيم، ولكم كنا نود أن يتفرغ جماعة من علماء الأزهر والجامعة المصرية لدراسة ابن تيمية العظيم، وبعث مآثره، ونحن نلمح الأمل شَعَّاع النور اليوم. لأن على رأس الأزهر اليوم رجلاً عظيماً يجل ابن تيمية ويقدره حق قدره، وهو حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر علامة الإسلام اليوم «الشيخ عبد المجيد سليم» وفقه الله وأيده وسدده.

ترى هل يتحقق الأمل؟

ألا إن الأمل من الله لماح الأشعة. وربنا بيده الخير وهو على كل شيء قدير. وهو الذي يقول وقوله الحق (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين)

القاهرة — ٣٠ ربيع الثاني سنة ١٣٧٠ — ٧ فبراير سنة ١٩٥١ — عبد الرحمن الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة

ما قولكم في مذهب السلف في الاعتقاد، ومذهب غيرهم من المتأخرين؟ ما الصواب منهما، وما تنتحلونه أنتم من المذهبين؟ وفي أهل الحديث: هل هم أولى بالصواب من غيرهم؟ وهل هم المرادون بالفرقة الناجية؟ وهل حدث بعدهم علوم جهلوها وعلمها غيرهم؟ وما تقولون في المنطق؟ وهل من قال: «إن فرض كفاية» مصيب أم مخطىء؟

الجواب

الحمد لله وحده

هذه المسائل بسطها يحتمل مجلدات، لكن نشير إلى المهم منها والله الموفق.

قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥] وقد شهد الله لأصحاب نبيه ﷺ ومن تبعهم بإحسان بالإيمان. فعلم قطعاً أنهم المراد بالآية الكريمة، فقال تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠] وقال تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَـٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨].

فحيث تقرر[1] أن من اتبع غير سبيلهم وَلاّه الله ما تولى وأصلاه جهنم.

فمن سبيلهم في الاعتقاد: الإيمانُ بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه، وسمّى بها نفسه في كتابه وتنزيله، أو على لسان رسوله، من غير زيادة عليها ولا نقص فيها، ولا تجاوز لها ولا تفسير لها، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها ولا تشبيه لها

(١) لعل الصواب: فحيث تقرر أنهم على الهدى، وأن سبيلهم إلى رضوان الله والفوز بالجنة: تقرر... الخ.

بصفات المخلوقين، ولا سِمات المُحدَثين، بل أَمرُّوها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها.

وقال بعضهم ـ ويروى عن الشافعي ـ: «آمنت بما جاء عن الله، وبما جاء عن رسول الله ﷺ على مراد رسول الله».

وعلموا أن المتكلم بها صادق لا شك في صدقه فصدّقوه، ولم يعلموا حقيقة معناها فسكتوا عما لم يعلموه. وأخذ ذلك الآخرُ عن الأول، وَوَصى بعضهم بعضاً بحسن الاتباع والوقوف حيث وقف أولهم، وحذّروا من التجاوز لهم والعدول عن طريقتهم، وبينوا لنا سبيلهم ومذهبهم، ونرجو أن يجعلنا الله تعالى ممن اقتدى بهم في بيان ما بينوه، وسلوك الطريق الذي سلكوه.

والدليل على أن مذهبهم ما ذكرناه: أنهم نقلوا إلينا القرآن العظيم وأخبار رسول الله ﷺ نَقلَ مُصدِّق لها مُؤمن بها، قابل لها، غير مرتاب فيها ولا شاك في صدق قائلها، ولم يفسروا ما يتعلق بالصفات منها ولا تأولوه، ولا شبهوه بصفات المخلوقين، إذ لو فعلوا شيئاً من ذلك لنقل عنهم، ولم يجز أن يُكتَم بالكلية، إذ لا يجوز التواطؤ على كتمان ما يُحتاج إلى ما نقله ومعرفته، لجريان ذلك في القبح مجرى التواطؤ على نقل الكذب وفعل ما لا يحل، بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا: أنهم كانوا إذا رأوا مَنْ يسأل عن المتشابه بالغوا في كَفِّه، تارة بالقول العنيف وتارة بالضرب، وتارة بالإعراض الدال على شدة الكراهة لمسألته، ولذلك لما بلغ عمر رضي الله عنه أن صَبِيغاً يسأل عن المتشابه أعدّ له غراجين النخل، فبينما عمر يخطب قام، فسأله عن ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا﴾ [الذاريات: ١، ٢] وما بعدها، فنزل عمر فقال: «لو وجدتك محلوقاً[1] لضربت الذي فيه عيناك بالسيف» ثم أمر به فضرب ضرباً شديداً، وبعث به إلى البصرة، وأمرهم أن لا يجالسوه، فكان بها كالبعير الأجرب لا يأتي مجلساً إلا قالوا: «عَزْمة أمير المؤمنين»[2] فتفرقوا عنه حتى تاب وحلف بالله ما بقي يجد مما كان في نفسه شيئاً، فأذن عمر في مجالسته، فلما خرجت الخوارج أُتِيَ، فقيل له: هذا وقتك فقال: لا، نفعتني موعظة العبد الصالح[3].

ولما سئل مالك بن أنس رحمه الله تعالى فقيل له يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ فأطرق مالك وعلاه الرحضاء ـ يعني العرق ـ وانتظر القوم ما يجيء منه فيه. فرفع رأسه إلى السائل وقال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأحسبك رجل سوء» وأُمر به فأخرج.

---

(١) يعني محلوق الرأس. وكان ذلك سيما الخوارج، كما جاء الحديث فيهم «سيماهم التحليق».
(٢) يعنون أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عزم علينا أن لا نجالس صبيغاً آمراً لنا بذلك.
(٣) يعني عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ومَنْ أَوَّل الاستواء بالاستيلاء فقد أجاب بغير ما أجاب به مالك، وسلك غير سبيله. وهذا الجواب من مالك رحمه الله في الاستواء شاف كاف في جميع الصفات، مثل النزول والمجيء، واليد، والوجه وغيرها.

فيقال في مثل النزول: النزول معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

وهكذا يقال في سائر الصفات، إذ هي بمثابة الاستواء الوارد به الكتاب والسنة.

وثبت عن محمد بن الحسن ـ صاحب أبي حنيفة ـ أنه قال: «اتفق الفقهاء وكلهم من الشرق والغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل من غير تفسير[١] ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسَّر شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ، وفارق الجماعة. فإنهم لم يصفوا ولم يفسِّروا، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جَهْم[٢] فقد فارق الجماعة» انتهى.

فانظر رحمك الله إلى هذه الإمام كيف حكى الإِجماع في هذه المسألة، ولا خير فيما خرج عن إجماعهم. ولو لزم التجسيم من السكوت عن تأويلها لفروا منه. وأوّلوا ذلك. فإنهم أعرف الأمة بما يجوز على الله وما يمتنع عليه.

وثبت عن إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني[٣] أنه قال: «إن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة يعرفون ربهم تبارك وتعالى بصفاته التي نطق بها كتابه وتنزيله، وشهد له بها رسوله على ما وردت به الأخبار الصحاح، ونقله العدول الثقات. ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه، ولا يكيفونها تكييف المشبه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه تحريف المعتزلة[٤] والجهمية[٥] وقد أعاذ الله أهل السنة من التحريف والتكييف. ومنّ عليهم بالتفهيم والتعريف حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واكتفوا بنفي النقائص بقوله عز من قائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وبقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾» [الإخلاص: ٤].

---

(١) يريد تحريف الجهمية الذي يسمونه تفسيراً.

(٢) هو الجهم بن صفوان أبو محرز السمرقندي الضال المبتدع رأس الجهمية ما روى شيئاً ولكنه زرع شراً عظيماً، قتله نصر بن سيار سنة ١٢٨ هـ لقيامه مع الحارث بن شريح قاضياً في عسكره خارجين على أمراء خراسان اهـ ملخصاً من الميزان ولسانه.

(٣) أثنى عليه التاج السبكي في طبقاته بأنه المحدث المفسر شيخ الإسلام في زمانه المتوفى سنة ٤٤٩ هـ.

(٤) هم أصحاب عمرو بن عبيد الذي كان من أصحاب الحسن البصري واعتزل مجلسه فسمي هو وأصحابه معتزلة من حينئذ.

(٥) مقلدة الجهم بن صفوان المتقدم ذكره آنفاً.

وقال سعيد بن جبير[1]: «ما لم يعرفه البدريون فليس من الدين».

وثبت عن الربيع بن سليمان[2] أنه قال: سألت الشافعي[3] رحمه الله تعالى عن صفات الله تعالى؟ فقال: «حرام على العقول أن تمثل الله تعالى، وعلى الأوهام أن تحُدَّه، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى النفوس أن تفكر، وعلى الضمائر أن تَعَمَّقَ، وعلى الخواطر أن تحيط، وعلى العقول أن تعقل إلا ما وصف به نفسه، أو على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام».

وثبت عن الحسن البصري[4] أنه قال: «لقد تكلم مطرف[5] على هذه الأعواد بكلام ما قيل قبله، ولا يقال بعده. قالوا: وما هو يا أبا سعيد؟ قال: الحمد لله الذي مِنَ الأيمان به: الجهلُ بغير ما وصف به نفسه».

وقال سحنون[6]: «من العلم بالله السكوت عن غير ما وصف به نفسه».

وثبت عن الحميدي أبي بكر عبد الله بن الزبير[7] أنه قال: «أصول السنة ـ فذكر أشياء ـ ثم قال: وما نطق به القرآن والحديث مثل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤] ومثل: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] وما أشبه هذا من القرآن والحديث. لا نزيد فيه ولا نفسره، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة، ونقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ومن زعم غير هذا فهو جهمي».

فمذهب السلف رضوان الله عليهم: إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها. لأن الكلام في الصفات فرع من الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات كيفية. فكذلك إثبات الصفات. وعلى هذا مضى السلف كلهم. ولو ذهبنا نذكر ما اطلعنا عليه من كلام السلف في ذلك لخرجنا عن المقصود في هذا الجواب.

فمن كان قصده الحق وإظهار الصواب اكتفى بما قدمناه. ومن كان قصد الجدال

---

(١) هو أبو محمد الربيع بن سليمان بن داود الجيزي المصري، صاحب الشافعي. لكنه كان قليل الرواية عنه. وأكثر روايته عن عبد الله بن الحكم. روى عنه أبو داود والنسائي، وتوفي سنة ٢٥٦هـ بالجيزة ودفن بها.

(٢) من أعلام فقهاء التابعين ومحدثيهم ومفسريهم. قتله الحجاج الثقفي سنة ٩٥.

(٣) الإمام العلم القرشي المطلبي محمد بن إدريس بن العباس فقيه الحجاز ومصر واليمن، ناصر السنة والذاب عنها توفي سنة ٢٠٤ هـ.

(٤) سيد التابعين علماً وفقهاً وعبادة توفي سنة ١١٠ هـ.

(٥) مطرف بن عبد الله بن الشخير من سادات التابعين له فضل وورع وعقل وأدب مات سنة ٩٥ هـ.

(٦) صاحب مالك رحمهما الله تعالى توفي سنة ٢٤٠ هـ.

(٧) أحد الأئمة صحب ابن عيينة ١٩ سنة، وصحب الشافعي وتفقه عليه، وهو شيخ البخاري وأول حديث أخرجه في صحيحه عنه توفي سنة ٢١٩ هـ.

والقيل والقال والمكابرة، لم يزده التطويل إلا خروجاً عن سواء السبيل. والله الموفق.

وقد ثبت ما ادعيناه من مذهب السلف رضوان الله عليهم بما نقلناه جملة عنهم وتفصيلاً، واعتراف العلماء من أهل النقل كلهم بذلك. ولم أعلم عن أحد منهم خلافاً في هذه المسألة، بل لقد بلغني عمن ذهب إلى التأويل لهذه الآيات والأخبار من أكابرهم: الاعتراف بأن مذهب السلف فيها ما قلناه. ورأيته لبعض شيوخهم في كتابه، قال: «اختلف أصحابنا في أخبار الصفات، فمنهم من أمَرَّها كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل، مع نفي التشبيه عنها. وهو مذهب السلف» فحصل الإجماع على صحة ما ذكرناه بقول المنازع والحمد لله.

وما أحسن ما جاء عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة[1] أنه قال: «عليك بلزوم السنة فإنها لك بإذن الله عصمة. فإن السنة إنما جعلت ليستن بها ويقتصر عليها. وإنما سَنَّها من قد علم ما في خلافها من الزلل والخطأ والحمق والتعمق فارْضَ لنفسك بما رضوا به لأنفسهم. فإنهم عن علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا. ولَهُمْ كانوا على كشفها أقوى. وبتفصيلها لو كان فيها أحرى، وإنهم لهم السابقون، وقد بلغهم عن نبيهم ما يجري من الاختلاف بعد القرون الثلاثة فلئن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه، ولئن قلتم حدثٌ حدثَ بعدهم فما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم، ورغب بنفسه عنهم واختار ما نحتَهُ فكره على ما تلقوه عن نبيهم، وتلقاه عنهم من تبعهم بإحسان. وقد وصفوا منه ما يكفي وتكلفوا منه بما يشفي. فمَنْ دونهم مُقَصِّر، ومن فوقهم مُفْرِط. لقد قصر دونهم أناس فجَفوا، وطمح آخرون فغلوا، وإنهم فيما بين ذلك لعلى هدي مستقيم».

فصـــل

وأما كونهم أعلم ممن بعدهم وأحكم، وأن مخالفهم أحق بالجهل والحشو: فتبين ذلك بالقياس المعقول من غير احتجاج بنفس الإيمان بالرسول. كما قال الله: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣] فأخبر أنه سيُريهم الآياتِ المرئية المشهودة حتى يتبين لهم أن القرآن حق، ثم قال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣] أي بإخبار الله ربك في القرآن وشهادته بذلك.

فنقول: من المعلوم أن أهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به من صفات الكمال ويمتازون عنهم بما ليس عندهم. فإن المنازع لهم لا بد أن يذكر فيما يخالفهم فيه طريقاً أخرى، مثل المعقول والقياس والرأي، والكلام والنظر والاستدلال والمحاجة والمجادلة، والمكاشفة والمخاطبة والوَجْد والذوق، ونحو ذلك وكل هذه الطرق لأهل

(١) الشهير بالماجشون التيمي مولاهم المدني الفقيه أحد الأعلام توفي سنة ١٦٦ هـ.

الحديث صفوتُها وخلاصتها، فهم أكمل الناس عقلاً، وأعدلهم قياساً، وأَصوبهم رأياً، وأسَدَّهم كلاماً وأصحهم نظراً وأهداهم استدلالاً وأقومهم جدلاً، وأتمهم فراسة، وأصدقهم إلهاماً، وأحدهم بصراً ومكاشفة، وأصوبهم سمعاً ومخاطبة، وأعظمهم وأحسنهم وجداً وذوقاً. وهذا هو للمسلمين بالنسبة إلى سائر الأمم، ولأهل السنة والحديث بالنسبة إلى سائر الملل[1].

فكل من استقرأ أحوال العالم وجد المسلمين أحدّ وأسدّ عقلاً، وأنهم ينالون في المدة اليسيرة من حقائق العلوم والأعمال أضعاف ما يناله غيرهم في قرون وأجيال، وكذلك أهل السنة والحديث تجدهم كذلك ممتّعين. وذلك لأن اعتقاد الحق الثابت يقوي الإدراك ويصححه. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧] وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦ ـ ٦٨].

وهذا يعلم تارة بموارد النزاع بينهم وبين غيرهم، فلا تجد مسألة خُولفوا فيها إلا وقد تبين أن الحق معهم. تارة بإقرار مخالفيهم ورجوعهم إليهم دون رجوعهم إلى غيرهم، أو بشهادتهم على مخالفيهم بالضلال والجهل. وتارة بشهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض. وتارة بأن كل طائفة تعتصم بهم فيما خالفت فيه الأخرى، وتشهد بالضلال على كل من خالفها أعظم مما تشهد به عليهم.

فأما شهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض: فهذا أمر ظاهر معلوم بالحس والتواتر لكل من سمع كلام المسلمين، لا تجد في الأمة عُظِّم أحد تعظيماً أعظم مما عُظِّموا به، ولا تجد غيرهم يُعَظَّم إلا بقدر ما وافقهم فيه، كما لا يُنقَّص إلا بقدر ما خالفهم، حتى إنك تجد المخالفين لهم كلهم وقت الحقيقة[2] يقر بذلك، كما قال الإمام أحمد[3] «آية ما بيننا وبينهم يوم الجنائز» فإن الحياة بسبب اشتراك الناس في المعاش يعظّم الرجل طائفته، فأما وقت الموت فلا بد من الاعتراف بالحق من عموم الخلق. ولهذا لم يعرف في الإسلام مثل جنازته، مسح المتوكل[4] موضع الصلاة عليه فوجد ألف ألف وستمائة ألف، سوى من صلى في الخانات والبيوت وأسلم يومئذ من اليهود

(١) يريد الفرق والطوائف الإسلامية.

(٢) يعني يوم الوفاة والموت إذ به تظهر الحقيقة.

(٣) الإمام العلم شيخ أهل الحديث والسنة، الصابر على المحنة في الله وفي دينه وسنة نبيه: أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني المتوفى ببغداد سنة ٢٤١ هـ.

(٤) المتوكل على الله الخليفة العباسي جعفر بن المعتصم بن الرشيد، كانت خلافته (٢٢٢ ـ ٢٤٧ هـ) قتله ولده المنتصر سنة ٢٤٧ هـ و «المسح» القياس بما تقاس به الدور والأرضين.

والنصارى عشرون ألفاً. وهو إنما نَبُل[1]. عند الأمة باتباع الحديث والسنة، وكذلك الشافعي وإسحاق[2] وغيرهما إنما نبلوا في الإسلام باتباع أهل الحديث والسنة. وكذلك البخاري[3] وأمثاله إنما نبلوا بذلك، وكذلك مالك[4] والأوزاعي[5] والثوري[6] وأبو حنيفة[7] وغيرهم إنما نبلوا في عموم الأمة وقُبِلَ قولهم لما وافقوا فيه الحديث والسنة وما تُكلِّمَ فيمن تكلم فيه منهم إلا بسبب المواضع التي لم يتفق له متابعتها من الحديث والسنة إما لعدم بلاغها إياه أو لاعتقاده ضعف دلالتها أو رُجحان غيرها عليها.

وكذلك المسائل الاعتقادية الخبرية لم يَنْبُلْ أحد من الطوائف ورؤوسهم عند الأمة إلا بما معه من الإثبات والسنة، فالمعتزلة أولاً - وهم فرسان الكلام - إنما يُحمدون ويُعظَّمون عند أتباعهم وعند من يُغْضي عن مساويهم لأجل محاسنهم عند المسلمين بما وافقوا فيه مذهب أهل الإثبات والسنة والحديث وردهم على الرافضة[8] بعض ما خرجوا فيه عن السنة والحديث من إمامة الخلفاء وعدالة الصحابة، وقبول الأخبار، وتحريف الكلم عن مواضعه والغلو في عليّ ونحو ذلك.

وكذلك الشيعة المتقدمون كانوا يَرْجُحُون على المعتزلة بما خالفوهم فيه من إثبات الصفات والقدر والشفاعة ونحو ذلك، وكذلك كانوا يُستحمدون بما خالفوا فيه الخوارج من تكفير عليٍّ وعثمان وغيرهما، وما كفّروا به المسلمين، من الذنوب، ويستحمدون بما خالفوا فيه المرجئة، من إدخال الواجبات[9] في الإيمان. ولهذا قالوا بالمنزلة، وإن لم يهتدوا إلى السنة المحضة.

وكذلك متكلمة أهل الإثبات، مثل الكُلابية والكرّامية والأشعرية إنما قُبِلوا واتُّبعوا

---

(١) من النبل وهو العظمة.

(٢) الإمام المحدث شيخ الجماعة إسحاق بن إبراهيم الشهير بابن راهويه المتوفى سنة ٢٣٨ هـ.

(٣) الإمام العلم الفرد شيخ الحديث على الإطلاق حفظاً وفقهاً وتعليلاً وتصحيحاً وتضعيفاً: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبد الله البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هـ. اتفقت الأمة على أن كتابه الجامع الصحيح أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.

(٤) أبو عبد الله مالك بن أنس إمام دار الهجرة في وقته وجامع صافي علم المهاجرين والأنصار في موطنه المتوفى سنة ١٧٩ هـ.

(٥) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي فقيه أهل الشام ومحدثهم، توفي سنة ١٥٧ هـ.

(٦) أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري فقيه الكوفة ومحدّثها وزاهدها ومفسرها، مع الورع والتقوى والصلابة في الدين. توفي سنة ١٦١ هـ.

(٧) إمام أهل الرأي وواضع قوانين الفقه والقياس والاستحسان أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي الكوفي المتوفى سنة ١٥٠ هـ.

(٨) هم غلاة الشيعة الذين أفرطوا في التشيع لعلي بن أبي طالب وذريته حتى طعنوا في خلافة الخلفاء الراشدين من أبي بكر إلى عثمان وطعنوا في سائر الصحابة إلا قليلاً منهم.

(٩) كالصلاة والزكاة الخ.

وَاسْتُحْمِدوا إلى عموم الأمة بما أثبتوه من أصول الإيمان من إثبات الصانعُ[1] وصفاته، وإثبات النبوَّة، والرد على الكفار من المشركين وأهل الكتاب وبيان تناقض حججهم وكذلك استحمدوا بما ردوه على الجهمية والمعتزلة والرافضة والقدرية من أنواع المقالات التي يخالفون فيها أهل السنة والجماعة. فحسناتهم نوعان: إما موافقة أهل السنة والحديث، وإما الردّ على من خالف السنة والحديث ببيان تناقض حججهم. ولم يتبع أحد مذهب الأشعري[2] ونحوه إلا لأحد هذين الوصفين، أو كلاهما. وكل من أحبه وانتصر له من المسلمين وعلمائهم فإنما يحبه وينتصر له بذلك. فالمصنف في مناقبه الدافع للطعن واللعن عنه - كالبيهقي[3] والقُشيري أبي القاسم[4] وابن عساكر الدمشقي[5] - إنما يحتجون لذلك بما يقوله من أقوال أهل السنة والحديث، أو بما رَدَّه من أقوال مخالفيهم لا يحتجون له عند الأمة وعلمائها وأمرائها إلا بهذين الوصفين، ولولا أنه كان من أقرب بني جنسه إلى ذلك لألحقوه بطبقته الذين لم يكونوا كذلك، كشيخه الأول أبي علي[6] وولده أبي هاشم[7] لكن كان له من موافقة مذهب السنة والحديث في الصفات[8] والقدر والإمامة[9] والفضائل والشفاعة، والحوض والصراط، والميزان، وله من الردود على المعتزلة والقدرية والرافضة والجهمية، وبيان تناقضهم: ما أوجب أن يمتاز بذلك عن أولئك ويعرف له حقُّه وقَدْرُه: ﴿وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣] وبما وافق فيه السنة والحديث صار له من القبول والأتباع ما صار، لكن الموافقة التي فيها قهر المخالف وإظهار فساد قوله: هي من جنس المجاهد المنتصر. فالراد على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى[10] يقول: «الذب عن السنة

---

(١) لعل الأولى استعمال «الرب».

(٢) أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري شيخ جماعة من المتكلمين تنسب إليه مات سنة ٣٢٤ أو ٣٣٠ هـ أو بعدها.

(٣) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي صاحب السنن الكبرى والمصنفات التي سارت بها الركبان مات سنة ٤٥٨ هـ.

(٤) أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري صاحب «الرسالة في التصوف» و«رجال الطريقة» مات سنة ٤٦٥ هـ.

(٥) أبو القاسم الحسن بن هبة الله بن عساكر صاحب «تاريخ دمشق» المتوفى سنة ٥٧١هـ.

(٦) هو محمد بن عبد الوهاب أبو علي الجبائي شيخ المعتزلة في زمانه توفي سنة ٣٠٣ هـ.

(٧) وولده أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي الجبائي توفي سنة ٣٢١ هـ.

(٨) يعني إثباته لصفات الله تعالى خلافاً لنفاتها من الجهمية ومن وافقهم، وإثباته للقدر، وأن أعمال الناس وغيرهم بمشيئة الله وقدرته، خلافاً لنفاة القدر.

(٩) يعني أبا بكر ومن بعده من الراشدين وإثباته لفضائلهم خلافاً للرافضة والشيعة الذين يطعنون في إمامتهم وفضلهم.

(١٠) ابن بكير التميمي النيسابوري شيخ البخاري ومسلم وغيرهما توفي سنة ٢٢٦ هـ.

أفضل من الجهاد» والمجاهد قد يكون عدلاً في سياسته وقد لا يكون، وقد يكون فيه فجور، كما قال النبي ﷺ: «إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام لا خلاق لهم» ولهذا مضت السنة بأن يُغزَى مع كل أمير، براً كان أو فاجراً، والجهاد عمل مشكور لصاحبه في الظاهر لا محالة، وهو مع النية الحسنة مشكور باطناً وظاهراً، ووجه شكره: نصره للسنة والدين، فهكذا المنتصر للإسلام والسنة يشكر على ذلك مِن هذا الوجه، فحمد الرجال عند الله ورسوله وعباده المؤمنين بحسب ما وافقوا فيه دين الله وسنة رسوله وشرعه من جميع الأصناف، إذ الحمد إنما يكون على الحسنات، والحسنات: هي ما وافق طاعة الله ورسوله، من التصديق بخبر الله والطاعة لأمره. وهذا هو السنة. فالخير كله باتفاق الأمة هو فيما جاء به الرسول ﷺ، وكذلك ما يُذَم من يُذَم من المنحرفين عن السنة والشريعة وطاعة الله ورسوله إلا بمخالفة ذلك.

ومن تُكلِّم فيه من العلماء والأمراء وغيرهم إنما تَكلَّمَ فيه أهلُ الإيمان بمخالفته السنة والشريعة، وبهذا ذم السلفُ والأئمة أهل الكلام والمتكلمين الصفاتية، كابن كرّام[١] وابن كُلاب[٢] والأشعري. وما تكلم فيه[٣] من تكلم من أعيان الأمة وأئمتها المقبولين فيها من جميع طوائف الفقهاء وأهل الحديث والصوفية إلا بما يقولون إنهم خالفوا فيه السنة والحديث لخفائه عليهم أو إعراضهم عنه، أو لاقتضاء أصل قياس مَهَّدُوه ردَّ ذلك[٤]، كما يقع نحو ذلك في المسائل العلمية[٥]. فإن مخالفة المسلم الصحيح الإيمانِ النص إنما يكون لعدم علمه به، أو لاعتقاده صحة ما عارضه، لكن هو[٦] فيما ظهر من السنة وعظُم أمرُه يقع بتفريط من المخالف وعدوان، فيستحق من الذم ما لا يستحقه في النص الخفي[٧] وكذلك فيما يوقع الفُرقة والاختلاف يعظم فيه أمر المخالفة للسنة.

ولهذا اهتم كثير من الملوك والعلماء بأمر الإسلام وجهاد أعدائه، حتى صاروا

---

(١) محمد بن كرّام ـ بتشديد الراء ـ السجستاني رئيس طائفة الكرّامية، رُمِيَ بالتجسم وبأن الإيمان قول فقط بلا اعتقاد ولا عمل. مات سنة ٢٥٥ هـ. وله ترجمة في الميزان للذهبي وفي لسانه للعسقلاني.

(٢) أبو محمد عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب ـ بضم الكاف ـ الكرماني القطان. مات بعد سنة ٢٤٠ هـ له ترجمة في لسان الميزان للعسقلاني.

(٣) يعني الأشعري ومن على شاكلته كابن كرام وابن كلاب.

(٤) يعني أنهم قد يمهدون قياساً، فيقتضيهم طرده: أن يردوا شيئاً من السنة، فلذلك يتكلم فيهم الذاب عن السنة ويبين فساد هذا القياس المخالف للسنة.

(٥) كذا وصوابها «العملية» يعني أن مخالفته للسنة لطرد قياس فاسد يقع في المسائل العلمية، كما يقع في المسائل العملية الفقهية.

(٦) يعني مخالفة النص.

(٧) يريد أن مخالف النص الجلي مفرط معتد مذموم أكثر من مخالف النص الخفي.

يلعنون الرافضة[1] والجهمية وغيرهم على المنابر، حتى لعنوا كل طائفة رأوا فيها بدعة. فلعنوا الكُلاَّبية والأشعرية، كما كان في مملكة الأمير محمود ابن سُبَكتكين[2] وفي دولة السلاجقة ابتداء، وكذلك الخليفة القادر[3] ربما اهتم بذلك واستشار المعتزلة من الفقهاء، ورفعوا إليه أمر القاضي أبي بكر[4] ونحوه وهموا به، حتى كأن يختفي، وإنما تستّر بمذهب الإمام أحمد وموافقته، ثم ولي النِّظَّام[5] وسعوا في رفع اللعنة، واستفتوا من استفتوه[6] من فقهاء العراق، كالدامغاني[7] الحنفي وأبي إسحاق الشيرازي[8]، وفتواهما حجة على من بخراسان من الحنفية والشافعية. وقد قيل: إن أبا إسحاق استعفى من ذلك فألزموه، وأفتوا بأنه لا تجوز لعنتهم، ويعزّر من يلعنهم، وعلل الدامغاني بأنهم طائفة من المسلمين، وعلل أبو إسحاق ـ مع ذلك ـ بأن لهم ذَبًّا ورداً على أهل البدع المخالفين للسنة، فلم يمكن المفتي أن يعلل رفع الذم إلا بموافقة السنة والحديث.

وكذلك رأيت في فتاوى الفقيه أبي محمد[9] فتوى طويلة، فيها أشياء حسنة قد سئل بها عن مسائل متعددة قال فيها:

ولا يجوز شغل المساجد بالغناء والرقص ومخالطة المردان، ويعزر فاعله تعزيراً بليغاً رادعاً، وأما لبس الحلق والدمالج والسلاسل والأغلال، والتختم بالحديد والنحاس فبدعة وشهرة، وشر الأمور محدثاتها، وهي لهم في الدنيا وهي لباس أهل النار، وهي لهم في الآخرة، إن ماتوا على ذلك. ولا يجوز السجود لغير الله من الأحياء والأموات ولا تقبيل القبور ويعزّر فاعله. ومن لعن أحداً من المسلمين عُزِّر على

---

(١) غلاة الشيعة الذين يرفضون خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ويسبونهم وسائر الصحابة والجهمية. كل من يوافق جهم بن صفوان المبتدع في إنكار الصفات. والكُلابية أتباع ابن كُلاب المتقدم ذكره.

(٢) أبو القاسم يمين الدولة محمود بن سبكتكين أمين الدولة صاحب بلاد غزنة الملك الكبير العادل، صاحب الفتوحات العظيمة، وقائد الجيوش الساسانية. تملك عليهم بعد أبيه سنة ٣٣٧ هـ. وتوفي سنة ٤٢١ هـ. وطال ملكه وعدله. له ترجمة في تاريخ ابن كثير ص ٢٩ ج١٢. وفي ابن خلكان (٤ ص٢٦٢).

(٣) الخليفة أبو العباس القادر بالله أحمد بن الأمير إسحاق بن المقتدر بالله كانت خلافته من سنة ٣٨١ إلى سنة ٤٢٢ هـ.

(٤) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني، توفي ببغداد سنة ٤٠٣ هـ.

(٥) نظام الملك أبو علي الحسين بن علي بن إسحاق المتوفى سنة ٤٨٥ ترجمة ابن كثير في تاريخه (ص ١٤٠ ج١٢).

(٦) شرحها ابن كثير في تاريخه (ص ١١٥ ج١٢).

(٧) قاضي القضاة ببغداد أبو عبد الله محمد بن علي الدامغاني الحنفي توفي سنة ٤٧٨ هـ (البداية ص ١٢٩ ج٢).

(٨) هو الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزأبادي الشيرازي صاحب «التنبيه» و«المهذب» و«النكت» و«اللمع» و«طبقات الفقهاء» وغيرها من الكتب النافعة في فروع وأصول الشافعية. توفي سنة ٤٧٦ هـ. (البداية ص ١٢٤ ج١٢).

(٩) هو أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء المتوفى سنة ٦٦٠ هـ.

ذلك تعزيراً بليغاً. والمؤمن لا يكون لعّاناً، وما أقربه من عود اللعنة عليه قال: ولا تحل الصلاة عند القبور، ولا المشي عليها من الرجال والنساء، ولا تعمل مساجد للصلاة فإنه «اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» قال: وأما لعن العلماء لأئمة الأشعرية فمن لعنهم عزّر. وعادت اللعنة عليه فمن لعن من ليس أهلاً للعنة وقعت اللعنة عليه، والعلماء أنصار فروع الدين، والأشعرية أنصار أصول الدين، قال: وأما دخولهم النيران، فمن لا يتمسك بالقرآن فإنه فتنة لهم ومضلة لمن يراهم كما يفتتن الناس بما يظهر على يدي الدجال، فإنه من ظهر على يديه خارق فإنه يوزن بميزان الشرع. فإن كان على الاستقامة كان ما ظهر على يديه كرامة، ومن لم يكن على الاستقامة كان ذلك فتنة كما يظهر على يدي الدجال من إحياء الميت وما يظهر من جنته وناره، فإن الله يُضِلُّ من لا خلاق له بما يظهر على يدي هؤلاء. وأما من تمسك بالشرع الشريف: فإنه لو رأى من هؤلاء من يطير في الهواء أو يمشي على الماء فإنه يعلم أن ذلك فتنة للعباد. انتهى.

فالفقيه أبو محمد أيضاً إنما منع اللعن، وأمر بتعزير اللاعن لأجل ما نصروه من أصول الدين، وهو ما ذكرناه من موافقة القرآن والسنة والحديث، والرد على من خالف القرآن والسنة والحديث. ولهذا كان الشيخ أبو إسحاق يقول: «إنما نفقت الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة» وهذا ظاهر عليه وعلى أئمة أصحابه في كتبهم ومصنفاتهم قبل وقوع الفتنة القشيرية[1] ببغداد، ولهذا قال أبو القاسم ابن عساكر في مناقبه[2]: «ما زالت الحنابلة والأشاعرة في قديم الدهر متفقين غير مفترقين، حتى حدثت فتنة ابن القشيري» ثم بعد حدوث الفتنة وقبلها لا تجد من يمدح الأشعري بمدحة إلا إذا وافق السنة والحديث ولا يذمه من يذمه إلا بمخالفة السنة والحديث.

وهذا إجماع من جميع هذه الطوائف على تعظيم السنة والحديث، واتفاق شهاداتهم على أن الحق في ذلك. ولهذا تجد أعظمهم موافقة لأئمة السنة والحديث أعظم عند جميعهم ممن هو دونه. فالأشعري نفسه لما كان أقرب إلى قول الإمام أحمد ومن قبله من أئمة السنة كان عندهم أعظم من أتباعه، والقاضي أبو بكر ابن الباقلاني لما كان أقربهم إلى ذلك كان أعظم عندهم من غيره. وأما مثل الأستاذ أبي المعالي[3]

(١) كما ذكر ابن كثير في حوادث سنة ٤٦٩ هـ من تاريخه (البداية ص ١١٥ ج١٢) طبع مصر.

(٢) وعبارة ابن عساكر في الكتاب المذكور (ص ١٦٣) طبعة دمشق سنة ١٣٤٧ وهو المسمى تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري. وهي نسبة إلى القشيري: أبي نصر عبد الرحيم بن أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري.

(٣) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن أبي محمد الجويني الملقب إمام الحرمين. مات في ربيع الآخر سنة ٤٧٨ هـ.

وأبي حامد[١] ونحوهما ممن خالفوا أصوله[٢] في مواضع: فلا تجدهم يُعظِّمون إلا بما وافقوا فيه السنة والحديث وأكثر ذلك تقلدوه من مذهب الشافعي في الفقه الموافق للسنة والحديث، ومما ذكروه في الأصول مما يوافق السنة والحديث، وما ردُّوه مما يخالف السنة والحديث، وبهذا القدر ينتحلون السنة ويُنْحَلونها وإلا لم يصح ذلك.

وكانت الرافضة والقرامطة ـ علماؤها وأمراؤها ـ قد استظهرت في أوائل الدولة السلجوقية، حتى غلبت على الشام والعراق، وأخرجت الخليفة القائم ببغداد إلى تَكريت وحبسوه بها في فتنة البساسيري المشهورة[٣] فجاءت بعد ذلك السلجوقية حتى هزموهم وفتحوا الشام والعراق، وقهروهم بخراسان، وحجروهم بمصر. وكان في وقتهم من الوزراء: مثل نظام الملك، ومن العلماء: مثل أبي المعالي الجويني، فصاروا بما يقيمونه من السنة ويردونه من بدعة هؤلاء ونحوهم لهم من المكانة عند الأمة بحسب ذلك.

وكذلك المتأخرون من أصحاب مالك الذين وافقوه[٤] كأبي الولد الباجي[٥] والقاضي أبي بكر بن العربي[٦] ونحوهما، لا يُعظَّمون إلا بموافقة السنة والحديث وأما الأكابر، مثل ابن حبيب وابن سحنون ونحوهما، فلون آخر.

وكذلك أبو محمد بن حزم[٧] فيما صنفه من الملل والنحل إنما يُستحد بموافقة السنة والحديث، مثلما ذكره في مسائل القَدَر والإرجاء ونحو ذلك، بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة. وكذلك ما ذكره في باب الصفات، فإنه يُستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث، لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة ويعظم السلف وأئمة الحديث، ويقول إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن[٨] وغيرها، ولا ريب أنه موافق

---

(١) هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي صاحب كتاب «إحياء علوم الدين» وغيره مات في ١٤ جمادى الآخرة سنة ٥٠٥ هـ.

(٢) أصول الأشعري.

(٣) نسبة إلى أرسلان التركي البساسيري مقدم الأتراك، نتل في ذي الحجة سنة ٤٥١ إثر فتنة قام بها على الخليفة ببغداد ممالأة للعبيديين بمصر.

(٤) أي الأشعري.

(٥) هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي الباجي الفقيه المالكي. توفي سنة ٤٧٤ هـ.

(٦) هو الفقيه المالكي أبو بكر بن العربي شارح الترمذي ومفسر آيات الأحكام أخذ عن الغزالي وغيره. توفي سنة ٥٤٥ هـ.

(٧) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، فقيه أهل الظاهر ولسانهم وحجتهم صاحب التصانيف النافعة كالمحلي والفصل والإحكا وغيرها توفي سنة ٤٥٦ هـ.

(٨) قوله: «ويقول إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن» الظاهر أنه في غاية المخالفة له، ومذهبه الذي ينقل عنه في القرآن: مذهب باطل، فإنه يقول: «القرآن أربعة: هذا المتلو والثابت في الرسم العثماني والمحفوظ في الصدور، وهذه الثلاث كلها مخلوقة، والرابع المعنى القديم، وكل واحد منها يسمى=

له ولهم في بعض ذلك، لكن الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من الأئمة في القرآن والصفات، وإن كان أبو محمد ـ ابن حزم ـ في مسائل الإيمان والقدرَ أقوم من غيره، وأعلم بالحديث وأكثر تعظيماً له ولأهله من غيره، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك، فوافق هؤلاء[1] في اللفظ وهؤلاء[2] في المعنى، وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن له، كما نفى المعاني[3] في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب، مضموماً إلى ما في كلامه من الوقيعة في الأكابر، والإسراف في نفي المعاني[4] ودعوى متابعة الظواهر، وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر، ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال والتعظيم لدعائم الإسلام ولجانب الرسالة ما لا يجتمع مثله لغيره. فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه فيها ظاهر الترجيح. وله من التمييز بين الصحيح والضعيف[5] والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء.

وتعظيم أئمة الأمة وعوامها للسنة والحديث وأهله في الأصول والفروع من الأقوال والأعمال أكثر من أن يذكر هنا. وتجد الإسلام والإيمان كلما ظهر وقوي كانت السنة وأهلها أظهر وأقوى، وإن ظهر شيء من الكفر والنفاق ظهرت البدع بحسب ذلك، مثل دولة المهدي[6] والرشيد[7] ونحوهما ممن كان يعظم الإسلام والإيمان، ويغزو أعداءه من الكفار والمنافقين. كان أهل السنة في تلك الأيام أقوى وأكثر وأهل البدع أذل وأقل. فإن المهدي قتل من المنافقين الزنادقة من لا يحصى عدده إلا الله، والرشيد كان كثير الغزو والحجّ. وذلك أنه لما انتشرت الدولة العباسية وكان في أنصارها من أهل المشرق والأعاجم طوائف من الذين نعتهم النبي ﷺ حيث قال: «الفتنة ههنا» ظهر حينئذ كثير من

= بالقرآن» وهذا مباين لمذهب الإمام أحمد الذي هو مذهب السلف. كذا في هامش الأصل.
قلت: كذا الموجود في الهامش؛ والذي في الملل والنحل لأبي محمد بن حزم: «القرآن خمسة أشياء أربعة مخلوقة» وزاد على ما هنا «المفهوم من ذلك الصوت» انظر (ج ٣ ص ٧) وكتبه سليمان الصنيع.

(١) أهل الحديث.
(٢) الفلاسفة.
(٣) الحكم والقياس الجلي والمعلل وتعدية الحكم إلى مشتقات ما علق به الحكم.
(٤) أي الحكم والتعليل.
(٥) أي من الحديث.
(٦) هو الخليفة أبو عبد الله محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور العباسي. كانت خلافته سنة ١٥٨ إلى سنة ١٦٨ هـ.
(٧) هارون الرشيد بن محمد المهدي بن المنصور. كانت خلافته سنة ١٧٠ إلى وفاته سنة ١٩٣.

البدع وعُرِّبت أيضاً إذ ذاك طائفة من كتب الأعاجم من المجوس الفرس والصابئين الروم والمشركين الهنود، وكان المهدي من خيار خلفاء بني العباس، وأحسنهم إيماناً وعدلاً وجوداً، فصار يتتبع المنافقين الزنادقة كذلك. وكان خلفاء بني العباس أحسن تعاهداً للصلوات في أوقاتها من بني أمية، فإن أولئك كانوا كثيري الإضاعة لمواقيت الصلاة، كما جاءت فيهم الأحاديث «سيكون بعدي أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها، فصلوا الصلاة لوقتها، واجعلوا صلاتكم معهم نافلة» لكن كانت البدع في القرون الثلاثة الفاضلة مقموعة، وكانت الشريعة أعز وأظهر، وكان القيام بجهاد أعداء الدين من الكافرين والمنافقين أعظم. وفي دولة أبي العباس المأمون[1] ظهر الخُرَّمية[2] ونحوهم من المنافقين وعرّب من كتب الأوائل المجلوبة من بلاد الروم فانتشرت بسببه مقالات الصابئين وراسل ملوك المشركين من الهند ونحوهم حتى صار بينه وبينهم مودّة، فلما ظهر ما ظهر من الكفر والنفاق في المسلمين وقوي ما قوي من حال المشركين وأهل الكتاب كان من أثر ذلك: ما ظهر من استيلاء الجهمية والرافضة وغيرهم من أهل الضلال وتقريب الصائبة ونحوهم من المتفلسفة. وذلك بنوع رأي يحسبه صاحبه عقلاً وعدلاً، وإنما هو جهل وظلم، إذ التسوية بين المؤمن والمنافق والمسلم والكافر أعظم الظلم، وطلب الهدى عند أهل الضلال أعظم الجهل، فتولدت من ذلك محنة الجهمية، حتى امتحنت الأمة بنفي الصفات والتكذيب بكلام الله ورؤيته، وجرى من محنة الإمام أحمد[3] وغيره ما جرى مما يطول وصفه.

وكان في أيام المتوكل[1] قد عز الإسلام حتى ألزم أهل الذمة بالشروط العمرية[4] وألزموا الصغار، فعزت السنة والجماعة، وقمعت الجهمية والرافضة ونحوهما وكذلك في أيام المعتضد[5] والمهدي[6] والقادر[7] وغيرهم من الخلفاء الذين كانوا أحمد سيرة وأحسن طريقة من غيرهم. وكان الإسلام في زمنهم أعز. وكانت السنة بحسب ذلك.

---

(١) أبو العباس عبد الله المأمون بن هارون الرشيد، ولي الخلافة بعد قتله لأخيه محمد الأمين سنة ١٩٨هـ وبقي خليفة إلى أن مات سنة ٢١٨ هـ.

(٢) هم أتباع بابك الخرمي الذي عاث في الأرض فساداً بخراسان وغيرها. وكان ابتداء شره سنة ٢٠٣هـ وانتهت فتنته بقتله على يد الخليفة المعتصم ١٣ ربيع الآخر سنة ٢٢٣ هـ. (البداية ص ٨٥ ج١٠).

(٣) لخصها الشيخ ابن كثير في: (البداية والنهاية ص ٣٣١ ج ١٠).

(٤) أي التي أخذها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على أهل الذمة عند فتح القدس.

(٥) أبو العباس المعتضد أحمد بن أحمد الموفق بن جعفر المتوكل خلافته ما بين سنة ٢٧٩ إلى سنة ٢٨٩هـ وفيها كانت وفاته. ترجمه ابن كثير (ص ٨٦ ج١١).

(٦) قوله: «المهدي» كذا بالأصل، لعل صوابه: المقتدي بالله أبو عبد الله ابن الذخيرة الأمير ولي العهد أبي العباس بن القائم بأمر الله بن القادر بالله العباسي. كانت خلافته ما بين سنة ٤٦٧ إلى سنة ٤٨٧ هـ. (البداية ص ١٤٦ ج ١٢).

(٧) أبو العباس القادر بالله، تقدم ذكره، قريباً خلافته ما بين سنة ٣٨١ إلى سنة ٤٢٢ هـ.

وفي دولة بني بويه[1] ونحوهم: الأمر بالعكس، فإنه كان فيهم أصناف المذاهب المذمومة قوم منهم زنادقة، وفيهم قرامطة كثيرة ومتفلسفة ومعتزلة ورافضة وهذه الأشياء كثيرة فيهم غالبة عليهم. فحصل في أهل الإسلام والسنة في أيامهم من الوهن ما لم يعرف، حتى استولى النصارى على ثغور الإسلام وانتشرت القرامطة في أرض مصر والمغرب والمشرق وغير ذلك وجرت حوادث كثيرة.

ولما كانت مملكة محمود بن سبكتكين[2] من أحسن ممالك بني جنسه كان الإسلام والسنة في مملكته أعز، فإنه غزا المشركين من أهل الهند، ونشر من العدل ما لم ينشره مثله. فكانت السنة في أيامه ظاهرة والبدع في أيامه مقموعة.

وكذلك السلطان نور الدين محمود[3] الذي كان بالشام، وقد عَزَّ أهل الإسلام والسنة في زمنه، وذل الكفار وأهل البدع ممن كان بالشام ومصر وغيرهما من الرافضة والجهمية ونحوهم. وكذلك ما كان في زمنه من خلافة بني العباس ووزارة ابن هبيرة[4] لهم، فإنه كان من أمثل وزراء الإسلام. ولهذا كان له من العناية بالإسلام والحديث ما ليس لغيره.

وما يوجد من إقرار أئمة الكلام والفلسفة وشهادتهم على أنفسهم وعلى بني جنسهم بالضلال ومن شهادة أئمة الكلام والفلسفة بعضهم على بعض كذلك، فأكثر من أن يحتمله هذا الموضع، وكذلك ما يوجد من رجوع أئمتهم إلى مذهب عموم أهل السنة وعجائزهم كثير، وأئمة السنة والحديث لا يرجع منهم أحد[5] لأن «الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد»[6] وكذلك ما يوجد من شهادتهم لأهل الحديث بالسلامة والخلاص من أنواع الضلال، وهم لا يشهدون لأهل البدع إلا بالضلال. وهذا باب واسع كما قدمناه.

وجميع الطوائف المتقاتلة من أهل الأهواء تشهد لهم بأنهم أصلح من الآخرين وأقرب إلى الحق، فنجد كلام أهل النحل فيهم وحالهم معهم بمنزلة كلام أهل الملل مع المسلمين وحالهم معهم.

---

(١) كان أول ملوكهم معز الدولة أحمد بن الحسن بن بويه الذي قدم بغداد وقبض على المستكفي وخلعه وعذبه وسمل عينيه. وولى مكانه الطائع سنة ٣٣٤ هـ. وانتهت مدتهم في عهد الملك الرحيم الذي اعتقله طغرل بك محمد بن ميكائيل بن سلجوق أول ملوك السلاجقة سنة ٤٤٧ هـ.

(٢) تقدمت الإشارة إليه قريباً.

(٣) السلطان نور الدين محمود بن زنكي الشهيد ملك مصر والشام سنة ٥٤٩ هـ مترجم ص ٢١٣ ج ١٢ (البداية لابن كثير).

(٤) الوزير أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة العالم الصالح الصحيح المعتقد الحنبلي مؤلف كتاب «الإفصاح» توفي سنة ٥٦٠ هـ. (البداية ص ٢٥٠ ج ١٣).

(٥) أي عن معتقد أهل السنة والحديث إلى معتقد أهل الكلام والفلسفة.

(٦) جزء من حديث قصة هرقل مع أبي سفيان. رواه البخاري في آخر بدء الوحي.

وإذا قابلنا بين الطائفتين ـ أهل الحديث وأهل الكلام ـ فالذي يعيب بعض أهل الحديث وأهل الجماعة بحشو القول: إنما يعيبهم بقلة المعرفة أو بقلة الفهم، أما الأول: فبأن يحتجوا بأحاديث ضعيفة أو موضوعة أو بآثار لا تصلح للاحتجاج، وأما الثاني: فبأن لا يفهموا معنى الأحاديث الصحيحة، بل قد يقولون القولين المتناقضين ولا يهتدون للخروج من ذلك.

والأمر راجع إلى شيئين. إما زيادة أقوال غير مفيدة تُظَن أنها مفيدة، كالأحاديث الموضوعة، وإما أقوال مفيدة لكنهم لا يفهمونها، إذ كان اتباع الحديث يحتاج أولاً إلى صحة الحديث. وثانياً إلى فهم معناه، كاتباع القرآن، فالخلل يدخل عليهم من ترك إحدى المقدمتين[1]. ومن عابهم من الناس فإنما يعيبهم بهذا. ولا ريب أن هذا موجود في بعضهم، يحتجون بأحاديث موضوعة في مسائل الأصول والفروع وبآثار مفتعلة وحكايات غير صحيحة، ويذكرون من القرآن والحديث ما لا يفهمون معناه، وربما تأولوه على غير تأويله وَوَضعوه على غير موضعه، ثم إنهم بهذا المنقول الضعيف والمعقول السخيف قد يكفرون ويُضلِّلوُن ويُبَدِّعون أقواماً من أعيان الأمة ويُجَهِّلونهم، ففي بعضهم من التفريط في الحق والتعدي على الخلق ما قد يكون بعضُه خطأً مغفوراً، وقد يكون مُنكَراً من القول وزوراً، وقد يكون من البدع والضلالات التي توجب غليظ العقوبات. فهذا لا ينكره إلا جاهل أو ظالم، وقد رأيت من هذا عجائب، لكن هم بالنسبة إلى غيرهم في ذلك كالمسلمين بالنسبة إلى بقية الملل، ولا ريب أن في كثير من المسلمين من الظلم والجهل والبدع والفجور ما لا يعلمه إلا من أحاط بكل شيءٍ علماً، لكن كل شر يكون في بعض المسلمين فهو في غيرهم أكثر، وكل خير يكون في غيرهم فهو فيهم أعلى وأعظم، وهكذا أهل الحديث بالنسبة إلى غيرهم.

وبيان ذلك: أن ما ذكر من فضول الكلام الذي لا يفيد ـ مع اعتقاد أنه طريق إلى التصور والتصديق ـ هو في أهل الكلام والمنطق أضعاف أضعافِ أضعافِ ما هو في أهل الحديث، فبإزاء احتجاج أولئك بالحديث الضعيف احتجاج هؤلاء[2] بالحدود والأقيسة الكثيرة العقيمة التي لا تفيد معرفة، بل تفيد جهلاً وضلالاً، وبإزاء تكلم أولئك بأحاديث لا يفهمون معناها تَكَلُّفُ هؤلاء من القول بغير علم ما هو أعظم من ذلك وأكثر، وما أحسن قول الإمام أحمد: «ضعيف الحديث خير من رأي فلان».

ثم لأهل الحديث من المزية: أن ما يقولونه من الكلام الذي لا يفهمه بعضهم هو كلام في نفسه حق، وقد آمنوا بذلك، وأما المتكلمة: فيتكلفون من القول ما لا يفهمونه

---

(١) عدم الصحة أو عدم الفهم.
(٢) أي المتكلمين والمناطقة.

ولا يعلمون أنه حق، وأهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في نقض أصل عظيم من أصول الشريعة، بل إما في تأييده وإما في فرع من الفروع، وأولئك[1] يحتجون بالحدود والمقاييس الفاسدة في نقض الأصول الحقة الثابتة.

إذا عرف هذا فقد قال الله تعالى عن أتباع الأئمة من أهل الملل المخالفين للرسل: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [غافر: ٨٣] وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾ ـ إلى قوله ـ ﴿رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٦ ـ ٦٨] ومثل هذا في القرآن كثير.

وإذا كانت سعادة الدنيا والآخرة هي باتباع المرسلين. فمن المعلوم أن أحق الناس بذلك: هم أعلمهم بآثار المرسلين وأتبعهم لذلك، فالعالمون بأقوالهم وأفعالهم المتبعون لها هم أهل السعادة في كل زمان ومكان، وهم الطائفة الناجية من أهل كل ملة، وهم أهل السنة والحديث من هذه الأمة. فإنهم يشاركون سائر الأمة فيما عندهم من أمور الرسالة، ويمتازون عنهم بما اختصوا به من العلم الموروث عن الرسول مما يجهله غيرهم أو يكذب به، والرسل صلوات الله وسلامه عليهم، عليهم البلاغ المبين، وقد بلغوا البلاغ المبين، وخاتم الرسل محمد ﷺ أنزل الله كتابه مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه، فهو الأمين على جميع الكتب، وقد بلَّغ أبين البلاغ وأتمّه وأكمله، وكان أنصح الخلق لعباد الله، وكان بالمؤمنين رؤوفاً رحيماً، بلغ الرسالة وأدى الأمانة وجاهد في الله حق جهاده، وعبد الله حتى أتاه اليقين. فأسعد الخلق وأعظمهم نعيماً وأعلاهم درجة: أعظمهم اتباعاً وموافقة له علماً وعملاً.

وأما غير أتباعه من أهل الكلام فالكلام في أقيستهم التي هي حججهم وبراهينهم على معارفهم وعلومهم، وهذا يدخل في كل من خالف شيئاً من السنة والحديث من المتكلمين والفلاسفة. فالكلام في هذا المقام واسع لا ينضبط هنا، لكن المعلوم من حيث الجملة: أن الفلاسفة والمتكلمين من أعظم بني آدم حشواً وقولاً للباطل وتكذيب للحق في مسائلهم ودلائلهم، لا يكاد ـ والله أعلم ـ تخلو لهم مسألة واحدة عن ذلك.

وأذكر أني قلت مرّة لبعض من كان ينتصر لهم من المشغوفين بهم ـ وأنا إذ ذاك صغير قريب العهد من الاحتلام ـ كل ما يقوله هؤلاء ففيه باطل، إما في الدلائل وإما في المسائل، إما أن يقولوا مسألة تكون حقاً لكن يقيمون عليها أدلة ضعيفة وإما أن تكون المسألة باطلاً. فأخذ ذلك المشغوف بهم يعظم هذا، وذكر مسألة التوحيد، فقلت:

---

(١) أي المتكلمين.

التوحيد حق، لكن أذكر ما شئت من أدلتهم التي تعرفها حتى أذكر لك ما فيه. فذكر بعضها بحروفه حتى فهم الغلط وذهب إلى ابنه ـ وكان أيضاً من المتعصبين لهم ـ فذكر ذلك له قال فأخذ يعظم ذلك عليَّ، فقلت: أنا لا أشك في التوحيد، ولكن أشك في هذا الدليل المعين ويدلك على ذلك أمور:

أحدها: أنك تجدهم أعظم الناس شكاً واضطراباً، وأضعف الناس علماً ويقيناً، وهذا أمر يجدونه في أنفسهم ويشهده الناس منهم، وشواهد ذلك أعظم من أنْ تذكر هنا، وإنما فضيلة أحدهم باقتداره على الاعتراض والقدح والجدل ومن المعلوم: أن الاعتراض والقدح ليس بعلم ولا فيه منفعة، وأحسن أحوال صاحبه: أن يكون بمنزلة العامي، وإنما العلم في جواب السؤال. ولهذا تجد غالب حججهم تتكافأ[1] إذ كل منهم يقدح في أدلة الآخر. وقد قيل: إن الأشعري ـ مع أنه من أقربهم إلى السنة والحديث وأعلمهم بذلك ـ صنّف في آخر عمره كتاباً في تكافؤ الأدلة يعني أدلة [علم] الكلام، فإن ذلك هو صناعته التي يحسن الكلام فيها، وما زال أئمتهم يخبرون بعدم الأدلة والهدي في طريقهم، كما ذكرناه عن أبي حامد وغيره، حتى قال أبو حامد الغزالي «أكثر الناس شكاً عند الموت أهل الكلام» وهذا أبو عبد الله الرازي[2] من أعظم الناس في هذا الباب ـ باب الحيرة والشك والاضطراب ـ لكن هو مسرف في هذا الباب بحيث إنه يتهم في التشكيك دون التحقيق، بخلاف غيره، فإنه يحقق شيئاً ويثبت على نوعٍ من الحق، لكن بعض الناس قد يثبت على باطل محض، بل لا بد فيه من نوع من الحَق. وكان من فضلاء المتأخرين وأبرعهم في الفلسفة والكلام: ابن واصل الحموي، كان يقول «أستلقي على قفاي وأضع الملحفة على نصف وجهي، ثم أذكر المقالات، وحجج هؤلاء وهؤلاء واعتراض هؤلاء وهؤلاء حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي شيء» ولهذا أنشد الخطابي[3].

حجج تهافت كالزجاج، تخالها   حقاً، وكلٌّ كاسر مكسور

فإذا كانت هذه حال حججهم فأي لغو باطل وحشو يكون أعظم من هذا؟ وكيف يليق بمثل هؤلاء أن ينسبوا [إلى الحشو] أهل الحديث والسنة ـ الذين هم أعظم الناس علماً ويقيناً وطمأنينة وسكينة، وهم الذين يَعْلمون ويَعْلمون أنهم يَعْلمون، وهم بالحق يوقنون لا يشكون، ولا يمترون؟

---

(١) أي أن أدلة المطالب المتعارضة والمتضادة تتساوى، فلا يرجح بعضها على بعض فيتحير الطالب ولا يتمكن من اختيار بعضها أو ترجيحه.

(٢) الشهير بالفخر الرازي، ويعرف بابن خطيب الري، واسمه محمد بن عمر بن الحسين بن علي، اشتهر بالكلام والجدل وتفسيره كله كلام وجدل وفلسفة مات سنة ٦٠٦ هـ. (ص ٥٥ ج ١٣) من البداية.

(٣) أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي صاحب «معالم السنن» شرح «سنن أبي داود» و«أعلام السنن» «شرح البخاري» وغيرها. توفي سنة ٣٨٣ هـ.

فأما ما أوتيه علماء أهل الحديث وخواصهم من اليقين والمعرفة والهدى: فأمر يجل عن الوصف. ولكن عند عوامهم من اليقين والعلم النافع ما لم يحصل منه شيء لأئمة المتفلسفة المتكلمين. وهذا ظاهر مشهود لكل أحد.

غاية ما يقول أحدهم: إنهم جزموا بغير دليل، وصمموا بغير حجة، وإنما معهم التقليد. وهذا القدر قد يكون في كثير من العامة. لكن جزم العلم غير جزم الهوى. فالجازم بغير علم يجد من نفسه أنه غير عالم بما جزم به، والجازم بعلم يجد من نفسه أنه عالم، إذ كون الإنسان عالماً وغير عالم مثل كونه سامعاً ومبصراً وغير سامع ومبصر، فهو يعلم من نفسه ذلك، مثل ما يعلم من نفسه كونه محباً ومبغضاً ومريداً وكارهاً ومسروراً ومحزوناً ومنعَّماً ومُعذَّباً وغير ذلك. ومن شك في كونه يعلم - مع كونه يعلم - فهو بمنزلة من جزم بأنه علم وهو لا يعلم، وذلك نظير من شك في كونه سمع ورأى أو جزم بأنه سمع ورأى ما لم يسمعه ويراه.

والغلط أو الكذب يعرض للإنسان في كل واحد من طرفي النفي والإثبات، لكن هذا الغلط أو الكذب العارض لا يمنع أن يكون الإنسان جازماً بما لا يشك فيه من ذلك، كما يجزم بما يجده من المطعوم والأراييح[1] وإن كان قد يعرض له من الإنحراف ما يجد به الحلو مراً.

فالأسباب العارضة لغلط الحس الباطن أو الظاهر والعقل بمنزلة المرض العارض لحركة البدن والنفس، والأصل هو الصحة في الإدراك وفي الحركة. فإن الله خلق عباده على الفطرة. وهذه الأمور يعلم الغلط فيها بأسبابها الخاصة كالمِرَّة الصفراء العارضة للطعم[2] وكالحوَل في العين[3] ونحو ذلك، وإلا فمن حاسب نفسه على ما يجزم به وجد أكثر الناس الذين يجزمون بما لا يُجزَم به إنما جزمهم لنوع من الهوى، كما قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٩] وقال: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

ولهذا تجد اليهود يصممون ويصرون على باطلهم لما في نفوسهم من الكبر والحسد والقسوة وغير ذلك من الأهواء. وأما النصارى فأعظم ضلالاً منهم، وإن كانوا

---

(١) رائحة تجمع على أرياح، وجمع أرياح: أراييح.

(٢) بسبب التهاب كيس الصفراء الذي فوق الكبد أو انسداد مجراه إلى الأمعاء تتسرب الصفراء مع الدم إلى سائر البدن.

(٣) خلل في نظام العينين فلا تنطبق الصورتان اللتان تبصرهما العينان بعضهما على بعض، فيرى صورة الشيء الواحد صورتين اثنتين.

في العادة والأخلاق أقل منهم شراً، فليسوا جازمين بغالب ضلالهم، بل عند الاعتبار تجد من تَركَ الهوى من الطائفتين ونظر نوع نظر تبين له الإسلام حقاً.

والمقصود: هنا أن معرفة الإنسان بكونه يعلم أو لا يعلم: مرجعه إلى وجود نفسه عالمة. ولهذا لا نحتج على منكر العلم إلا بوجودنا نفوسنا عالمة، كما احتجوا على منكري الأخبار المتواترة بأنا نجد نفوسنا عالمة بذلك وجازمة به كعلمنا وجزمنا بما أحْسَسْناه. وجعل المحققون وجود الغلم بمخبَر الإخبار هو الضابط في حصول التواتر، إذ لم يحدوه بعدد ولا صفة بل متى حصل العلم كان هو المعتبر. والإنسان يجد نفسه عالمة، وهذا حق. فإنه لا يجوز أن يستدل الإنسان على كونه عالماً بدليل فإن علمه بمقدمات ذلك الدليل يحتاج إلى أن يجد نفسه عالمة بها، فلو احتاج علمه بكونه عالماً إلى دليل أفضى إلى الدور أو التسلسل(١) ولهذا لا يحس الإنسان بوجود العلم عند وجود سببه إن كان بديهياً(٢)، أو إن كان نظرياً إذا علم المقدمتين. وبهذا استدل على منكري إفادة النظر العلم، وإن كان في هذه المسألة تفصيل ليس هذا موضعه.

فالغرض: أن من نظر في دليل يفيد العلم وجد نفسه عالمة عند علمه بذلك الدليل، كما يجد نفسه سامعة رائية عند الاستماع للصوت والترائي للشمس أو الهلال أو غير ذلك، والعلم يحصل في النفس كما تحصل سائر الإدراكات والحركات بما يجعله الله من الأسباب، وعامة ذلك بملائكة الله تعالى. فإن الله سبحانه ينزل بها على قلوب عباده من العلم والقوة وغير ذلك ما يشاء، ولهذا قال النبي ﷺ لحسان «اللهم أيده بروح القدس»[١] وقال تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]

---

[١] أخرجه البخاري في كتاب الصلاة باب ٦٨، وفي بدء الخلق باب ٦، وكتاب الأدب باب ٩١، وأخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة الحديث ١٥١ ـ ١٥٢، وأخرجه النسائي في كتاب المساجد باب ٢٤، وأخرجه أحمد في مسنده الجزء ٥ الصفحة ٢٢٢.

---

(١) إذا احتاج الشيء في وجوده أو ثبوته إلى آخر غيره واحتاج الآخر إلى آخر وهلم جراً إلى ما لا نهاية: يسمى ذلك تسلسلاً. وإن دار الأمر ورجع إلى الأول بواسطة أو بعدة وسائط: سمي دوراً، مثاله حياة الحيوان والنبات بالماء العذب والماء من السحاب والسحاب يتكون من بخار البحار، فإذا عاد تكوّن البخار إلى الحيوان والنبات يسمى ذلك دوراً، وإن ذهبت في تعليلها إلى ما لا نهاية سمي تسلسلاً.

(٢) البديهي: هو الذي يظهر بادي الرأي من غير تأمل ولا نظر واستدلال. وأما النظري فهو المحتاج إلى ذلك كما هو ظاهر النسبة. والله سبحانه الموفق تعالى وتقدس.

وقال ﷺ: «من طلب القضاء واستعان عليه وكل إليه، ومن لم يطلب القضاء ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكاً يسدده»[٢] وقال عبد الله بن مسعود: «كنا نتحدث أن السكينة تنطق على لسان عمر» وقال ابن مسعود أيضاً: «إن للملك لَمَّة(١) وللشيطان لَمّة، فلمة الملك: إيعاد بالخير وتصديق بالحق، ولمة الشيطان: إيعاد بالشر وتكذيب بالحق» وهذا الكلام الذي قاله ابن مسعود هو محفوظ عنه، وربما رفعه بعضهم إلى النبي ﷺ وهو كلام جامع لأصول ما يكون من العبد من علم وعمل، من شعور وإرادة.

وذلك: أن العبد له قوة الشعور والإحساس والإدراك وبقوة الإرادة والحركة وإحداهما أصل الثانية مستلزمة لها، والثانية مستلزمة للأولى ومكملة لها. فهو بالأولى يصدق بالحق ويكذب بالباطل، وبالثانية يحب النافع الملائم له ويبغض الضار المنافي له. والله سبحانه خلق عباده على الفطرة التي فيها معرفة الحق والتصديق به، ومعرفة الباطل والتكذيب به، ومعرفة النافع الملائم والمحبة له، ومعرفة الضار المنافي والبغض له بالفطرة. فما كان حقاً موجوداً صدقت به الفطرة وما كان حقاً نافعاً عرفته الفطرة أحبته واطمأنت إليه. وذلك هو المعروف، وما كان باطلاً معدوماً كذّبت به الفطرة فأبغضته الفطرة فأنكرته. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] والإنسان كما سماه النبي ﷺ حيث قال: «أصدق الأسماء حرث وهمام»[٣] فهو دائماً يَهِمُّ ويعمل، لكنه لا يعمل إلا ما يرجو نفعه أو دفع مضرته، ولكن قد يكون ذلك الرجاء مبنياً على اعتقاد باطل، إما في نفس المقصود فلا يكون نافعاً ولا ضاراً(٢)، وإما في الوسيلة فلا تكون طريقاً إليه. وهذا جهل، وقد يعلم أن هذا الشيء يضره ويفعله، ويعلم أنه ينفعه ويتركه، لأن ذلك العلم عارضه ما في نفسه من طلب لذة أخرى أو دفع ألم آخر، جاهلاً ظالماً، حيث قدم هذا على ذاك. ولهذا قال أبو العالية(٣) «سألت أصحاب محمد ﷺ عن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧] فقالوا: كل من عصى الله فهو جاهل، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب».

---

[٢] أخرجه أبو داود في سننه كتاب الأقضية باب ٣، وأحمد في مسنده جزء ٣ الصفحة ٢٢٠.

[٣] أخرجه الطبراني في معجم الكبير جزء ٤ الصفحة ٢٥٩، ٢٧٧.

---

(١) «اللمة» بفتح اللام والميم: الإلمام بالشيء من غير لبث طويل.

(٢) يعني عندما يرجو دفع ضرره.

(٣) هو أبو العالية الرياحي، رفيع بن مهران، من كبار التابعين ثقة مات سنة ٩٠هـ أو بعدها اهـ تقريب.

وإذا كان الإنسان لا يتحرك إلا راجياً. وإن كان راهباً خائفاً لم يسمع [إلا] في النجاة ولم يهرب [إلا] من الخوف، فالرجاء لا يكون إلا بما يُلْقَى في نفسه من الإيعاد بالخير، الذي هو طلب المحبوب، أو فوات المكروه، فكل بني آدم له اعتقاد فيه تصديق بشيء وتكذيب بشيء وله قصد وإرادة لما يرجوه مما هو عنده محبوب ممكن الوصول إليه، أو لوجود المحبوب عنده أو لدفع المكروه عنه، والله خلق العبد يقصد الخير فيرجوه بعمله، فإذا كذب بالحق فلم يصدق به ولم يرج الخير فيقصده ويعمل له: كان خاسراً بترك تصديق الحق وطلب الخير، فكيف إذا كذب بالحق وكره إرادة الخير؟ فكيف إذا صدق بالباطل وأراد الشر؟ فذكر عبد الله بن مسعود أن لقلب ابن آدم لَمَّة من الملك ولَمَّة من الشيطان فلَمَّة الملك تصديق بالحق وهو ماكان [من] غير جنس الاعتقاد الفاسد، و [لمة الشيطان] هو تكذيب بالحق وإيعاد بالشر، وهو ما كان من جنس إرادة الشر وظن وجوده إما مع رجائه إن كان مع هوى نفس، وإما مع خوفه إن كان غير محبوب لها. وكل من الرجاء والخوف مستلزم للآخر. فمبدأ العلم: الحق والإرادة الصالحة: من لَمَّة الملك، ومبدأ الاعتقاد الباطل والإرادة الفاسدة: من لَمَّة الشيطان. قال الله تعالى: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٨] وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥] أي يخوفكم أولياءه، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّى جَارٌ لَّكُمْ ۖ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّىٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ ۚ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٤٨].

والشيطان وسواس خناس إذا ذكر العبد ربه خنس، فإذا غفل عن ذكره وسوس، فلهذا كان ترك ذكر الله سبباً ومبدأ لنزول الاعتقاد الباطل والإرادة الفاسدة في القلب، وَمِنْ ذكر الله تعالى: تلاوة كتابه وفهمه ومذاكرة العلم، كما قال معاذ بن جبل «ومذاكرته تسبيح»[١].

وقد تنازع أهل الكلام في حصول العلم في القلب عقب النظر في الدليل فقال بعضهم[٢]: ذلك على سبيل التولد، وقال المنكرون للتولد[٣] بل ذلك بفعل الله تعالى. والنظر إما متضمن للعلم وإما موجب له. وهذا ينصره المنتسبون للسنة من المتكلمين

(١) انظر هذا المعنى مشروحاً بعبارات أوضح في كتاب إغاثة اللهفان، الباب الخامس والسادس للعلامة ابن القيم.

(٢) كالمعتزلة.

(٣) كالأشاعرة.

ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وقالت المتفلسفة: بل ذلك يحصل بطريق الفيض من العقل الفعال[1] عند استعداد النفس لقبول الفيض. وقد يزعمون أن العقل الفعال هو جبريل.

فأما قول القائلين «إن ذلك بفعل الله» فهو صحيح بناء على أن الله هو مُعَلِّم كل علم وخالق كل شيء، لكن هذا كلام مجمل ليس فيه بيان لنفس السبب الخاص، وأما قول القائلين بالتوليد: فبعضه حق وبعضه باطل [فإن] كانت دعواهم أن العلم المتولد هو حاصل بمجرد قدرة العبد [فذلك] باطل قطعاً، ولكن هو حاصل بأمرين: قدرة العبد، والسبب الآخر، كالقوة التي في السهم والقبول الذي في المحل. ولا ريب أن النظر هو بسبب، ولكن الشأن فيما به يتم حصول العلم.

وأما زعم المتفلسفة أنه بالعقل الفعال: فمن الخرافات التي لا دليل عليها. وأبطل من ذلك زعمهم: أن ذلك هو جبريل، وزعمهم: أن كل ما يحصل في عالم العناصر من الصور الجسمانية وكفالاتها: فهو من فيضه وبسببه[2] فهو من أبطل الباطل، ولكن إضافتهم ذلك إلى أمور روحانية: صحيح في الجملة. فإن الله سبحانه وتعالى يدبّر أمر السموات والأرض بملائكته التي هي السفراء في أمره، ولفظ «الملك» يدل على ذلك. وبذلك أخبرت الأنبياء وقد شهد الكتاب والسنة من ذلك بما لا يتسع هذا الموضع لذكره، كما ذكره النبي ﷺ في ملائكة تخليق الجنين وغيره. وأما تخصيص روح واحد متصل بفلك القمر[3] يكون هو رب هذا العالم: فهذا باطل. وليس هذا موضع استقصاء ذلك، ولكن لا بد أن يعلم أن المبدأ في شعور النفس وحركتها هم الملائكة أو الشياطين، فالملك يلقى التصديق بالحق والأمر بالخير، والشيطان يلقى التكذيب بالحق والأمر بالشر، والتصديق والتكذيب مقرونان بنظر الإنسان، كما أن الأمر والنهي مقرونان بإرادته.

فإذا كان النظر في دليل هادٍ ـ كالقرآن ـ وسلم من معارضات الشيطان: تضمن ذلك النظر العلم والهدى. ولهذا أمر العبد بالاستعاذة من الشيطان الرجيم عند القراءة. وإذا كان النظر في دليل مضل والناظر يعتقد صحته، بأن تكون مقدمتاه أو إحداهما متضمنة للباطل، أو تكون المقدمات صحيحة لكن التأليف ليس بمستقيم: فإنه يصير في القلب بذلك اعتقاد فاسد، وهو غالب شبهات أهل الباطل المخالفين للكتاب والسنة من المتفلسفة والمتكلمين ونحوهم.

---

(١) هو العقل العاشر مدبر فلك القمر بزعمهم.
(٢) أي العقل الفعال.
(٣) كما تزعمه الفلاسفة الذين هم أئمة شيوخ الصوفية ومن قلّدهم من المتقدمين والمتأخرين.

فإذا كان الناظر لا بد له من منظور فيه، والنظر في نفس المنظور المطلوب حكْمهُ لا يفيد علماً، بل ربما خطر له بسبب ذلك النظر أنواع من الشبهات يحسبها أدلة، لفرط تعطش القلب إلى معرفة حكم تلك المسألة وتصديق ذلك التصور.

وأما النظر المفيد للعلم: فهو ما كان في دليل هادٍ. والدليل الهادي ـ على العموم والإطلاق ـ هو كتاب الله وسنة نبيه. فإن الذي جاءت به الشريعة من نوعي النظر: هو ما يفيد وينفع ويُحَصِّل الهدى، وهو بذكر الله وما نزل من الحق، فإذا أراد النظر والاعتبار في الأدلة المطلقة من غير تعيين مطلوب فذلك النظر في كتاب الله وتدبّره، كما قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَـٰبٌ مُّبِينٌ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَـٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥ ـ ١٦] وقال تعالى: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾ [الزخرف: (٥٢ ـ ٥٣)].

وأما النظر في مسألة معينةوقضية معينة لطلب حكمها والتصديق بالحق فيها والعبد لا يعرف ما يدله على هذا أو هذا: فمجرد هذا النظر لا يفيد، بل قد يقع له تصديقات يحسبها حقاً وهي باطل. وذلك من إلقاء الشيطان. وقد يقع له تصديقات تكون حقاً، وذلك من إلقاء الملك، وكذلك إذا كان النظر في الدليل الهادي وهو القرآن، فقد يضع الكلم مواضعه ويفهم مقصود الدليل فيهتدي بالقرآن، وقد لا يفهمه، أو يحرّف الكلم عن مواضعه فيضلّ به، ويكون ذلك من الشيطان، كما قال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّـٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢] وقال: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] وقال: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِۦٓ إِيمَـٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَـٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤ ـ ١٢٥] وقال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَـٰتُهُۥٓ ۖ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ۗ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤] وقال: ﴿هَـٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨].

فالناظر في الدليل بمنزلة المترائى للهلال قد يراه، وقد لا يراه لعشًى في بصره، وكذلك أعمى القلب. وأما الناظر في المسألة: فهذا يحتاج إلى شيئين: إلى أن يظفر بالدليل الهادي، وإلى أن يهتدي به وينتفع، فأمره الشرع بما يوجب أن ينزل على قلبه الأسباب الهادية، ويصرف عنه الأسباب المعوّقة، وهو ذكر الله تعالى، والغفلة عنه، فإن الشيطان وسواس خناس، فإذا ذكر العبد ربه خنس، وإذا غفل عن ذكر الله وسوس.

وذكر الله يعطي الإيمان، وهو أصل الإيمان(1). والله سبحانه هو رب كل شيء ومليكه، وهو معلم كل علم وواهبه، فكما أن نفسه أصل لكل شيء موجود، فذكره والعلم به أصل لكل علم، وذكره في القلب. والقرآن يعطي العلم المفصل فيزيد الإيمان، كما قال جندب بن عبد الله البجلي، وغيره من الصحابة «تعلمنا الإيمان، ثم تعلمنا القرآن، فازددنا إيماناً» ولهذا كان أول ما أنزل الله على نبيه: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] فأمره أن يقرأ باسم الله، فتضمن هذا الأمر بذكر الله وما نزل من الحق، وقال: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العلق: ١ ـ ٥].

فذكر سبحانه أنه خلق أكرم الأعيان الموجودة عموماً وخصوصاً وهو الإنسان، وأنه المعلم للعلم عموماً وخصوصاً للإنسان، وذكر التعليم بالقلم الذي هو آخر المراتب، ليستلزم تعليم القول وتعليم العلم الذي في القلب.

وحقيقة الأمر: أن العبد مفتقر إلى ما يسأله من العلم والهدى، طالب سائل، فبذكر الله والافتقار إليه يهديه الله ويدله، كما قال: «يا عبادي، كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم»[٤] وكما كان النبي ﷺ يقول: «اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»[٥].

ومما يوضح ذلك: أن الطالب للعلم بالنظر والاستدلال، والتفكر والتدبر، لا

---

[٤] أخرجه مسلم في كتاب برّ الحديث ٥٥، وأخرجه الترمذي في كتاب قيامة باب ٤٨، وأخرجه ابن ماجه في كتاب زهد باب ٣٠، وأحمد في مسنده جزء ٥ الصفحة ١٥٤، ١٦٠، ١٧٧.

[٥] أخرجه مسلم في كتاب مسافرين الحديث ٢٠٠، والنسائي كتاب قيام الليل ١٢، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها حديث ١٨٠، وأحمد في مسنده جزء ٦، الصفحة ١٥٦.

---

(١) لعل الأول «وهو أصل الهدي» أي ذات الله تعالى المقدسة. بأسمائه وصفاته، وهو الذي خلق الأشياء وأعطاها كل ما يناسب خلقها.

يحصل له ذلك إن لم ينظر في دليل يفيده العلم بالمدلول عليه، ومتى كان العلم مستفاداً بالنظر، فلا بد أن يكون عند الناظر من العلم المذكور الثابت في قلبه ما لا يحتاج حصوله إلى نظر، فيكون ذلك المعلوم أصلاً وسبباً للتفكر الذي يطلب به معلوماً آخر، ولهذا كان الذكر متعلقاً بالله، لأنه سبحانه هو الحق المعلوم، وكان التفكر في مخلوقاته؛ كما قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا سُبْحَـٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١] وقد جاء الأثر «تفكروا في المخلوق ولا تتفكروا في الخالق» لأن التفكير والتقدير يكون في الأمثال المضروبة، والمقاييس، وذلك يكون في الأمورالمتشابهة، وهي المخلوقات، وأما الخالق - جلّ جلاله، سبحانه وتعالى - فليس له شبيه ولا نظير، فالتفكر الذي مبناه على القياس ممتنع في حقه، وإنما هو معلوم بالفطرة، فيذكره العبد وبالذكر وبما أخبر به عن نفسه يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة لا تنال بمجرد التفكير والتقدير، أعني من العلم به نفسه، فإنه الذي لا تفكير فيه، فأما العلم بمعاني ما أخبر به ونحو ذلك: فيدخل فيها التفكير والتقدير، كما جاء به الكتاب والسنة، ولهذا كان كثير من أرباب العبادة والتصوف يأمرون بملازمة الذكر، ويجعلون ذلك هو باب الوصول إلى الحق، وهذا حسن إذا ضموا إليه تدبر القرآن والسنة واتباع ذلك، وكثير من أرباب النظر والكلام يأمرون بالتفكر والنظر، ويجعلون ذلك هو الطريق إلى معرفة الحق. والنظر صحيح إذا كان في حق ودليل كما تقدم، فكل من الطريقين فيها حق، لكن يحتاج إلى الحق الذي في الأخرى، ويجب تنزيه كل منهما عما دخل فيها من الباطل، وذلك كله باتباع ما جاء به المرسلون، وقد بسطنا الكلام في هذا في غير هذا الموضع وبينا طرق أهل العبادة والرياضة والذكر، وطريق أهل الكلام والنظر والاستدلال، وما في كل منهما من مقبول ومردود، وبينا ما جاءت به الرسالة من الطريق الكاملة الجامعة لكل حق. وليس هذا موضع بسط ذلك.

وإنما المقصود هنا: أن الإنسان محسّ بأنه عالم، يجد ذلك ويعرفه بغير واسطة أحد، كما يحس بغير ذلك، وحصول العلم في القلب كحصول الطعام في الجسم، فالجسم يحس بالطعام والشراب، وكذلك القلوب تحس بما يتنزل إليها من العلوم التي هي طعامها وشرابها، كما قال النبي ﷺ: «إن كل آدب يحب أن تؤتى مأدبته، وإن مأدبة الله هي القرآن»[٦] وكما قال تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَـٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَـٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧]

---

[٦] لم نجده بهذا اللفظ، وإنما وجدناه عند الدارمي بلفظ: «إن هذا القرآن مأدبة الله فمن دخل فيه فهو آمن».

وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي ﷺ، قال: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم: كمثل غيث أصاب أرضاً، وكانت منها طائفة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها طائفة أمسكت الماء فسقى الناس وزرعوا، وكانت منها طائفة إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ، فذلك مثل من فقه في دين الله، ونفعه ما بعثني الله به من الهدى والعلم. ومثل من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به»[٧].

فضرب مثل الهدى والعلم الذي ينزل على القلوب بالماء الذي ينزل على الأرض، وكما أن لله ملائكة موكلة بالسحاب والمطر، فله ملائكة موكلة بالهدى والعلم. هذا رزق القلوب وقوتها، وهذا رزق الأجساد وقوتها، قال الحسن البصري في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] قال: «إن من أعظم النفقة: نفقة العلم» أو نحو هذا الكلام، وفي أثر آخر «نعمت العطية، ونعمت الهدية: الكلمة من الخير يسمعها الرجل فيهديها إلى أخ له مسلم» وفي أثر آخر عن أبي الدرداء: «ما تصدق عبد بصدقة أفضل من موعظة يعظ بها إخواناً له مؤمنين، فيتفرقون وقد نفعهم الله بها» أو ما يشبه هذا الكلام، وعن كعب بن عجرة قال: «ألا أهدي لك هدية؟ فذكر الصلاة على النبي ﷺ» وروى ابن ماجه في سننه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «أفضل الصدقة أن يتعلم الرجل علماً، ثم يعلمه أخاه المسلم»[٨] وقال معاذ بن جبل: «عليكم بالعلم، فإن طلبه عبادة، وتعلمه لله حسنة، وبذله لأهله قربة، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، والبحث عنه جهاد، ومذاكرته تسبيح».

ولهذا كان معلم الخير يستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر، والله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير، لما في ذلك من عموم النفع لكل شيء. وعكسه: كاتمو العلم، فإنهم يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون، قال طائفة من السلف: «إذا كتم الناس العلم فعمل بالمعاصي: احتبس القطر، فتقول البهائم: «اللهم(١) عصاة بني آدم فإنا منعنا القطر بسبب ذنوبهم».

وإذا كان علم الإنسان بكونه عالماً مرجعه إلى وجوده ذلك، وإحساسه في نفسه بذلك ـ وهذا أمر موجود بالضرورة ـ لم يكن لهم أن يخبروا عما في نفوس الناس: بأنه ليس بعلم بغير حجة، فإن عدم وجودهم من نفوسهم ذلك لا يقتضي أن الناس لم يجدوا

---

[٧] أخرجه البخاري في كتاب العلم باب ٢١، ومسلم في الفضائل الحديث ١٥.

[٨] أخرجه البخاري في كتاب نفقات باب ٢، ومسلم في الزكاة الحديث ٩٥، أبو داود في الزكاة باب ٣٩، والنسائي في الزكاة باب ٦، ٥٣، وابن ماجه في المقدمة باب ٢٠.

---

(١) كذا بالأصل، ولعله سقط «اللهم العن عصاة».

ذلك، لاسيما إذا كان المخبرون يخبّرون عن اليقين الذي في أنفسهم عمن لا يشكّون في علمه وصدقه ومعرفته بما يقول. وهذا حال أئمة المسلمين وسلف الأمة، وحملة الحجة، فإنهم يخبرون بما عندهم من اليقين والطمأنينة والعلم الضروري، كما في الحكاية المحفوظة عن نجم الدين الكبري: لما دخل عليه متكلمان، أحدهما: أبو عبد الله الرازي، والآخر: من متكلمي المعتزلة، وقالا: يا شيخ، بلغنا: أنك تعلم علم اليقين؟ فقال: نعم، أنا أعلم علم اليقين، فقالا: كيف يمكن ذلك، ونحن من أول النهار إلى الساعة نتناظر، فلم يقدر أحدنا أن يقيم على الآخر دليلاً؟ ـ وأظن الحكاية في تثبيت الإسلام ـ فقال: ما أدري ما تقولان. ولكن أنا أعلم علم اليقين، فقالا: صف لنا علم اليقين، فقال: علم اليقين عندنا واردات ترد على النفوس، تعجز النفوس عن ردها، فجعلا يقولان: واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها؟! ويستحسنان هذا الجواب.

وذلك لأن طريق أهل الكلام تقسيم العلوم إلى ضروري وكسبي، أو بديهي ونظري.

فالنظري الكسبي: لا بد أن يرد إلى مقدمات ضرورية أو بديهية فتلك لا تحتاج إلى دليل، وإلا لزم الدور أو التسلل، والعلم الضروري: هو الذي يلزم نفس المخلوق لزوماً لا يمكنه الإنفكاك عنه، فالمرجع في كونه ضرورياً: إلى أنه يعجز عن دفعه عن نفسه، فأخبر الشيخ: أن علومهم ضرورية، وأنها ترد على النفوس على وجه تعجز عن دفعه، فقالا له: ما الطريق إلى ذلك؟ فقال: تتركان ما أنتما فيه، وتسلكان ما أمركما الله به، من الذكر والعبادة، فقال الرازي: أنا مشغول عن هذا، وقال المعتزلي: أنا قد احترق قلبي بالشبهات، وأحب هذه الواردات، فلزم الشيخ مدة، ثم خرج من محل عبادته، وهو يقول: والله يا سيدي، ما الحق إلا فيما يقوله هؤلاء المشبهة ـ يعني: المثبتين للصفات ـ فإن المعتزلة يسمون الصفاتية مشبهة، وذلك أنه علم علماً ضرورياً لا يمكنه دفعه عن قلبه أن رب العالم لا بد أن يتميز عن العالم، وأن يكون بائناً منه له صفات تختص به، وأن هذا الرب الذي تصفه الجهمية إنما هو عدم محض، وهذا موضع الحكاية المشهورة ـن الشيخ العارف أبي جعفر الهمداني لأبي المعالي الجويني، لما أخذ يقول على المنبر: كان الله ولا عرش، فقال: يا أستاذ، دعنا من ذكر العرش ـ يعني: لأن ذلك إنما جاء في السمع ـ أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، فإنه ما قال عارف قط «يا ألله» إلا وجد من قلبه ضرورة تطلب العلو، لا تلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة من قلوبنا؟ قال: فلطم أبو المعالي على رأسه، وقال: حيرني الهمداني، حيرني الهمداني، ونزل، وذلك لأن نفس استوائه على العرش، بعد أن خلق السموات والأرض في ستة أيام عُلم بالسمع، الذي جاءت به الرسل، كما أخبر الله به في القرآن والتوراة، وأما كونه عالياً على مخلوقاته بائناً منهم: فهذا أمر معلوم بالفطرة الضرورية التي يشترك فيها جميع بني آدم، وكل من كان بالله أعرف، وله أعبد، ودعاؤه له أكثر، وقلبه له أذكر، كان علمه الضروري بذلك أقوى وأكمل، الفطرة مكملة بالفطرة

المنّزلة[1]، فإن الفطرة تعلم الأمر مجملاً، والشريعة تفصِّله وتبينه، وتشهد بما لا تستقلّ الفطرة به. فهذا هذا. والله أعلم.

فصـــل

والحاصل: أن كل من استحكم في بدعته يرى أن قياسه يطرد، لما فيه من التسوية بين المتماثلين عنده، وإن استلزم ذلك كثرة مخالفة النصوص، وهذا موجود في المسائل العلمية الخبرية والمسائل العملية الإرادية، تجد المتكلم قد يطرد قياسه طرداً مستمراً، فيكون ظاهر الأمر أجود ممن نقضها، وتجد المستن الذي شاركه في ذلك القياس قد يقول ما يناقض ذلك القياس في مواضع، مع استشعار التناقض تارة، وبدون استشعاره تارة، وهو الأغلب، وربما يخيل بفروق ضعيفة، فهو في نقض علته والتفريق بين المتماثلين فيها يظهر أنه دون الأول في العلم والخيرة وطرد القول، وليس كذلك، بل هو خير من الأول. فإن ذلك القياس الذي اشتركا فيه كان فاسداً في أصله لمخالفة النص والقياس الصحيح، فالذي طرده أكثر فساداً وتناقضاً من هذا الذي نقضه، وهذا شأن كل من وافق غيره على قياس ليس هو في نفس الأمر بحق، وكان أحدهما من النصوص في مواضع ما يخالف ذلك القياس، وهذا يسميه الفقهاء في مواضع كثيرة: الاستحسان، فتجد القائلين بالاستحسان، الذي تركوا فيه القياس لنص خيراً من الذين طردوا القياس وتركوا النص، ولهذا يروى عن أبي حنيفة، أنه قال: «لا تأخذوا بمقاييس زفر، فإنكم إن أخذتم بمقاييسه حرّمتم الحلال وحلّلتم الحرام» فإن زفر كان كثير الطرد، لما يظنه من القياس مع قلة علمه بالنصوص. وكان أبو يوسف نظره بالعكس، كان أعلم بالحديث منه، ولهذا توجد المسائل التي يخالف فيها زفر أصحابه عامتها قياسية، ولا يكون إلا قياساً ضعيفاً عند التأمل، وتوجد المسائل التي يخالف فيها أبو يوسف أبا حنيفة واتبعه محمد عليها عامتها اتبع فيها النصوص والأقيسة الصحيحة، لأن أبا يوسف رَحَل بعد موت أبي حنيفة إلى الحجاز، واستفاد من علم السنن التي كانت عندهم ما لم تكن مشهورة بالكوفة، وكان يقول: «لو رأى صاحبي[2] ما رأيت لرجع كما رجعت» لعلمه بأن صاحبه ما كان يقصد إلا اتباع الشريعة، لكن قد يكون عند غيره من علم السنن ما لم يبلغه.

وهذا أيضاً حال كثير من الفقهاء بعضهم مع بعض، فيما وافقوا عليه من قياس لم تثبت صحته بالأدلة المعتمدة، فإن الموافقة فيه توجب طرده، ثم أهل النصوص قد ينقضونه، والذين لا يعلمون النصوص يطردونه، وكذلك هذه حال أكثر متكلمة أهل الإثبات مع متكلمة النفات في مسائل الصفات والقدر وغير ذلك، قد يوافقونهم على قياس فيه نفي، ثم يطرده أولئك فينفون به ما أثبتته النصوص، والمثبتة لا تفعل ذلك، بل

---

(١) يعني الشريعة النازلة من عند الله تعالى، التي هي الدين القيم بلا زيادة ولا نقص ولا تحريف ولا تأويل.

(٢) يعني أبا حنيفة.

لا بد من القول بموجب النص، فربما قالوا ببعض معناها وربما فرقوا بفرق ضعيف.

وأصل ذلك: موافقة أولئك على القياس الضعيف، وذلك في مثل مسائل الجسم والجوهر وغير ذلك.

وهكذا تجد هذا حال من أعان ظالماً في الأفعال، فإن الأفعال، لا تقع إلا عن إرادة، فالظالم يطرد إرادته فيصيب من أعانه، أو يصيب ظلماً لا يختاره هذا، فيريد المعين أن ينقض الطرد، ويخص علته، ولهذا يقال: من أعان ظالماً بُلي به، وهذا عام في جميع الظلمة من أهل الأقوال والأعمال وأهل البدع والفجور. وكل من خالف الكتاب والسنة، من خبر أو أمر أو عمل فهو ظالم.

فإن الله أرسل رسله ليقوم الناس بالقسط، ومحمد ﷺ أفضلهم، وقد بين الله سبحانه له من القسط ما لم يبينه لغيره، وأقدره على ما لم يقدر عليه غيره، فصار يفعل ويأمر بما لا يأمر به غيره ويفعله.

وذلك أن بني آدم في كثير من المواضع قد لا يعلمون حقيقة القسط ولا يقدرون على فعله، بل ما كان إليه أقرب وبه أشبه كان أمثل، وهي الطريقة المثلى، وقد بسطنا هذا في مواضع، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٩] وقال: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقال: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُوا۟ وَأَطِيعُوا۟ وَأَنفِقُوا۟ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ ۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [التغابن: ١٦] وقال ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فائتوا منه ما استطعتم»[٩].

والمقصود: أن ما عند عوام المؤمنين وعلمائهم أهل السنة والجماعة من المعرفة واليقين والطمأنينة، والجزم الحق والقول الثابت، والقطع بما هم عليه: أمر لا ينازع فيه إلا من سلبه الله العقل والدين.

وهَبْ أن المخالف لا يسلم ذلك، فلا ريب أنهم يخبرون عن أنفسهم بذلك، ويقولون: إنهم يجدون ذلك، وهو[١] وطائفته يخبرون بضد ذلك، ولا يجدون عندهم إلا الريب. فأيّ الطائفتين أحق بأن يكون كلامها [موصوفاً] بالحشو، أو يكون أولى بالجهل والضلال والإفك والمحال؟ وكلام المشايخ والأئمة من أهل السنة والفقه والمعرفة في هذا الباب أعظم من أن نطيل به الخطاب.

---

[٩] أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام باب ٦، ومسلم في الفضائل الحديث ١٣٠، والحجّ ٤١٢، والنسائي في الحجّ باب ١، وابن ماجه في المقدمة.

---

(١) أي المخالف.

الوجه الثاني

أنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالاً من قول إلى قول، وجزماً بالقول في موضع وجزماً بنقيضه وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين، فإن الإيمان كما قال فيه قيصر[1] لما سأل أبا سفيان عمن أسلم مع النبي ﷺ: «هل يرجع أحد منهم عن دينه سخطة له، بعد أن يدخل فيه؟ قال: لا. قال: وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشته القلوب، لا يسخطه أحد» ولهذا قال بعض السلف ـ عمر بن عبد العزيز أو غيره ـ «من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التنقل».

وأما أهل السنة والحديث فما يعلم أحد من علمائهم، ولا صالح عامتهم رجوعاً قط عن قوله واعتقاده، بل هم أعظم الناس صبراً على ذلك، وإن امتحنوا بأنواع المِحَن، وفتنوا بأنواع الفتن، وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين، كأهل الأخدود[2] ونحوهم، وكسلف هذه الأمة والصحابة والتابعين، وغيرهم من الأئمة، حتى كان مالك رحمه الله يقول: «لا تغبطوا أحداً لم يصبه في هذا الأمر بلاء» يقول: إن الله لا بد أن يبتلي المؤمن، فإن صبر رفع درجته، كما قال تعالى: ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ١ ـ ٣] وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤] وقال تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ١ ـ ٣].

ومن صبر من أهل الأهواء على قوله، فذاك لما فيه من الحق، إذ لا بد في كل بدعة عليها طائفة كبيرة من الناس أن يكون فيها من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ، ويوافق عليه أهل السنة والحديث: ما يوجب قبولها، إذ الباطل المحض لا يقبل بحال.

وبالجملة: فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة أضعافُ أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة، بل المتفلسف أعظم اضطراباً وحيرة في أمره من المتكلم. لأن عند المتكلم من الحق الذي تلقاه عن الأنبياء ما ليس عند المتفلسف ولهذا تجد مثل أبي الحسين البصري[3] وأمثاله أثبت من مثل ابن سينا[4] وأمثاله.

---

(١) ملك الروم هرقليوس وقصته مبسوطة في أول صحيح البخاري وتاريخ حياته وأعماله مفصل في كتاب فتوح العرب لمصر تأليف أدمز بترجمة محمد فريد أبي حديد.

(٢) المذكورين في سورة البروج أنهم حرقوا في أخاديد من النار، ليرجعوا عن دينهم فثبتوا على دينهم مع هذه الفتنة الشديدة.

(٣) أبو الحسين محمد بن علي الخطيب البصري شيخ المعتزلة في زمانه، والمنتصر لهم والذاب عنهم. توفي سنة ٤٣٦ هـ. (بداية ج١٢ ص ٥٣).

(٤) أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا الطبيب الفيلسوف الشهير صاحب الشفا والنجاة والإشارات الخ=

وأيضاً تجد أهل الفلسفة والكلام أعظم الناس افتراقاً واختلافاً، مع دعوى كل منهم أن الذي يقوله حق مقطوع به، قام عليه البرهان وأهل السنة والحديث أعظم الناس اتفاقاً وائتلافاً، وكل من كان من الطوائف إليهم أقرب كان إلى الإتفاق والإئتلاف أقرب، فالمعتزلة أكثر اتفاقاً وائتلافاً من المتفلسفة، إذ للفلاسفة في الإلٰهيات[(١)] والمعاد والنبوات، بل وفي الطبيعيات والرياضيات، وصفات الأفلاك: من الأقوال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال.

وقد ذكر من جمع مقالات الأوائل، مثل أبي الحسن الأشعري في كتاب المقالات[(٢)]. ومثل القاضي أبي بكر[(٣)] في كتاب الدقائق من مقالاتهم، بقدر ما يذكره الفارابي[(٤)] وابن سينا وأمثالهما أضعافاً مضاعفة.

وأهل الإثبات من المتكلمين ـ مثل الكُلاَّبية والكرامية والأشعرية ـ أكثر اتفاقاً وائتلافاً من المعتزلة، فإن في المعتزلة من الاختلاف وتكفير بعضهم بعضاً، حتى ليكفر التلميذ أستاذه، من جنس ما بين الخوارج، وقد ذكر من صنف في فضائح المعتزلة من ذلك ما يطول وصفه، ولست تجد اتفاقاً وائتلافاً إلا بسبب اتباع آثار الأنبياء من القرآن والحديث، وما يتبع ذلك، ولا تجد افتراقاً واختلافاً إلا عند من ترك ذلك وقدم غيره عليه، وقال تعالى ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٨ ـ ١١٩] فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون، وأهل الرحمة هم أتباع الأنبياء قولاً وفعلاً، وهم أهل القرآن والحديث من هذه الأمة، فمن خالفهم في شيء فاته من الرحمة بقدر ذلك، ولهذا لما كانت الفلاسفة أبعد عن اتباع الأنبياء كانوا أعظم اختلافاً، والخوارج والمعتزلة والروافض لما كانوا أيضاً أبعد عن السنة والحديث كانوا أعظم افتراقاً في هذه، لاسيما الرافضة، فإنه يقال: إنهم أعظم الطوائف اختلافاً، وذلك لأنهم أبعد الطوائف عن السنة والجماعة، بخلاف المعتزلة فإنهم أقرب إلى ذلك منهم، وكذلك الخوارج أقرب إلى ذلك منهم.

= توفي سنة ٤٢٨ هـ ترجمته (ص ٤٢ ج١٢ بداية ابن كثير).

(١) علوم ما وراء المادة من صفات الواجب الوجود وصفات العقول والنفوس الخ.

(٢) المقالات التي عناها المؤلف هنا: هي مقالات غير الإسلاميين وهي المعروفة بمقالات الفلاسفة، يدل على ذلك قوله: «إذ للفلاسفة في الإلهيات الخ» وهذه المقالات أكبر من «مقالات الإسلاميين» المطبوعة حديثاً كما ذكر ذلك المصنف في كتابه «منهاج السنة» ج ٣ ص ٧٢.

(٣) هو أبو الطيب الباقلاني. وكتابه اسمه «دقائق الكلام» ذكر ذلك المصنف في كتابه «منهاج السنة» ج ٣ ص ٧٢.

(٤) وقد نقل عنه المؤلف في هذا الكتاب ص ١٣٤ وص ١٧٦ من الأصل المخطوط وكتبه سليمان الصنيع.

(٥) أبو نصر الفارابي التركي الفيلسوف الموسيقار مات سنة ٣٣٩ هـ، وعلى كتبه تخرج ابن سينا.

وأبو محمد بن قتيبة في أول كتاب «مختلف الحديث» لما ذكر أهل الحديث وأئمتهم، وأهل الكلام وأئمتهم: قفّى بذكر أئمة هؤلاء ووصف أقوالهم وأعمالهم ووصف أئمة هؤلاء وأقوالهم وأفعالهم بما يبين لكل أحد: أن أهل الحديث هم أهل الحق والهدى، وأن غيرهم أولى بالضلال والجهل والحشو والباطل.

وأيضاً المخالفون لأهل الحديث: هم مظنة فساد الأعمال، إما عن سوء عقيدة ونفاق، وإما عن مرض في القلب وضعف إيمان. ففيهم من ترك الواجبات واعتداء على الحدود والاستخفاف بالحقوق وقسوة القلب ما هو ظاهر لكل أحد، وعامة شيوخهم يرمون بالعظائم، وإن كان فيهم من هو معروف بزهد وعبادة، ففي زهد بعض العامة من أهل السنة وعبادته ما هو أرجح مما هو فيه.

ومن المعلوم أن العمل أصل العلم، وصحة الأصول توجب صحة الفروع، والرجل لا يصدر عنه فساد العمل إلا لشيئين: إما الحاجة وإما الجهل، فإما العالم بقبح الشيء الغني عنه فلا يفعله، اللهم إلا من غلب هواه عقلَه واستولت عليه المعاصي، فذاك لون آخر وضرب ثانٍ.

وأيضاً فإنه لا يعرف من أهل الكلام أحد إلا وله في الإسلام مقالة يكفر قائلها عموم المسلمين حتى أصحابه، وفي التعميم ما يغني عن التعيين، فأي فريق أحق بالحشو والضلال من هؤلاء؟ وذلك يقتضي وجود الردة فيهم، كما يوجد النفاق فيهم كثيراً.

وهذا إذا كان في المقالات الخفية، فقد يقال: إنه فيها مخطىء ضال، لم تقم عليه الحجة التي يُكَفَّر صاحبها، لكن ذلك يقع في طوائف منهم في الأمور الظاهرة التي تعلم العامة والخاصة من المسلمين أنها من دين المسلمين، بل اليهود والنصارى يعلمون: أن محمداً ﷺ بعث بها، وكَفَّر مخالفَها، مثل أمره بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سوى الله من الملائكة والنبيين والشمس والقمر والكواكب والأصنام وغير ذلك، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثل أمره بالصلوات الخمس، وإيجابه لها وتعظيم شأنها، ومثل معاداته لليهود والنصارى والمشركين والصابئين[1] والمجوس[2]، ومثل تحريم الفواحش والربا والخمر والميسر ونحو ذلك. ثم تجد كثيراً من رؤسائهم[3] وقعوا في هذه الأمور، فكانوا مرتدين، وإن كانوا قد يتوبون عن ذلك ويعودون إلى الإسلام، فقد حكي عن الجهم بن صفوان: أنه ترك الصلاة أربعين يوماً

---

(١) عبّاد الكواكب والقوى والطبيعية: كالهندوكيين والبدا في الصين.

(٢) عبّاد النار: كقدماء الفرس وشرذمة البارسي بالهند.

(٣) رؤوس الفلاسفة والمتكلمين.

لا يرى وجوبها، كرؤساء العشائر مثل الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن، ونحوهم ممن ارتد عن الإسلام ودخل فيه، ففيهم من كان يتهم بالنفاق ومرض القلب، وفيهم من لم يكن كذلك.

أو يقال: هم لما فيهم من العلم يشبّهون بعبد الله بن أبي سرح الذي كان كاتب الوحي، فارتد ولحق بالمشركين، فأهدر النبي ﷺ دمه عام الفتح، ثم أتى به عثمان[1] إليه فبايعه على الإسلام.

فمن صنّف في مذهب المشركين ونحوهم أحسن أحواله: أن يكون مسلماً. فكثير من رؤوس هؤلاء هكذا تجده تارة يرتد عن الإسلام ردة صريحة، وتارة يعود إليه مع مرض في قلبه ونفاق، وقد يكون له حال ثالثة يغلب الإيمان فيها النفاق، لكن قَلَّ أن يسلموا من نوع نفاق، والحكايات عنهم بذلك مشهورة.

وقد ذكر ابن قتيبة[2] من ذلك طرفاً في أول مختلف الحديث، وقد حكى أهل المقالات لبعضهم عن بعض من ذلك طرفاً، كما يذكره أبو عيسى الوراق والنوبختي[3] أبو الحسن الأشعري، والقاضي أبو بكر بن الباقلاني، وأبو عبد الله الشهرستاني، وغيرهم، ممن يذكر مقالات أهل الكلام.

وأبلغ من ذلك: أن منهم من يصنف في دين المشركين والردة عن الإسلام، كما صنّف الرازي كتابه في عبدة الكواكب والأصنام[4]، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته ورغب فيه، وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين، وإن كان قد يكون تاب منه وعاد إلى الإسلام.

ومن العجب: أن أهل الكلام يزعمون أن أهل الحديث والسنة أهل تقليد وليسوا أهل نظر واستدلال، وأنهم ينكرون حجة العقل. وربما حكى إنكار الضرر[5] عن بعض أئمة السنة، وهذا مما ينكرونه عليهم.

فيقال لهم: ليس هذا بحق، فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن، هذا أصل متفق عليه بينهم. والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكر والتدبر في غير آية، ولا

---

(١) أي: ابن عفان، لأنه كان له به قرابة أو رضاع أتى به إلى النبي ﷺ.

(٢) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري صاحب «غريب القرآن» و«مشكله» و«مختلف الحديث» و«صون الأخبار» وغيرها من الكتب النافعة توفي سنة ٢٧٦ هـ.

(٣) أبو محمد الحسن بن الحسن بن علي بن العباسي بن نوبخت النوبختي المعتزلي الشيعي المتوفى سنة ٤٠٢ هـ مترجم في البداية ص ٣٤٧ ج ١١.

(٤) السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم.

(٥) كذا وصوابه النظر.

يعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها: أنه أنكر ذلك، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة، من النظر والتفكر والاعتبار والتدبر وغير ذلك، ولكن وقع اشتراك في لفظ «النظر والاستدلال» ولفظ «الكلام» فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واستدلالهم، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال.

وهذا كما أن طائفة من أهل الكلام يسمى ما وضعه: أصول الدين، وهذا اسم عظيم، والمسمى به فيه من فساد الدين ما الله به عليم، فإذا أنكر أهل الحق والسنة ذلك، قال المبطل: قد أنكروا أصول الدين، وهم لم ينكروا ما يستحق أن يسمى أصول الدين، وإنما أنكروا ما سماه هذا أصول الدين، وهي أسماء سموها هم وآباؤهم بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان، فالدين ما شرّعه الله ورسوله، وقد بيّن أصوله وفروعه، ومن المحال أن يكون الرسول قد بين فروع الدين دون أصوله، كما قد بينا هذا في غير هذا الموضع[1] فهكذا لفظ «النظر، والاعتبار، والاستدلال».

وعامة هذه الضلالات إنما تطرق من لم يعتصم بالكتاب والسنة، كما كان الزهري[2] يقول: «كان علماؤنا يقولون: الاعتصام بالسنة هو النجاة» وقال مالك[3]: «السنة سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها غرق».

وذلك أن السنة والشريعة والمنهاج: هو الصراط المستقيم الذي يوصل العباد إلى الله والرسول: هو الدليل الهادي الخرّيت في هذا الصراط، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥ ـ ٤٦] وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٢ ـ ٥٣] وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وقال عبد الله بن مسعود: «خط رسول الله ﷺ خطاً، وخط خطوطاً عن يمينه وشماله، ثم قال: هذا سبيل الله، وهذه سبل، على كل سبيل، منها شيطان يدعو إليه، ثم قرأ: (وأن هذا صراطي مستقيماً

---

(١) لعله يشير إلى مؤلفه في ذلك، وهي رسالة سماها «معارج الأصول إلا أن معرفة أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول» طبعت عدة مرات، وهي مفيدة جداً. وكتبه سليمان الصنيع.

(٢) ابن شهاب: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله الزهري الإمام في العلم شيخ مالك وابن عيينة والأوزاعي والأكابر من الحجاز والشام ومصر واليمن وغيرها.

(٣) مالك بن أنس: إمام دار الهجرة من أئمة تابع التابعين.

فاتبعوه، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله»[1][١٠].

وإذا تأمل العاقل الذي يرجو لقاء الله هذا المثال، وتأمل سائر الطوائف من الخوارج، ثم المعتزلة، ثم الجهمية والرافضة، ومن أقرب منهم إلى السنة من أهل الكلام، مثل الكُرَّامية والكُلاَّبية والأشعرية وغيرهم، وأن كلا منهم له سبيل يخرج به عما عليه الصحابة أهل الحديث، ويدعي أن سبيله هو الصواب ـ وجدت أنهم المراد بهذا المثال الذي ضربه المعصوم، الذي لا يتكلم عن الهوى. إن هو إلا وحي يوحى.

والعجب أن من هؤلاء من يصرح بأن عقله إذا عارضه الحديث ـ لاسيما في أخبار الصفات ـ حمل الحديث على عقله وصرح بتقديمه على الحديث، وجعل عقله ميزاناً للحديث، فليت شعري هل عقله هذا كان مصرَّحاً بتقديمه في الشريعة المحمدية، فيكون من السبيل المأمور باتباعه، أم هو عقل مبتدع جاهل ضال حائر خارج عن السبيل؟ فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وهؤلاء الاتحادية[2] وأمثالهم إنما أتُوا من قلة العلم والإيمان بصفات الله التي يتميز بها عن المخلوقات، وقلة اتباع السنة وطريقة السلف في ذلك، بل قد يعتقدون من التجهم ما ينافي السنة، تلقيا لذلك عن متفلسف أو متكلم، فيكون ذلك الاعتقاد صادّاً لهم عن سبيل الله، كلما أرادت قلوبهم أن تتقرب إلى ربها، وتسلك الصراط المستقيم إليه، وتعبده كما فطروا عليه، وكما بلَّغتهم الرسل من علوّه وعظمته صرفتهم تلك العوائق المضلة عن ذلك، حتى تجد خلقاً من مقلدة الجهْمية يوافقهم بلسانه، وأما قلبه فعلى الفطرة والسنة، وأكثرهم لا يفهمون ما النفي الذي يقولونه بألسنتهم، بل يجعلونه تنزيهاً مطلقاً مجملاً، ومنهم من لا يفهم قول الجهمية. بل يفهم من النفي معنى صحيحاً، ويعتقد أن المثبت يثبت نقيض ذلك، ويسمع من بعض الناس ذكر ذلك.

مثل أن يفهم من قولهم: ليس في جهة، ولا له مكان، ولا هو في السماء: أنه ليس في جوف السموات، وهذا معنى صحيح، وإيمانه بذلك حق، ولكن يظن أن الذين قالوا هذا النفي اقتصروا على ذلك، وليس كذلك، بل مرادهم: أنه ما فوق العرش شيء أصلاً، ولا فوق السموات إلا عدم محض، ليس هناك إله يعبد، ولا رب يُدعى ويُسأل، ولا خالق خلق الخلائق ولا عُرِّج بالنبي إلى ربه أصلاً، هذا مقصودهم.

---

[١٠] أخرجه الدارمي في المقدمة باب ٢٣، وأحمد جزء ١، الصفحة ٤٣٥، ٤٦٥.

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده والنسائي وابن حيان والحاكم بعدة طرق عن ابن مسعود وكذا في تفسير الشيخ ابن كثير.

(٢) هم الذين يزعمون أن وجود الخلق ووجود المخلوق شيء واحد ولا تعدد ولا كثرة ولا تمايز. ومن أئمتهم ابن عربي الطائي وابن سبعين وابن الفارض وغيرهم.

وهذا هو الذي أوقع الاتحادية في قولهم: هو نفس الموجودات، إذ لم تجد قلوبهم موجوداً إلا هذه الموجودات، إذا لم يكن فوقها شيء آخر، وهذا من المعارف الفطرية الشهودية الوجودية[1] أنه ليس إلا هذا الوجود المخلوق، أو وجود آخر مباين له متميز عنه، لاسيما إذا علموا أن الأفلاك مستديرة وأن الأعلى هو المحيط. فإنهم يعلمون أنه ليس إلاهذا الوجود المخلوق أو موجود فوقه. فإذا اعتقدوا مع ذلك: أنه ليس هناك وجود آخر ولا فوق العالم شيء، لزم أن يقولوا: هو[2] هذا الوجود المخلوق، كما قال الاتحادية. وهذه بعينها هي حجة الاتحادية. وهذا بعينه هو مشرب قدماء الجهمية وحدثائهم كما يقولون: هو في كل مكان، وليس هو في مكان. ولا يختص بشيء. يجمعون دائماً بين القولين المتناقضين، لأنهم يريدون إثبات موجود، وليس عندهم شيء فوق العالم. فتعين أن يكون هو العالم أو يكون فيه، ثم يُريدون إثبات شيء غير المخلوق، فيقولون: ليس هو في العالم كما ليس خارجاً عنه، أو يقولون: هو وجود المخلوقات دون أعيانها، أو يقولون: هو الوجود المطلق، فيثبتونه فيما يثبتون، إذ كانت قلوبهم متشابهة في النفي والتعطيل، وهو إنكار موجود حقيقي مباين للمخلوقات عالٍ عليها. وإنما يفترقون فيما يثبتونه، وَيُكْرِهون فطرهم وعقولهم على قبول المحال المتناقض، فيقولون: هو في العالم، وليس هو فيه، أو هو العالم وليس إياه، أو يغلبون الإثبات فيقولون: بل هو نفس الوجود أو النفي، فيقولون: ليس في العالم ولا خارجاً عنه أو يدينون بالإثبات في حال وبالنفي في حال، إذا غلب على أحدهم عقله غَلَّب النفي، وهو أنه ليس في العالم، وإذا غلب عليه الوجد[3] والعبادة رجح الإثبات، وهو أنه في هذا الوجود أو هو هو، لا تجد جهمياً إلا على أحد هذه الوجوه الأربعة، وإن تنوعوا فيما يثبتونه كما ذكرته لك، فهم مشتركون في التعطيل.

وقد رأيت منهم ومن كتبهم وسمعت منهم وممن يخبر عنهم من ذلك ما شاء الله. وكلهم على هذه الأحوال ضالون عن معبودهم وإلٰههم وخالقهم. ثم رأيت كلام السلف والأئمة كلهم يصفونهم بمثل ذلك، فمنَّ الله علينا باتباع سبيل المؤمنين وآمنا بالله وبرسوله. وكل هؤلاء يجد نفسه مضطربة في هذا الاعتقاد لتناقضه في نفسه. وإنما يُسَكِّن بعض اضطرابه نوعُ تقليد لمعظَّم عنده، أو خوفه من مخالفة أصحابه، أو زعمه أن هذا من حكم الوهم والخيال دون العقل.

وهذا التناقض في إثبات هذا الموجود الذي ليس بخارج عن العالم ولا هو العالم، الذي تَرُدُّه فِطَرهم وشُهودهم وعقولهم غيرُ ما في الفطرة من الإقرار بصانع فوق العالم،

---

(١) يعني الوجدانية التي تحس بالإحساس الباطني.

(٢) أي الرب الخالق.

(٣) أي الذوق الوجداني.

فإن هذا إقرار الفطرة بالحق المعروف، وذاك إنكار الفطرة للباطل المنكر.

ومن هذا الباب: ما ذكره محمد بن طاهر المقدسي[1] في حكايته المعروفة أن الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مرة والأستاذ أبو المعالي يذكِّر على المنبر «كان الله ولا عرش» ونفى الاستواء، على ما عرف من قوله ـ وإن كان فى آخر عمره رجع عن هذه العقيدة، ومات على دين أمه وعجائز نيسابور ـ قال فقال الشيخ أبو جعفر: «يا أستاذ، دعنا من ذكر العرش ـ يعني لأن ذلك إنما جاء في السمع ـ أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا: ما قال عارف قط «يا الله» إلا وجد من قلبه معنى يطلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف نرفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟» فصرخ أبو المعالي، ووضع يده على رأسه، وقال: «حيرني الهمداني» أو كما قال ونزل.

فهذا الشيخ[2] تكلم بلسان جميع بني آدم، فأخبر أن العرش والعلم باستواء الله عليه إنما أخذ من جهة الشرع وخبر الكتاب والسنة، بخلاف الإقرار بعلوُّ الله على الخلق من غير تعيين عرش ولا استواء، فإن هذا أمر فطري ضروري نجده في قلوبنا نحن وجميع من يدعو الله تعالى فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟

والجارية التي قال لها النبي ﷺ: «أين الله؟ قالت: في السماء قال: أعتقها فإنها مؤمنة»[11] جارية أعجمية، أرأيتَ[3] مَنْ فَقَّهها وأَخَبَرها بما ذكرت؟ وإنما أخبرت عن الفطرة التي فطرها الله تعالى عليها، وأقرها النبي ﷺ على ذلك وشهد لها بالإيمان.

فليتأمل العاقل ذلك يجده هادياً له على معرفة ربه، والإقرار به كما ينبغي، لا ما أحدثه المتعمقون والمتشدقون ممن سوّل لهم الشيطان وأملى لهم.

ومن أمثلة ذلك: أن الذين لَبَّسوا الكلام بالفلسفة من أكابر المتكلمين تجدهم يعدون من الأسرار المصونة والعلوم المخزونة: ما إذا تدبّره من له أدنى عقل ودين وجد فيه من الجهل والضلال ما لم يكن يظن أنه يقع فيه هؤلاء، حتى قد يكذِّب بصدور ذلك عنهم، مثل تفسير حديث المعراج، الذي ألفه أبو عبد الله الرازي[4] الذي احتذى فيه حذو ابن سينا، وعين القضاة الهمداني، فإنه روي حديث المعراج، بسياق طويل وأسماء عجيبة وترتيب لا يوجد

---

[11] أخرجه مسلم في المساجد الحديث ٣٣، وأبو داود في الصلاة باب ١٦٧، والإيمان باب ١٦، والنسائي في السهو باب ٢٠، والدارمي في النذور باب ١٠، والموطأ في العتق الحديث ٨ ـ ٩، وأحمد جزء ٢ الصفحة ٢٩١.

---

(١) المتوفى سنة ٥٠٦ ترجمته في: (البداية ص ١٧٦ ج ١٢).
(٢) أبو جعفر الهمداني.
(٣) أي أخبرني من الذي علمها أو فقهها الخ.
(٤) الشهير بالفخر الرازي.

في شيء من كتب المسلمين، لا في الأحاديث الصحيحة ولا الحسنة ولا الضعيفة المروية عند أهل العلم، وإنما وضعه بعض السؤّال والطرقية، أو بعض شياطين الوعاظ أو بعض الزنادقة، ثم إنه مع الجهل بحديث المعراج الموجود في كتب الحديث والتفسير والسيرة وعدوله عما يوجد في هذه الكتب إلى ما لم يسمع من عالم، ولا يوجد في أثارة من علم فسره بتفسير الصّابئة الضالة المنجمين، وجعل معراج الرسول ترقيّه بفكره إلى الأفلاك، وأن الأنبياء الذين رآهم هم الكواكب، فآدم هو القمر، وإدريس هو الشمس والأنهار الأربعة هي العناصر الأربعة، وأنه عرف الوجود الواجب المطلق، ثم إنه يعظم ذلك ويجعله من الأسرار والمعارف التي يجب صونها عن أفهام المؤمنين وعلمائهم، حتى إن طائفة ممن كانوا يعظمونه لمّا رأوا ذلك تعجبوا منه غاية التعجب، وجعل بعض المتعصبين له يدفع ذلك حتى أروه النسخة بخط بعض المشايخ المعروفين الخبيرين بحاله وقد كتبها في ضمن كتابه الذي سماه «المطالب العالية» وجمع فيه عامة آراء الفلاسفة والمتكلمين.

وتجد أبا حامد الغزالي ـ مع أن له من العلم بالفقه والتصوف والكلام والأصول وغير ذلك، مع الزهد والعبادة وحسن القصد، وتبحره في العلوم الإسلاميّة أكثر من أولئك ـ يذكر في كتاب «الأربعين» ونحوه كتابه: «المضنون به على غير أهله» فإذا طلبت ذلك الكتاب واعتقدت فيه بأسرار الحقائق وغاية المطالب وجدته قول الصابئة المتفلسفة بعينه، قد غيرت عباراتهم وترتيباتهم ومن لم يعلم حقائق مقالات العِباد ومقالات أهل الملل يعتقد أن ذاك هو السر الذي كان بين النبي ﷺ وأبي بكر، وأنه هو الذي يطلع عليه المكاشفون الذين أدركوا الحقائق بنور الهيّ. فإن أبا حامد كثيراً ما يحيل في كتبه على ذلك النور الإلٰهي وعلى ما يعتقد أنه يوجد للصوفية والعُبّاد برياضتهم وديانتهم من إدراك الحقائق وكشفها لهم، حتى يزنوا بذلك ما ورد به الشرع.

وسبب ذلك أنه كان قد علم بذكائه وصد طلبه، ما في طريق المتكلمين والمتفلسفة من الاضطراب، وآتاه الله إيماناً مجملاً، كما أخبر به عن نفسه، وصار يتشوف إلى تفصيل الجملة، فيجد في كلام المشايخ والصوفية ما هو أقرب إلى الحق وأولى بالتحقيق من كلام الفلاسفة والمتكلمين والأمر كما وجده، لكن لم يبلغه من الميراث النبوي الذي عند خاصة الأمة من العلوم والأحوال، وما وصل إليه السابقون الأولون من العلم والعبادة حتى نالوا من المكاشفات العلمية والمعاملات العبادية ما لم ينله أولئك، فصار يعتقد أن تفصيل تلك الجملة يحصل بمجرد تلك الطريق، حيث لم يكن عنده طريق غيرها، لانسداد الطريقة الخاصّة السُّنية النبوية عنه بما كان عنده من قلة العلم بها ومن الشبهات التي تَقَلَّدها عن المتفلسفة والمتكلمين، حتى حالوا بها بينه وبين تلك الطريقة. ولهذا كان كثير الذم لهذه الحوائل ولطريقة العلم. وإنما ذاك[1] لعلمه الذي سلكه، والذي حجب به

---

(١) أي إن ذمه إنما يقع على علم خاص، هو ما عرفه من العلوم الكلامية والفلسفية.

عن حقيقة المتابعة للرسالة. وليس هو بعلم، وإنما هو عقائد فلسفية وكلامية، كما قال السّلف «العلم بالكلام هو الجهل» وكما قال أبو يوسف[1] «من طلب العلم بالكلام تزندق» ولهذا صار طائفة ممن يرى فضيلته وديانته يدفعون وجود هذه الكتب عنه، حتى كان الفقيه أبو محمد بن عبد السلام[2] ـ فيما علقه عنه ـ ينكر أن يكون «بداية الهداية» من تصنيفه ويقول: إنما هو تقوُّل عليه، مع أن هذه الكتب مقبولها أضعاف مردودها، والمردود منها أمور مجملة، وليس فيها عقائد ولا أصول الدين.

وأما «المضنون به على غير أهله» فقد كان طائفة أخرى من العلماء يكذّبون ثبوته عنه، وأما أهل الخبرة به وبحاله فيعلمون أن هذا كله كلامه، لعلمهم بمواد كلامه ومشابهة بعضه بعضاً، ولكن كان هو وأمثاله ـ كما قدمت ـ مضطربين لا يثبتون على قول ثابت، لأن عندهم من الذكاء والطلب ما يتشوفون به إلى طريقة خاصة الخلق، ولم يقدّر لهم سلوك طريقِ خاصةِ هذه الأمة الذين ورثوا عن الرسول ﷺ العلم والإيمان، وهم أهل حقائق الإيمان والقرآن، كما قدمناه، وأهل الفهم لكتاب الله والعلم والفهم لحديث رسول الله ﷺ، وأتباع هذا العلم بالأحوال والأعمال المناسبة لذلك، كما جاءت به الرسالة. ولهذا كان الشيخ أبو عمرو بن الصلاح[3] يقول ـ فيما رأيته بخطه ـ: أبو حامد كثر القول فيه ومنه. فأما هذه الكتب ـ يعني المخالفة للحق ـ فلا يلتفت إليها. وأما الرجل فيسكت عنه، ويفوّض أمره إلى الله.

ومقصوده: أنه لا يذكر بسوء، لأن عفو الله عن الناس والمخطىء وتوبة المذنب تأتي على كل ذنب، وذلك من أقرب الأشياء إلى هذا وأمثاله، لأن مغفرة الله بالحسنات منه ومن غيره، وتكفيره الذنوب بالمصائب تأتي على محقق الذنوب، فلا يقدم الإنسان على انتفاء[4] ذلك في حق معين إلا ببصيرة، لاسيما مع كثرة الإحسان والعلم الصحيح والعمل الصالح والقصد الحسن، وهو[5] يميل إلى الفلسفة، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية. ولهذا فقد رد عليه علماء المسلمين، حتى أخص أصحابه أبو بكر بن العربي فإنه قال: «شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر» وقد حكي عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك في كتبه. ورد عليه أبو عبد الله المازري[6] في كتاب أفرده، ورد عليه أبو بكر الطرطوشي،

---

(١) هو القاضي يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة.
(٢) الشهير بالعز أو عز الدين ولقب بسلطان العلماء.
(٣) أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بهي الدين بن الصلاح الشهرزوري مفتي الشام ومحدثها توفي سنة ٦٤٣ هـ ذكره في: (البداية ص ١٦٨ ج ١٣).
(٤) كذا في الأصل، ولعله «على إثبات».
(٥) أي الغزالي.
(٦) المالكي شارح صحيح مسلم.

ورد عليه أبو الحسن المرغيناني رفيقه، رد عليه كلامه في «مشكاة الأنوار» ونحوه، ورد عليه الشيخ أبو البيان والشيخ أبو عمرو بن الصلاح، وحذر من كلامه في ذلك هو وأبو زكريا النواوي وغيرهما، ورد عليه ابن عقيل وابن الجوزي وأبو محمد المقدسي وغيرهم.

وهذا باب واسع، فإن الخارجين[1] عن طريقة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان لهم في كلام الرسول ثلاث طرق: طريقة التخييل، وطريقة التأويل، وطريقة التجهيل.

فأهل التخييل: هم الفلاسفة والباطنية الذين يقولون: إنه خيل أشياء، لا حقيقة لها في الباطن، وخاصية النبوة عندهم التخييل.

وطريقة التأويل: طريقة المتكلمين من الجهمية والمعتزلة وأتباعهم، يقولون: إن ما قاله له تأويلات تخالف ما دل عليه اللفظ، وما يفهم منه، وهو ـ وإن كان لم يبين مراده ولا بين الحق الذي يجب اعتقاده ـ فكان مقصوده: أن هذا يكون سبباً للبحث بالعقل، حتى يعلم الناس الحق بعقولهم ويجتهدوا في تأويل ألفاظه إلى ما يوافق قولهم ليثابوا على ذلك، فلم يكن قصده لهم البيان والهداية والإرشاد والتعليم، بل قصده التعمية والتلبيس، ولم يعرّفهم الحق حتى ينالوا الحق بعقلهم، ويعرفوا حينئذٍ أن كلامه لم يقصد به البيان، فيجعلون حالهم في العلم مع عدمه خيراً من حالهم مع وجوده، وأولئك المتقدمون: كابن سينا وأمثاله، ينكرون على هؤلاء، ويقولون: ألفاظه كثيرة صريحة لا تقبل التأويل، لكن كان قصده التخييل، وأن يعتقد الناس الأمر على خلاف ما هو عليه.

وأما الصنف الثالث الذين يقولون: إنهم أتباع السلف، فيقولون: إنه لم يكن الرسول يعرف معنى ما أنزل عليه من هذه الآيات، ولا أصحابه يعلمون معنى ذلك، بل لازم قولهم: أنه هو نفسه لم يكن يعرف معنى ما تكلم به من أحاديث الصفات، بل يتكلم بكلام لا يعرف معناه، والذين ينتحلون مذهب السلف، يقولون: إنهم لم يكونوا يعرفون معاني النصوص، بل يقولون ذلك في الرسول. وهذا القول من أبطل الأقوال، ومما يعتمدون عليه من ذلك ما فهموه من قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [آل عمران: ٧] ويظنون أن التأويل هو المعنى الذي يسمونه هم تأويلاً، وهو مخالف للظاهر.

ثم هؤلاء قد يقولون: تجري النصوص على ظاهرها، وتأويلها لا يعلمه إلا الله،

---

(١) من المتفلسفة والمتكلمين.

ويريدون بالتأويل: ما يخالف الظاهر، وهذا تناقض منهم، وطائفة يريدون بالظاهر ألفاظ النصوص فقط، والطائفتان غالطتان في فهم الآية.

وذلك أن لفظ «التأويل» قد صار بسبب تعدد الاصطلاحات، له ثلاث معانٍ:

أحدها: أن يراد بالتأويل حقيقة ما يؤول إليه الكلام، وإن وافق ظاهره. وهذا هو المعنى الذي يراد بلفظ التأويل في الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ قَدْ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٣] ومنه قوله عائشة: «كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك الله ربنا ولك الحمد اللهم اغفر لي، يتأول القرآن»[١٢].

والثاني: يراد بلفظ التأويل «التفسير» وهو اصطلاح كثير من المفسرين، ولهذا قال مجاهد - إمام أهل التفسير - إن «الراسخين في العلم» يعلمون تأويل المتشابه، فإنه أراد بذلك تفسيره وبيان معانيه، وهذا مما يعلم الراسخون.

والثالث: أن يراد بلفظ «التأويل» صرف اللفظ عن ظاهره، الذي يدل عليه ظاهره إلى ما يخالف ذلك، لدليل منفصـــل يوجب ذلك، وهذا التأويل لا يكون إلا مخالفاً لما يدل عليه اللفظ ويبينه. وتسمية هذا تأويلاً لم يكن في عرف السلف، وإنما سمي هذا وحده تأويلاً طائفة من المتأخرين الخائضين في الفقه وأصوله والكلام، وظن هؤلاء أن قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] يراد به هذا المعنى، ثم صاروا في هذا التأويل على طريقين: قوم يقولون: إنه لا يعلمه إلا الله، وقوم يقولون: إن الراسخين في العلم يعلمونه، وكلا الطائفتين مخطئة، فإن هذا التأويل في كثير من المواضع - أو أكثرها وعامتها - من باب تحريف الكلم عن مواضعه، من جنس تأويلات القرامطة والباطنية. وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض، ورموا في آثارهم بالشهب[١].

وقد صنف الإمام أحمد كتاباً في الرد على هؤلاء، وسماه «الرد على الزنادقة والجهمية، فيما شكت فيه من متشابه القرآن»[٢] وتأولته على غير تأويله، فعاب أحمد عليهم أنهم يفسرون القرآن بغير ما هو معناه. ولم يقل أحمد ولا أحد من الأئمة: إن

---

[١٢] أخرجه ابن ماجه في الإقامة باب ٢٠.

---

(١) جمع شهاب، والمراد الحجج المحرقة لأباطيلهم.
(٢) رسالة صغيرة مطبوعة عن نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة على نفقة محمد سعيد ندا وشركاه بمكة المكرمة. وكتبه سليمان الصنيع.

الرسول لم يكن يعرف معاني آيات الصفات وأحاديثها، ولا قالوا: إن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يعرفوا تفسير القرآنومعانيه، كيف؟ وقد أمر الله بتدبر كتابه، فقال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٩] ولم يقل: بعض آياته، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المؤمنون: ٦٨] وأمثال ذلك في النصوص التي تبين أن الله يحب أن يتدبر الناسُ القرآن كله، وأنه جعله نوراً وهدى لعباده. ومحال أن يكون ذلك مما لا يفهم معناه، وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن - عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود - أنهم قالوا: «كنا إذا تعلمنا من النبي ﷺ عشر آيات لم نجاوزها حتى نتعلم ما فيها من العلم والعمل» قالوا: «فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً» وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أنَّ من يقول في الرسول وبيانه للناس [إنه لم يفهم القرآن ولم يعرف معناه مما هو من قول الملاحدة، فكيف يكون قوله في السلف؟ حتى يَدَّعي اتباعَه، وهو مخالف للرسول والسلف عند نفسه وعند طائفته، فإنه قد أظهر من قول النفاة ما كان الرسول يرى عدم إظهاره، لما فيه من فساد الناس، وأما عند أهل العلم والإيمان فلا، وقول النفاة باطل باطناً وظاهراً، والرسول ﷺ ومتبعوه منزهون عن ذلك، بل مات ﷺ وتركنا على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، وأخبرنا أنَّ «كل ما حدث بعده من محدثات الأمور فهو بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار».

وربما أنشد بعض[1] أهل الكلام بيت مجنون بني عامر:

وكُلٌّ يدعي وصلاً لليلى ... وليلى لا تقر لهم بذاكا

فمن قال من الشعر ماهو حكمة، أو تمثل ببيت من الشعر فيما تبين له أنه حق كان قريباً. أماإثبات الدعوى بمجرد كلام منظوم من شعر أو غيره فيقال لصاحبه: ينبغي أنْ تبين أنَّ السلف لا يقرون بمن انتحلتهم. وهذا ظاهر فيما ذكره هو وغيره ممن يقولون عن السلف ما لم يقولوه، ولم ينقله عنهم أحد له معرفة بحالهم وعدل فيما نقل، فإنَّ الناقل لا بد أنْ يكون عالماً عدلاً. فإنْ فرض أنَّ أحداً نقل مذهب السلف كما يذكره، فإما أنْ يكون قليل المعرفة بآثار السلف، كأبي المعالي[2] وأبي حامد الغزالي وابن الخطيب [أبي

---

(١) هو العز بن عبد السلام، كما سيأتي في ص ٩٨ من الأصل الخطي وما بعدها.

(٢) أبو المعالي الجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الشهير بإمام الحرمين تقدم، وانظر كلام شيخ الإسلام في أبي المعالي وذويه في التسعينية ص ٢٥١. وكتبه سليمان الصنيع.

عبد الله محمد بن عمر الرازي] وأمثالهم ممن لم يكن لهم من المعرفة بالحديث ما يعدون به من عوام أهل الصناعة، فضلاً عن خواصها، ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف البخاري ومسلماً وأحاديثهما، إلا بالسماع، كما يذكر ذلك العامة، ولا يميزون بين الحديث الصحيح المتواتر عند أهل العلم بالحديث، وبين الحديث المفتري المكذوب، وكتبهم أصدق شاهد بذلك ففيها عجائب. وتجد عامة هؤلاء الخارجين عن منهاج السلف من المتكلمة والمتصوفة يعترف بذلك، إما عند الموت وإما قبل الموت. والحكايات في هذا كثيرة معروفة.

هذا أبو الحسن الأشعري: نشأ في الإعتزال أربعين عاماً يناظر عليه، ثم رجع عن ذلك وصرح بتضليل المعتزلة وبالغ في الرد عليهم.

وهذا أبو حامد الغزالي [مع فرط ذكائه وتألهه ومعرفته بالكلام والفلسفة وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف والحيرة ويحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف، وإنْ كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث] وصنف «إلجام العوام عن علم الكلام»[وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي قال في كتابه الذي صنفه في أقسام اللذات] «لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن [أقرأ في الإثبات ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُو۟لَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠] وأقرأ في النفي ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] (هل تعلم له سمياً) ثم قال: ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي] وكان يتمثل كثيراً:

نهاية إقدام العقول عقال | وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا | وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا | سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

وهذا إمام الحرمين ترك ما كان ينتحله ويقرره، واختار مذهب السلف. وكان [يقول «يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو أني عرفت أنَّ الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به» وقال عند موته «لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت فيما نهوني عنه. والآن: إنْ لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، وها أنذا أموت على عقيدة أمي ـ أو قال ـ: عقيدة عجائز نيسابور» وكذلك قال أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني: «إنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم»][1] وكان ينشد:

---

(١) بسم الله الرحمن الرحيم، يقول سليمان بن عبد الرحمن الصنيع: إني لما رأيت هذه الصفحة فيها من =

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعاً كف حائر على ذقن، أو قارعاً سن نادم

وابن الفارض ـ من متأخري الإتحادية ـ صاحب القصيدة التائية المعروفة بنظم السلوك، وقد نظم فيها الإتحاد نظماً رائق اللفظ، فهو أخبث من لحم خنزير في صينية من ذهب. وما أحسن تسميتها بنظم الشكوك. الله أعلم بها وبما اشتملت عليه، وقد نفقت كثيراً، وبالغ أهل العصر في تحسينها والإعتداد بما فيها من الإتحاد ـ لما حضرته الوفاة أنشد:

إنْ كان منزلتي في الحب عندكم ما قد لقيت فقد ضيّعت أيامي
أمنية ظفرت نفسي بها زمناً واليوم أحسبها أضغاث أحلام

ولقد كان من أصول الإيمان: أنْ يُثبّت الله العبد بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٤ ـ ٢٧] والكلمة: أصل العقيدة، فإنْ الإعتقاد: هو الكلمة التي يعتقدها المرء، وأطيب الكلام والعقائد: كلمة التوحيد واعتقاد أنْ لاإله إلا الله: وأخبث الكلام والعقائد: كلمة الشرك، وهو اتخاذ إله مع الله. فإنْ ذلك باطل لا حقيقة له. ولهذا قال سبحانه(ما لها من قرار) ولهذا كان كلما بحث الباحث وعمل العامل على هذه الكلمات والعقائد الخبيثة لا يزداد إلا ضلالاً وبعداً عن الحق وعلماً ببطلانها، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَـٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ أَوْ كَظُلُمَـٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَـٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٣٩ ـ ٤٠] فذكر سبحانه مثلين، أحدهما: مثل الكفر والجهل المركب الذي يحسبه صاحب موجوداً، وفي الواقع يكون خيالاً معدوماً كالسراب

= السقط والتحريف ونسبة أقوال إلى غير قائليها عرفت أن ذلك بلا شك ولا ريب من عمل النساخ، ولما كانت تلك الأقوال وقائلوها معروفة مظانها في كتب شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله، لـ«منهاج السنة النبوية»، و«بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول». وكتاب «النبوات»، و«الفتوى الحموية» وغير ذلك، ومثل كتاب «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة»، و«اجتماع الجيوش الإسلامية لغزو المعطلة والجهمية»، كلاهما لشمس الدين ابن قيم الجوزية ـ لما كان كذلك نقلت ذلك منها على الصواب، وجعلت ما زدته مما سقط من الناسخ في هذه الرسالة بين قوسين واقفين هكذا [ ].

وأنَّ القلب عطشان إلى الحق كعطش الجسد إلى الماء. فإذا طلب ما ظنه ماء وجده سراباً، ووجد الله عنده فوفّاه حسابه والله سريع الحساب. وهكذا تجد عامة هؤلاء الخارجين عن السنة والجماعة.

والمثل الثاني: مثل الكفر والجهل البسيط الذي لا يتبين فيه صاحبه حقاً ولا يرى فيه هدى، والكفر المركب مستلزم للبسيط، وكل كفر فلا بد فيه من جهل مركب.

فضرب الله سبحانه المثلين بذلك ليبين حال الإعتقاد الفاسد، يبين حال عدم معرفة الحق، وهو يشبه حال المغضوب عليهم والضالين [وهما] حال المصمم على الباطل حتى يحل به العذاب، وحال الضالّ الذي لا يرى طريق الهدى.

فنسأل الله العظيم أنْ يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، وأنْ يرزقنا الإعتصام بالكتاب والسنة.

ومن أمثلة ما ينسبه كثير من أتباع المشايخ والصوفية إلى المشايخ الصادقين من الكذب والمحال، أو يكون من كلامهم المتشابه الذي تأولوه على غير تأويله، أو يكون من غلطات بعض الشيوخ وزلاتهم، أو من ذنوب بعضهم وخطئهم مثل كثير من البدع والفجور الذي يفعله بعضهم بتأويل سائغ أو بوجه غير سائغ فيعفى عنه(1) أو يتوب منه أو يكون له حسنات يغفر له بها، أو مصائب يكفر عنه بها، أو يكون من كلام المتشبهين بأولياء الله من ذوي الزهادات والعبادات والمقامات، وليس هو من أولياء الله المتقين، بل من الجاهلين الظالمين المعتدين أو المنافقين أو الكافرين. وهذا كثير ملأ العالم، تجد كل قوم يدّعون من الإختصاص بالأسرار والحقائق ما لا يدعى المرسلون، وأنَّ ذلك عند خواصهم، وأنَّ ذلك لا ينبغي أنْ يقابل إلا بالتسليم، ويحتجون لذلك بأحاديث موضوعة، وتفسيرات باطلة. مثل قولهم عن عمر «إنَّ النبي ﷺ كان يتحدث هو وأبو بكر بحديث وكنت كالزنجي بينهما»[13] فيجعلون عمر مع النبي ﷺ وصدّيقه كالزنجي، وهو حاضر يسمع الكلام. ثم يدّعي أحدهم(2) أنه علم ذلك(3) بما قذف في قلبه، ويدعى كل منهم: أنَّ ذلك هو ما تقوله من الزور والباطل، ولو ذكرت ما فيه هذا الباب من أصناف الدعاوى الباطلة لطال.

فمنهم من يجعل للشيخ قصائد يسميها «جنيب القرآن» ويكون وجده بها

---

[13] أخرجه البخاري في الجهاد باب 171، والديات باب 24، 31، ومسلم في الإيمان الحديث 131.

---

(1) كيف يعفى عن الفجور والبدع إلاَّ بالتوبة النصوح والعمل الصالح الذي يغير ويزيل آثارها من القلوب، ومن الأتباع؟

(2) أحد المتصوفة.

(3) ما يدعيه سراً وحقيقة.

وفرحه بمضمونها أعظم من القرآن، ويكون فيها من الكذب والضلال أمور.

ومنهم من يجعل له قصائد في الإتحاد، وأنه خالق جميع الخلقِ، وأنه خلق السموات والأرض، وأنه يُسجد له ويُعبد.

ومنهم من يصف ربه في قصائده، بمانقل في الموضوعات من أصناف التمثيل والتكييف والتجسيم التي هي كذب مفترى وكفر صريح، مثل مواكلته ومشاربته ومماشاته ومعانقته ونزوله إلى الأرض وقعوده[1] في بعض رياض الأرض تكون لخواص أولياء الله المتقين.

ومن أمثلة ذلك: أنك تجد عند الرافضة والمتشيعة ومن أخذ عنهم من دعوى علوم الأسرار والحقائق التي يدعون أخذها عن أهل البيت، إما من العلوم الدينية وإما مِنْ علم الحوادث الكائنة، ما هو عندهم من أجَل الأمور التي يجب التواصي بكتمانها والإيمان بما لا يعلم حقيقته من ذلك. وجميعها كذب مختلق وإفك مفترى، فإنَّ هذه الطائفة الرافضة من أكثر الطوائف كذباً وإدعاء للعلم المكتوم ولهذا انتسبت إليهم الباطنية والقرامطة، وهؤلاء خرج أولهم في زمن أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه[2]، وصاروا يدّعون أنه خُصَّ بأسرار من العلوم والوصية، حتى كان يسأله عن ذلك خواص أصحابه، فيخبرهم بانتفاء ذلك. ولما بلغه أنَّ ذلك قد قيل كان يخطب في الناس، وينفي ذلك عن نفسه. وقد خرَّج أصحاب الصحيح كلام عليّ هذامن غير وجه، مثل ما في الصحيح عن أبي جحيفة قال: «سألت علياً: هل عندكم شيء ليس في القرآن؟ فقال: لا، والذي فلق الحبة وبرأالنَّسَمة، ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهما يعطيه الله الرجل في كتابه وما في هذه الصحيفة. قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل[3] وفكاك الأسير وأنْ لا يقتل مسلم بكافر» ولفظ البخاري «هل عندكم شيء من الوحي غير ما في كتاب الله؟ قال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهما يعطيه الله رجلاً في القرآن»[١٤] وفي الصحيحين عن إبراهيم التيمي عن أبيه ـ وهذا من أصح إسناد على وجه الأرض ـ عن علي قال «ما عندنا شيء إلا كتاب الله، وهذه الصحيفة عن النبي ﷺ: المدينة حرم ما بين عيْر إلى ثور»[4] وفي رواية لمسلم» خطبنا عليّ بن أبي طالب فقال: وصحيفته معلقة في قُراب

---

[١٤] أخرجه البخاري في كتاب فضائل المدينة باب ١.

---

(١) هذه الضمائر تركها عائدة على الرب.
(٢) كان أول داع إلى عبادة علي: هو عبد الله بن سبأ المشهور بابن السوداء. وكان هو قائد الفتنة التي انتهت بقتل عثمان ثم بقتال علي ومعاوية.
(٣) أي الدية التي في القتل.
(٤) عير ـ بفتح العين المهملة وسكون الياء ـ جبل في جنوب المدينة، وثور جبل في شمالها.

سيفه ـ فَقد كذب، فيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات[(١)]، وفيها قال النبي ﷺ: المدينة حرم» الحديث[١٥].

وأما الكذب والأسرار التي يدّعونها عن جعفر الصادق: فمن أكبر الأشياء [كذباً] حتى يقال: ما كُذب على أحد ما كذب على جعفر رضي الله عنه.

ومن هذه الأمور المضافة: كتاب «الجفر» الذي يدعون أنه كتب فيه الحوادث، والجفر: ولد الماعز، يزعمون أنه كتب ذلك في جلده، وكذلك كتاب «البطاقة» الذي يدّعيه ابن الحلي ونحوه من المغاربة، ومثل كتاب: «الجدول» في الهلال، و «الهفت» عن جعفر وكثير من تفسير القرآن وغيره، ومثل كتاب «رسائل إخوان الصفا» الذي صنفه جماعة في دولة بني بويه ببغداد وكانوا من الصابئة المتفلسفة المتحنفة، جمعوا بزعمهم بين دين الصابئة المبدلين، وبين الحنيفية، وأتوا بكلام[(٢)] المتفلسفة وبأشياء من الشريعة، فيه من الكفر والجهل شيء كثير، ومع هذا فإنَّ طائفة من الناس ـ من بعض أكابر قضاة النواحي ـ يزعم أنه من كلام جعفر الصادق. وهذا قول زنديق وتشنيع جاهل.

ومثل ما يذكره بعض العامة من ملاحم ابن غنضب، ويزعمون أنه كان معلماً للحسن والحسين. وهذا شيء لم يكن في الوجود باتفاق أهل العلم، وملاحم ابن غنضب إنما صنفها بعض الجهال في دولة نورالدين ونحوها، وهو شعر فاسد يدل على أنَّ ناظمه جاهل.

وكذلك عامة هذه الملاحم المروية بالنظم ونحوه، عامتها من الأكاذيب وقد أحدث في زماننا من القضاة والمشايخ غير واحدة منها، وقد قررتُ بعض هؤلاء على ذلك، بعد أنْ ادّعى قدمها، وقلت له: بل أنت صنفتها، ولبستهاعلى بعض ملوك المسلمين لما كان المسلمون محاصري عكة، وكذلك غيره من القضاة وغيرهم لبسوا على غير هذا الملك.

وباب الكذب في الحوادث الكونية أكثر منه في الأمور الدينية،لأنْ تشوف الذين يُغَلِّبون الدنيا على الدين إلى ذلك أكثر، وإنْ كان لأهل الدين إلى ذلك تشوف، لكن تشوفهم إلى الدين أقوى، وأولئك[(٣)] ليس لهم من الفرقان بين الحق والباطل من النور ما لأهل الدين. فلهذا كثر الكذابون في ذلك ونفق[(٤)] منه شيء كثير، وأكِلَتْ به أموال

---

[١٥] أخرجه مسلم في المساجد الحديث ٣٣، وأبو داود في الصلاة باب ١٦٧، والنسائي في السهو ٢٠، وأحمد (٥/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨، ٤٤٩).

---

(١) أي إبل الديات وأعمارها من حقة وجذعة الخ. ودية الجراحات.
(٢) فسره بقوله جمعوا الخ.
(٣) مؤثرو الحياة الدنيا.
(٤) راج وانتشر.

عظيمة بالباطل، وقُتِلت به نفوس كثيرة من المتشوفة إلى المُلْك ونحوها. ولهذا ينوعون طرق الكذب في ذلك ويتعمدون الكذب فيه: تارة بالإحالة على الحركات والإشكال الجسمانية الإلهية[1] من حركات الأفلاك والكواكب والشهب والرعود والبروق والرياح وغير ذلك، وتارة بما يحدثونه هم من الحركات والأشكال، كالضرب بالرمل والحصا والشعير والقرعة باليد ونحو ذلك مما هو من جنس الإستقسام بالأزلام[2]، فإنهم يطلبون علم الحوادث بما يفعلونه من هذا الإستقسام بها، سواء كانت قداحاً أو حصاً أو غير ذلك مما ذكره أهل العلم بالتفسير.

فكل ما يحدثه الإنسان بحركة من تغيير شيء من الأجسام ليستخرج به علم ما يستقبله فهو من هذا الجنس، بخلاف الفأل الشرعي، وهو الذي كان يعجب النبي ﷺ، وهو أنْ يخرج متوكلاً على الله، فيسمع الكلمة الطيبة «وكان يعجبه الفأل، ويكره الطيرة» لأنَّ الفأل تقوية لما فعله بإذن الله والتوكل عليه، والطيرة معارضة لذلك، فيكره للإنسان أنْ يتطير، وإنما تضر الطيرة من تطير، لأنه أضر نفسه. فأما المتوكل على الله فلا.

وليس المقصود ذكر هذه الأمور وسبب إصابتها وخطئها تارات. وإنما الغرض: أنهم يتعمدون فيها كذباً كثيراً من غير أنْ تكون قد دلت على ذلك دلالة، كما يتعمد خلق كثير الكذب في الرؤيا، التي منها الرؤيا الصالحة وهي جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، وكما كانت الجن تخلط بالكلمة تسمعها من السماء[3] مائة كذبة، ثم تلقيها إلى الكهان. ولهذا ثبت في صحيح مسلم عن معاوية بن الحكم السُلَمي قال: قلت «يا رسول الله، إني حديث عهد جاهلية وقد جاء الله بالإسلام، وإنَّ منا رجالاً يأتون الكهان؟ قال: فلا تأتهم. قال: قلت: ومنا رجال يتطيرون؟ قال: ذاك شيء يجدونه في صدورهم، فلا يصدهم. قال قلت: ومنا رجال يخطّون؟ قال: كان نبي من الأنبياء يخطّ، فمن وافق خَطَّه فذاك»[١٦].

فإذا كان ما هو من أجزاء النبوة[4] ومن أخبار الملائكة ما قد يتعمد فيه الكذب الكثير، فكيف بما هو في نفسه مضطرب لا يستقر على أصل؟ فلهذا تجد عامة من في دينه فساد يدخل في الأكاذيب الكونية، مثل أهل الإتحاد. فإنْ ابن عربي[5] ـ في كتاب

---

[١٦] أخرجه البخاري في الحجّ باب ١٣٣.

---

(١) التي لا دخل للإنس والجن في تحريكها وإحداثها. ولعل الأولى نسبتها إلى «الربانية» لأن الإلهية هي العبادة.

(٢) طلب معرفة ما قسم الله وقدر بواسطة ضرب الأزلام، وهي السهام والنبل وأشباهها مما يتخذه الدجاجلة اليوم من المسبحة وفتح المصحف وكتب خاصة بهذا الباطل.

(٣) بسبب استراقها السمع.

(٤) كالرؤيا الصالحة وأخبار الكهان التي يتلقونها من مسترقي السمع الشياطين خطفاً عن الملائكة.

(٥) محمد بن علي الحاتمي الطائي صاحب «الفتوحات المكية» و«فصوص الحكم» وغيرهما، وهو أفصح=

«عنقاء مغرب» وغيره ـ أخبر بمستقبلات كثيرة، عامتها كذب، وكذلك ابن سبعين[1] وكذلك الذين استخرجوا مدة بقاء هذه الأمة من حساب الجمل من حروف المعجم التي ورثوها من اليهود، ومن حركات الكواكب التي ورثوها من الصابئة، كما فعل أبو نصر الكندي[2] وغيره من الفلاسفة، وكما فعل بعض من تكلم في تفسير القرآن من أصحاب الرازي، ومن تكلم في تأويل وقائع النساك من المائلين إلى التشيع.

وقد رأيت من أتباع هؤلاءِ طوائف يدعون أنَّ هذه الأمور من الأسرارالمخزونة والعلوم المصونة، وخاطبت في ذلك طوائف منهم، وكنت أحلف لهم أنَّ هذا كذب مفترى، وأنه لا يجري من هذه الأمور شيء، وطلبت مباهلة[3] بعضهم لأنَّ ذلك كان متعلقاً بأصول الدين، وكانوا من الإتحادية الذين يطول وصف دعاويهم.

فإنَّ شيخهم[4] الذي هو عارف وقته وزاهده عندهم: كانوا يزعمون أنه هو المسيح الذي ينزل، وإنَّ معنى ذلك نزول روحانية عيسى عليه السلام عليه، وإنَّ أمه اسمها مريم، وأنه يقوم بجمع الملل الثلاث، وأنه يظهر مظهراً أكمل من مظهر محمد وغيره من المرسلين. ولهم مقالات من أعظم المنكرات يطول ذكرها ووصفها.

ثم إنَّ من عجيب الأمر: أنَّ هؤلاء المتكلمين المدعين لحقائق الأمور العلمية والدينية المخالفين للسنة والجماعة يحتج كل منهم بما يقع له من حديث موضوع أو مجمل لا يفهم معناه، وكلما وجد أثراً فيه إجمال نزَّله على رأيه، فيحتج بعضهم بالمكذوب، مثل المكذوب المنسوب إلى عمر «كنت كالزنجي»[5] ومثل ما يرونه من سر المعراج[6] وما يرونه من أنَّ أهل الصفة[7] سمعوا المناجاة من حيث لا يشعر الرسول. فلما نزل الرسول[8] أخبروه، فقال: من أين سمعتم؟ فقالوا: كنا نسمع الخطاب.

حتى إني لما بينت لطائفة تمشيخوا وصاروا قدوة للناس: أنَّ هذا كذب ما خلقه الله

= داع إلى وحدة الوجود. مترجم في الميزان للذهبي ولسانه لابن حجر الحافظ وغيرهما من الكتب. ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وغيره من كبار علماء أهل السنة ردود على باطله.

(١) عبد الحي بن سبعين مترجم في تاريخ مكة للفاسي. وهو من أركان الدعاة إلى وحدة الوجود وله أعمال نيرنجية وسحرية شعبذ بها على العامة.

(٢) الشهير بالفارابي.

(٣) مباهلة: لعن.

(٤) كأنه يعني نصر المنبجي معاصر شيخ الإسلام.

(٥) أي عندما يتكلم الرسول مع أبي بكر كما مر في الحديث المكذوب ونبه الشيخ عليه هناك.

(٦) تقدم أن ذلك من تأليف الفخر الرازي.

(٧) فقراء المهاجرين الذين كانوا ينزلون صفة في مؤخر المسجد النبوي حتى يوسع عليهم بالرزق والمأوى، فينتقلون عنها.

(٨) يعنون من السماء بعد المعراج.

قط. قلت: ويبين لك ذلك أنَّ المعراج كان بمكة بنص القرآن وبإجماع المسلمين، والصفة إنما كانت بالمدينة، فمن أين كان بمكة أهل صُفة؟

وكذلك احتجاجهم بأنَّ أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ وأصحابه مع المشركين لما انتصروا[1] وزعموا أنهم مع الله، ليحتجوا بذلك على متابعة الواقع[2] سواء كان طاعة لله أو معصية، وليجعلوا حكم دينه هو ما كان[3]، كما قال الذين أشركوا: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨] وأمثال هذه الموضوعات كثيرة.

وأما المجملات: فمثل احتجاجهم بنهي بعض الصحابة عن ذكر بعض خفي العلم كقول علي رضي الله عنه «حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يُكَذَّبَ الله ورسوله؟» وقول عبد الله بن مسعود «ما من رجل حدّث قوماً بحديث لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم» وقول عبد الله بن عباس في تفسير الأيات «ما يؤمنك أني لو أخبرتك بتفسيرها كفرت، وكفرك بها تكذيبك بها».

وهذه الآثار حق، لكن ينزل كل منهم[4] ذاك الذي لم يُحَدِّث به[5] على ما يدعيه هو من الأسرار والحقائق، التي إذا كشفت وُجِدت من الباطل والكفر والنفاق، حتى إنَّ أبا حامد الغزالي «في منهاج القاصدين» وغيره، هو وأمثاله تمثل بما يروى عن علي[زين العابدين] بن الحسين أنه قال:

يا رُبَّ جَوْهرِ علم لو أبوح به ... لقيل لي: أنت ممن يعبد الوثنا
ولاستحل رجال مسلمون دمي ... يرون أقبح ما يأتونه حسناً

فإذا كانت هذه طرق هؤلاء الذين يدعون من التحقيق وعلوم الأسرار ما خرجوا به عن السنة والجماعة، وزعموا أنَّ تلك العلوم الدينية أو الكونية مختصة بهم فآمنوا بمجملها ومتشابهها وأنهم منحوا من حقائق العبادات وخالص الديانات ما لم يُمْنح الصدرُ الأول حُفَّاظُ الإسلام وبدور الملة، ولم يتجرأوا عليها[6] برد وتكذيب، مع ظهور الباطل فيها تارة[7] وخفائه أخرى ـ فمن المعلوم أنَّ العقل والدين يقتضيان أنَّ جانب النبوة

---

(١) زعموا ذلك في غزوة أحد.
(٢) أي موافقة القدر الواقع ولو خالف الشرع.
(٣) أي وقع وحصل ولو أنكره الدين والرسل.
(٤) كل طائفة من الباطنية والقرامطة والمتفلسفة والمتكلمين.
(٥) أي ما نهى الصحابة عن الحديث به.
(٦) أي لم يتجرأ الخارجون على السنة على رد ما جاء فيها أو تكذيبه.
(٧) على زعم الخارجين عليها.

والرسالة أحق بكل تحقيق وعلم ومعرفة وإحاطة بأسرار الأمور وبواطنها، هذا لا ينازع فيه مؤمن. ونحن الآن في مخاطبة من في قلبه إيمان.

وإذا كان الأمر كذلك فأعلمُ الناس بذلك: أخصهم بالرسول وأعلمهم بأقواله وأفعاله وحركاته وسكناته، ومَدْخله ومخرجه وباطنه وظاهره، وأعلمهم بأصحابه وسيرته وأيامه، وأعظمهم بحثاً عن ذلك وعن نقلته، وأعظمهم تديناً به واتباعاً له واقتداء به، وهؤلاء هم أهل السنة والحديث، حفظاً له ومعرفة بصحيحه وسقيمه، وفقها فيه وفهماً يؤتيه الله إياه في معانيه، وإيماناً وتصديقاً، وطاعة وانقياداً واقتداء واتباعاً، مع ما يقترن بذلك من قوة عقلهم وقياسهم وتميزهم، وعظيم مكاشفاتهم ومخاطباتهم. فإنهم أشد الناس نظراً وقياساً ورأياً، وأصدق الناس رؤياً وكشفاً. أفلا يعلم من له أدنى عقل ودين: أنَّ هؤلاء أحق بالصدق والعلم والإيمان والتحقيق ممن يخالفهم، وأنْ عندهم من العلوم ما ينكرها الجاهل والمبتدع، وأنَّ الذي عندهم هو الحق المبين، وأنَّ الجاهل بأمرهم والمخالف لهم هو الذي معه من الحشو ما معه ومن الضلال كذلك. وهذا باب يطول شرحه.

فإن النفوس لها من الأقوال والأفعال ما لا يحصره إلا ذو الجلال. والأقوال إخبارات وإنشآءات كالأمر والنهي[1].

فأحسن الحديث وأصدقه كتاب الله: خبره أصدق الخبر وبيانه أوضح البيان وأمره أحكم الأمر: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦] وكل من اتبع كلاماً أو حدثاً ـ مما يقال: إنه يُلْهَمهُ صاحبه، ويُوحَى إليه، أو أنه ينشئه ويحدثه مما يعارض به القرآن ـ فهو من أعظم الظالمين ظلماً. ولهذا لما ذكر الله سبحانه قول الذين ما قدروا الله حق قدره، حيث أنكروا الإنزال على البشر[2] ذكر المتشبهين[3] به المدعين لمماثلته من الأقسام الثلاثة، فإنَّ المماثل له: إما أنْ يقول: إنَّ الله أوحَى إليّ، أو يقول: أوحَي إليّ وأُلقي إلي، وقيل لي، ولا يسمى القائل، أو يضيف ذلك إلى نفسه، ويذكر أنه هو المنشىء له.

ووجه الحصر: أنه إما أنْ يحذف الفاعل أو يذكره، وإذا ذكره. فإما أنْ يجعله من قول الله، أو من قول نفسه. فإنه إذا جعله من كلام الشياطين لم يقبل منه، وما جعله من كلام الملائكة فهو داخل فيما يضيفه إلى الله، وفيما حذف فاعله فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَوْ

(١) مثالان للإنشاء.

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١].

(٣) أي المتشبهين بالرسول أو بالوحي المنزل عليه.

تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣].

وتدبر كيف جعل الأولين في حيّز الذي جعله وحياً من الله ولم يسم الموحي، فإنهما من جنس واحد في ادعاء جنس الإنباء، وجعل الآخر في حيّز الذي ادعى أنْ يأتي بمثله، ولهذا قال (ممن افترى على الله كذباً) ثم قال: (ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله) فالمفتري للكذب والقائل: أوحي إلى ولم يوحَ إليه شيء: من جملة الإسم الأول، وقد قرن به الإسم الآخر، فهؤلاء الثلاثة المدعون لشبه النبوة. وقد تقدم قبلهم المكذّب للنبوة. فهذا يعم جميع أصول الكفر التي هي تكذيب الرسل أو مضاهاتهم، كمسيلمة الكذاب وأمثاله.

وهذه هي أصول البدع التي نردها نحن في هذا المقام، لأنَّ المخالف للسنة يرد بعض ما جاء به الرسول ﷺ، أو يعارض قول الرسول بما يجعله نظيراً له من رأي أو كشف أو نحو ذلك.

فقد تبين أنَّ الذين يسمون هؤلاء[(١)] وأئمتهم حشوية هم أحق بكل وصف مذموم يذكرونه، وأئمة هؤلاء أحق بكل علم نافع وتحقيق، وكشف حقائق واختصاص بعلوم لا يقف عليها هؤلاء الجهال، المنكرون عليهم، المكذبون لله ورسوله.

فإنْ [نبزهم با] لحشوية: إنْ كان لأنهم يروون الأحاديث بلا تمييز ـ فالمخالفون لهم أعظم الناس قولاً لحشو الآراء والكلام الذي لا تعرف صحته، بل يعلم بطلانه، وإنْ كان: لأنَّ فيهم عامة لا يميزون ـ فما من فرقة من تلك الفرق إلا ومن اتباعها من أجهل الخلق وأكفرهم، وعوام هؤلاء هم عمار المساجد بالصلوات وأهل الذكر والدعوات، وحجاج البيت العتيق، والمجاهدون في سبيل الله وأهل الصدق والأمانة وكل خير في العالم، فقد تبين لك أنهم[(٢)] أحق بوجوه الذم، وأنْ هؤلاء أبعد عنها، وأنَّ الواجب على الخلق أنْ يرجعوا إليهم فيما اختصهم الله به من الوراثة النبوية التي لا توجد إلا عندهم.

وأيضاً فينبغي النظر في الموسومين بهذا الاسم[(٣)] وفي الواسمين لهم به: أيهما أحق؟ وقد علم أنَّ هذا الإسم مما اشتهر عن النفاة ممن هم مظنة الزندقة، كما ذكر العلماء، كأبي حاتم[(٤)] وغيره: أنَّ علامة الزنادقة تسميتهم لأهل الحديث حشوية.

---

(١) المتبعين للرسول ودينه وسنته.

(٢) أي مخالفي السنة.

(٣) أي الحشوية.

(٤) أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس من أصحاب أحمد بن حنبل ومن أقران البخاري، وابنه عبد الرحمن صاحب التفسير المشهور باسمه وصاحب «الجرح والتعديل» و«علل الحديث».

ونحن نتكلم بالأسماء التي لا نزاع فيها، مثل لفظ «الإثبات، والنفي» فنقول: من المعلوم: أنَّ هذا من تلقيب بعض الناس لأهل الحديث الذين يقرونه على ظاهره، فكل من كان عنه أبعد كان أعظم ذماًبذلك، كالقرامطة، ثم الفلاسفة، ثم المعتزلة، وهم يذمون بذلك المتكلمة الصفاتية[١] من الكلابية[٢] والكرامية[٣] والأشعرية والفقهاء والصوفية وغيرهم. فكل من اتبع النصوص وأقرها سموه بذلك، ومن قال بالصفات العقلية[٤] مثل العلم والقدرة دون الخبرية[٥] ونحو ذلك سمى مثبتة الصفات الخبرية حَشوية، كما يفعل أبو المعالي الجويني وأبو حامد الغزالي ونحوهما.

ولطريقة أبي المعالي كان أبو محمد[٦] يتبعه في فقهه وكلامه لكن أبو محمد كان أعلم بالحديث وأتبع له من أبي المعالي وبمذاهب الفقهاء، وأبو المعالي أكثر اتباعاً للكلام، وهما في العربية متقاربان.

وهؤلاء[٧] يعيبون منازعهم إما لجمعه حشوالحديث من غير تمييز بين صحيحه وضعيفه،أو لكون اتباع الحديث في مسائل الأصوات من مذهب الحشو لأنها مسائل علمية، والحديث لا يفيد ذلك[٨] لأنَّ اتباع النصوص مطلقاً في المباحث الأصولية الكلامية حشو، لأن النصوص لا تفي بذلك. فالأمر راجع إلى أحد أمرين: إما ريب في الإسناد[٩] أو في المتن: إما لأنهم يضيفون إلى الرسول ما لم يُعْلم أنه قاله كأخبار الآحاد[١٠] ويجعلون مقتضاها العلم[١١] وإما لأنهم يجعلون ما فهموه من اللفظ معلوماً وليس هو بمعلوم، لما في الأدلة اللفظية من الاحتمال.

ولا ريب أنَّ هذا عمدة كل زنديق ومنافق يبطل العلم بما بعث الله به رسوله، تارة يقول: لا نعلم أنهم قالوا ذلك، وتارة يقول: لا نعلم ما أرادوا بهذا القول، ومتى انتفى العلم بقولهم أو بمعناه: لم يستفد من جهتهم علم، فيتمكن بعد ذلك أنْ

---

(١) المؤمنين بما جاء في صفات الله في القرآن والحديث على ما يليق بالله.
(٢) أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب تقدم ذكره له ترجمة في «لسان الميزان».
(٣) أتباع محمد بن كرام مترجم في ميزان الاعتدال للذهبي ولسانه لابن حجر الحافظ.
(٤) أي التي يعرف ثبوتها الله بالعقل.
(٥) التي لا تعرف إلا من طريق الخبر والوحي كالاستواء والنزول إلى سماء الدنيا.
(٦) أبو محمد كنت أظنه ابن عقيل، ولكن ترجح عندي أنه يريد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء صاحب كتاب «القواعد» وغيره تقدم ذكر وفاته.
(٧) أبو المعالي وأبو محمد بن عبد السلام وأبو حامد الغزالي وأحزابهم.
(٨) يعني عندهم وبزعمهم.
(٩) سند الحديث وإسناده: رجاله الذين رووه، ومتنه كلام النبي ﷺ أو كلام الصحابي الذي فيه الحجة وبه الاستدلال.
(١٠) أخبار الآحاد ما ليست متواترة وتنقسم اصطلاحاً إلى غريب وعزيز ومشهور.
(١١) يعني أن أهل السنة يقولون: إن أخبار الآحاد تفيد العلم واليقين.

يقول ما يقول من المقالات، وقد أمن على نفسه أنْ يعارَض بآثار الأنبياء.

لأنه قد وكل ثغرها بذينك الدامحين[1] الدافعين لجنود الرسول عنه، الطاعنين لمن احتج بها.

وهذا القدر بعينه هو عين الطعن في نفس النبوة وإنْ كان يقر بتعظيمهم وكمالهم[2] إقرار من لا يتلقى من جهتهم علماً، فيكون الرسول عنده بمنزلة خليفة يعطي السكة والخطبة رسماً ولفظاً كتابة وقولاً، من غير أنْ يكون له أمر أو نهي مطاع، فله صورة الإمامة بما جعل له من السكة والخطبة[3] وليس له حقيقتها، وهذا القدر ـ وإنْ استجازه كثير من الملوك لعجز بعض الخلفاء عن القيام بواجبات الإمارة من الجهاد والسياسة، كما يفعل ذلك كثير من نواب الولاة لضعف مستنيبه وعجزه[4] فيتركب من تقدم ذى المنصب والبيت وقوة نائبه صلاح الأمر، أو فعل ذلك لهوى ورغبة في الرئاسة ولطائفته، دون من هو أحق بذلك منه وسلك مسلك المتغلبين بالعدوان ـ فمن المعلوم أنَّ المؤمن بالله ورسوله، لا يستجيز أنْ يقول في الرسالة: إنها عاجزة عن تحقيق العلم وبيانه، حتى يكون الإقرار بها مع تحقيق العلم الإلهي من غيرها موجباً لصلاح الدين، ولا يستجيز أنْ يتعدى عليها بالتقدم بين يدي الله ورسوله، ويقدم علمه وقوله على علم الرسول وقوله، ولا يستجيز أنْ يسلط عليها التأويلات العقلية، ويدعي أنَّ ذلك من كمال الدين، وأنْ الدين لا يكون كاملاً إلا بذلك.

وأحسن أحواله: أنْ يدّعي أنَّ الرسول [كان] عالماً بأنْ ما أخبر به له تأويلات وتبياناً غير ما يدل عليه ظاهر قوله ومفهومه، وأنه ما ترك ذلك إلا لأنه ما كان يمكنه البيان بين أولئك الأعراب ونحوهم، وأنه[5] وكل ذلك إلى عقول المتأخرين وهذا هو الواقع منهم.

فإنْ المتفلسفة تقول: إنَّ الرسل لم يتمكنوا من بيان الحقائق لأنَّ إظهارها يفسد الناس، ولا تحتمل عقولهم ذلك، ثم قد يقولون: إنهم عرفوها، وقد يقول بعضهم: لم يعرفوها، أو أنا أعرف بها منهم، ثم يبينونها هم بالطرق القياسية الموجودة عندهم. ولم يعقلوا أنه إنْ كان العلم بها ممكناً فهو ممكن لهم[6] كما يدعون أنه ممكن لهم[7] وإلا فلا سبيل لهم إلى معرفتهابإقرارهم. وكذلك التعبير وبيان العلم بالخطاب والكتاب إنْ لم يكن

---

(١) كذا ولعله محرّف عن الرمحين أو كلمة نحوها.

(٢) أي الأنبياء.

(٣) أي تضرب النقود باسمه ويخطب له على المنابر دعاء ومدحاً.

(٤) كان ذلك في آخر عهد بني العباس عندما ضعف خلفاؤهم وانتزع السلطة منهم وزراؤهم ونوابهم من بني بويه والسلاجقة. وفي خلفاء بني العباس في مصر، بعد زوال الخلافة من بغداد.

(٥) وإنما يفعل ذلك من في قلبه مرض ونفاق كذا بهامش الأصل.

(٦) للأنبياء.

(٧) للمتفلسفة.

ممكناً[1] فلا يمكنكم ذلك، وأنتم تتكلمون وتكتبون علمكم في الكتب. وإنْ كان ذلك ممكناً فلا يصح قولكم» لم يمكّن الرسل ذلك».

وإن قلتم: يمكن الخطاب بها مع خاصة الناس دون عامتهم ـ وهذا قولهم ـ فمن المعلوم: أن علم الرسل يكون عند خاصتهم كما يكون علمكم عند خاصتكم. ومن المعلوم: أن كل من كان بكلام المتبوع وأحواله وبواطن أموره وظواهرها أعلم وهو بذلك أقوم: كان أحق بالاختصاص به. ولا ريب أن أهل الحديث: أعلم الأمة وأخصها بعلم الرسول وعلم خاصته، مثل الخلفاء الراشدين وسائر العشرة[2] ومثل: أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن سلام وسلمان الفارسي، وأبي الدرداء، وعبادة بن الصامت، وأبي ذر الغفاري، وعمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان. ومثل سعد بن معاذ، وأسيد بن حضير، وسعد بن عبادة، وعباد بن بشر، وسالم مولى أبي حذيفة، وغير هؤلاء ممن كانوا أخص الناس بالرسول وأعلمهم بباطن أموره وأتبعهم لذلك، فعلماء الحديث أعلم الناس بهؤلاء وببواطن أمورهم وأتبعهم لذلك. فيكون عندهم العلم، علم خاصة الرسول وبطانته، كما أن خواص الفلاسفة يعلمون علم أئمتهم، وخواص المتكلمين يعلمون علم أئمتهم، وخواص القرامطة[3] والباطنية[4] يعلمون علم أئمتهم، وكذلك أئمة الإسلام مثل أئمة العلماء، فإن خاصة كل إمام أعلم بباطن أموره مثل مالك بن أنس، فإن ابن القاسم لما كان أخص الناس به وأعلمهم بباطن أمره اعتمد أتباعه على روايته، حتى إنه تؤخذ عنه مسائل السر[5] التي رواها ابن أبي الغمر، وإن طعن بعض الناس فيها، وكذلك أبو حنيفة، فأبو يوسف ومحمد وزفر أعلم الناس به، وكذلك غيرهما.

وقد يكتب العالم كتاباً أو يقول قولاً فيكون بعض من لم يشافهه به أعلم بمقصوده من بعض من شافهه به، كما قال النبي ﷺ «فرب مبلّغ أوعى من سامع»[17] لكن بكل

---

[١٧] أخرجه أبو داود في العلم باب ٢.

---

(١) يعني للأنبياء.

(٢) المبشرون بالجنة أنصارهم بعد الخلفاء الراشدين الأربعة: عبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل.

(٣) جماعة من الفوضويين خرجوا على الإسلام وخلفائه تحت زعامة أبي سعيد الجنابي القرمطي وذلك في عهد الخليفة المعتضد سنة ٢٨٦ هـ وما بعدها ومات الجنابي سنة ٣٠١ هـ ثم بزعامة الحسن بن الصباح. وقد عظم شرهم سنة ٤٩٤ هـ. (ص ١٥٩ ج ١٢ بداية).

(٤) الباطنية جماعة تزعم أن جميع أمور الدين من عبادات وغيرها له باطن غير ظاهره يعلمه إمامهم، وتتشعب شعباً نصيرية ودروز وإسماعيلية، وعلى أساسها قامت الصوفية الباطنية.

(٥) التي لا يحسن نشرها بين الناس علناً، وقد عقد ابن كثير في ـ «البداية والنهاية» ـ فصلاً في مخازيهم ومجمل دعوتهم وتنوع أسمائهم نقلاً عن ابن الجوزي وعن الباقي (ص ٦١ ـ ٦٢ ج ١١ فراجعه).

حال لا بدّ أن يكون المبلّغ من الخاصة العالمين بحال المبلغ عنه، كما يكون في أتباع الأئمة من هو أفهم لنصوصهم من بعض أصحابهم.

ومن المستقر في أذهان المسلمين: أن ورثة الرسل وخلفاء الأنبياء هم الذين قاموا بالدين علماً وعملاً ودعوة إلى الله والرسول، فهؤلاء أتباع الرسول حقاً، وهم بمنزلة الطائفة الطيبة من الأرض[1] التي زكت، فقبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، فزكت في نفسها وزكى الناس بها. وهؤلاء هم الذين جمعوا بين البصيرة في الدين والقوة على الدعوة، ولذلك كانوا ورثة الأنبياء الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُو۟لِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [صٓ: ٤٥] فالأيدي القوة في أمر الله، والأبصار البصائر في دين الله، فبالبصائر يدرك الحق ويعرف، وبالقوة يتمكن من تبليغه وتنفيذه والدعوة إليه.

فهذه الطبقة لها قوة الحفظ والفهم والفقه في الدين والبصر والتأويل، ففجرت من النصوص أنهار العلوم، واستنبطت منها كنوزها، ورزقت فيها فهما خاصاً، كما قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد سئل «هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء دون الناس؟ فقال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إلا فهما يؤتيه الله عبداً في كتابه» فهذا الفهم هو بمنزلة الكلأ والعشب الذي أنبتته الأرض الطيبة. وهو الذي تميزت به هذه الطبقة عن الطبقة الثانية، وهي التي حفظت النصوص، فكان همها حفظها وضبطها، فوردها الناس وتلقوها بالقبول، واستنبطوا منها واستخرجوا كنوزها واتجروا فيها، وبذروها في أرض قابلة للزرع والنبات، ورووها كلٌّ بحسبه. ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

وهؤلاء الذين قال فيهم النبيﷺ «نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها، ثم أداها كما سمعها، فرب حامل فقه وليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه».

وهذا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حبر الأمة وترجمان القرآن؛ مقدار ما سمعه من النبي ﷺ لا يبلغ نحو العشرين حديثاً الذي يقول فيه «سمعت ورأيت» وسمع الكثيرَ من الصحابة، وبورك له في فهمه والاستنباط منه حتى ملأ الدنيا علماً وفقهاً، قال أبو محمد بن حزم: وجمعت فتواه في سبعة أسفار كبار[2] وهي بحسب ما بلغ جامعها،

---

(١) يشير إلى الحديث الصحيح. عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً، فكان منها طائفة طيبة قبلت الماء وأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها أجادب أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا وأصاب طائفة أخرى منها إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ فذلك مثل من فقه في دين الله تعالى ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعمل ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به» رواه البخاري ومسلم.

(٢) كذا هنا. والذي في «إحكام الأحكام» لأبي محمد بن حزم (ج ٥ ص ٩٢) ونقله عنه الحافظ ابن القيم في «أعلام الموقعين» (ج ١ ص ١٣) لما ذكر المكثرين من الصحابة قال: «فهم سبعة يمكن أن يجمع =

وإلا فعلم ابن عباس كالبحر وفقهه واستنباطه وفهمه في القرآن بالموضع الذي فاق به الناس، وقد سمعوا ما سمع وحفظوا القرآن كما حفظه، ولكن أرضه[1] كانت من أطيب الأراضي وأقبلها للزرع، فبذر فيها النصوص، فأنبتت من كل زوج كريم، و ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الجمعة: ٤].

وأين تقع فتاوى ابن عباس وتفسيره واستنباطه، من فتاوى أبي هريرة وتفسيره؟[2] وأبو هريرة أحفظ منه، بل هو حافظ الأمة على الإطلاق يؤدي الحديث كما سمعه ويدرسه بالليل درساً، فكانت همته مصروفة إلى الحفظ وتبليغ ما حفظه كما سمعه، وهمة ابن عباس: مصروفة إلى التفقه والاستنباط وتفجير النصوص، وشق الأنهار منها واستخراج كنوزها.

وهكذا ورثتهم من بعدهم: اعتمدوا في دينهم على استنباط النصوص، لا على خيال فلسفي، ولا رأى قياسي، ولا غير ذلك من الآراء المبتدعات. لا جرم كانت الدائرة والثناء الصدق، والجزاء العاجل والآجل لورثة الأنبياء التابعين لهم في الدنيا والآخرة. فإن المرء على دين خليله ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١] وبكل حال: فهم أعلم الأمة بحديث الرسول، وسيرته ومقاصده وأحواله.

ونحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه، أو كتابته أو روايته، بل نعني بهم: كل من كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهراً وباطناً، واتباعه باطناً وظاهراً، وكذلك أهل القرآن.

وأدنى خصلة في هؤلاء: محبة القرآن والحديث، والبحث عنهما وعن معانيهما والعمل بما علموه من موجبهما. ففقهاء الحديث أخبر بالرسول من فقهاء غيرهم، وصوفيتهم أتبع للرسول من صوفية غيرهم[3]، وأمراؤهم أحق بالسياسة النبوية من غيرهم، وعامتهم أحق بموالاة الرسول من غيرهم.

ومن المعلوم: أن المعظِّمين للفلسفة والكلام المعتقدين لمضمونهما هم أبعد عن

= من فتيا كل واحد منهم سفر ضخم. وقد جمع أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب ـ بن أمير المؤمنين المأمون ـ فتيا عبد الله بن عباس في عشرين كتاباً، وأبو بكر المذكور أحد أئمة الإسلام في العلم الحديث» اهـ. وكتبه سليمان الصنيع.

(١) يعني فطرته ومواهبه.

(٢) في العبارة قلب فإن المفضل هو فتاوى ابن عباس على فتاوى أبي هريرة.

(٣) الصوفية: هندية فارسية يونانية، ورسالة الرسول ﷺ دين الحق والهدى من عند الله، قد أكملها الله وأتمها، وجعلها هدى وشفاء ورحمة. فإدخال الصوفية عليها بدعة محدثة لم يكن عليها أمر رسول الله ولا أصحابه، فهي رد. و «خير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها».

معرفة الحديث، وأبعد عن اتِّباعه من هؤلاء. هذا أمر محسوس، بل إذا كشفتَ أحوالهم وجدتهم من أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله وبواطن أموره وظواهرها، حتى لتجد كثيراً من العامة أعلم بذلك منهم، ولتجدهم لا يميزون بين ما قاله الرسول وما لم يقله، بل قد لا يفرقون بين حديث متواتر عنه، وحديث مكذوب موضوع عليه، وإنما يعتمدون في موافقته على ما يوافق قولهم سواء كان موضوعاً أو غير موضوع، فيعدلون إلى أحاديث يعلم خاصة الرسول بالضرورة اليقينية أنها مكذوبة عليه عن أحاديث يعلم خاصته بالضرورة اليقينية أنها قوله، وهم لايعلمون مراده، بل غالب هؤلاء لا يعلمون معاني القرآن، فضلاً عن الحديث، بل كثير منهم لا يحفظون القرآن أصلاً. فمن لا يحفظ القرآن، ولا يعرف معانيه، ولا يعرف الحديث ولا معانيه من أين يكون عارفاً بالحقائق المأخوذة عن الرسول؟!

وإذا تدبر العاقل وجد الطوائف كلها كلما كانت الطائفة إلى الله ورسوله أقرب كانت بالقرآن والحديث أعرف وأعظم عناية، وإذا كانت عن الله وعن رسوله أبعد كانت عنهما أنأى، حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره، بل ربما ذكرت عنده آية، فقال: لا نسلم صحة الحديث، وربما قال: لقوله عليه السلام كذا، وتكون آية من كتاب الله. وقد بلغنا من ذلك عجائب، وما لم يبلغنا أكثر.

وحدثني ثقة أنه تولى مدرسة مشهد الحسين بمصر بعض أئمة المتكلمين رجل يسمى شمس الدين الأصبهاني شيخ الأيكي، فأعطوه جزءاً من الربعة فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم أَلَمَصْ، حتى قيل له: ألف لام ميم صاد.

فتأمل هذه الحكومة العادلة[1] ليتبين لك أن الذين يعيبون أهل الحديث ويعدلون عن مذهبهم جهلة زنادقة منافقون بلا ريب. ولهذا لما بلغ الإمام أحمد عن ابن أبي قتيلة أنه ذكر عنده أهل الحديث بمكة، فقال: قوم سوء، فقام[2] الإمام أحمد ـ وهو ينفض ثوبه، ويقول: زنديق زنديق زنديق. ودخل بيته. فإنه عرف مغزاه.

وعيب المنافقين للعلماء بما جاء به الرسول قديم من زمن المنافقين الذين كانوا على عهد النبي ﷺ.

وأما أهل العلم، فكانوا يقولون: هم الأبدال، لأنهم أبدال الأنبياء وقائمون مقامهم حقيقة، ليسوا من المعدمين الذين لا تعرف لهم حقيقة[3] كل منهم يقوم مقام الأنبياء في

---

(١) لعل الصواب «الحكاية الغريبة».

(٢) كانت في الأصل «فقال» وصححت من «مختصر طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ص ١٧ وص ٢٠٤ ومناقب الإمام أحمد بن الجوزي. وكتبه سليمان الصنيع.

(٣) كما يزعم الصوفية: أنهم مغيبون عن الأبصار، ويسمونهم رجال الغيب وأهل الديوان وغير ذلك من الترهات المفسدة للعقول والأديان.

القدر الذي ناب عنهم فيه: هذا في العلم والمقال، وهذا في العبادة والحال[1]، وهذا في الأمرين جميعاً، وكانوا يقولون: هم الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة، الظاهرون على الحق. لأن الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسله معهم. وهو الذي وعد الله بظهوره على الدين كله، وكفى بالله شهيداً.

فصــــل

وتلخيص النكتة: أن الرسل إما أنهم علموا الحقائق الخبرية والطلبية، أو لم يعلموها، وإذا علموها: فإما أنه كان يمكنهم بيانها بالكلام والكتاب، أو لا يمكنهم ذلك، وإذا أمكنهم ذلك البيان: فإما أن يمكن للعامة وللخاصة أو للخاصة فقط.

فإن قال: إنهم لم يعلموها، وأن الفلاسفة والمتكلمين أعلم بها منهم، وأحسن بياناً لها منهم، فلا ريب أن هذا قول الزنادقة المنافقين. وسنتكلم معهم بعد هذا، إذ الخطاب هنا لبيان أن هذا قول الزنادقة، وأنه لا يقوله إلا منافق أو جاهل.

وإن قال: إن الرسل مقصدهم صلاح عموم الخلق، وعموم الخلق لا يمكنهم فهم هذه الحقائق الباطنة، فخاطبوهم بضرب الأمثال لينتفعوا بذلك، وأظهروا الحقائق العقلية في القوالب الحسية، فتضمن خطابهم عن الله وعن اليوم الآخر، من التخييل والتمثيل للمعقول بصورة المحسوس ما ينتفع به عموم الناس في أمر الإيمان بالله وبالمعاد. وذلك يقرر في النفوس من عظمة الله وعظمة اليوم الآخر ما يَحُض النفوس على عبادة الله وعلى الرجاء والخوف، فينتفعون بذلك، وينالون السعادة بحسب إمكانهم واستعدادهم، إذ هذا الذي فعلته الرسل: هو غاية الإمكان في كشف الحقائق لعموم النوع البشري، ومقصود الرسل: حفظ النوع البشري وإقامة مصلحة معاشه ومعاده.

فمعلوم: أن هذا قول حذاق الفلاسفة، مثل الفارابي وابن سينا وغيرهما، وهو قول كل حاذق وفاضل من المتكلمين في القدر الذي يخالف فيه أهل الحديث.

فالفارابي يقول «إن خاصة النبوة جودة تخييل الأمور المعقولة في الصور المحسوسة» أو نحو هذه العبارة.

وابن سينا يذكر هذا المعنى في مواضع، ويقول «ما كان يمكن موسى بن عمران مع أولئك العبرانيين، ولا يمكّن محمداً مع أولئك العرب الجفاة، أن يبيّنا لهم الحقائق على ما هي عليه، فإنهم كانوا يعجزون عن فهم ذلك، وإن فهموه على ما هم عليه انحلت عزماتهم عن اتباعه، لأنهم لا يرون فيه من العلم ما يقتضى العمل».

---

(١) العبادة والحال لا يكون على هدى المرسلين إلا بالنية الخالصة وابتغاء وجه الله وبمعرفة رسالتهم وأتباعها.

وهذا المعنى يوجد في كلام أبي حامد الغزالي وأمثاله ومن بعده، طائفة منه في «الإحياء» وغير الإحياء، وكذلك في كلام الرازي.

وأما الاتحادية ونحوهم من المتكلمين: فعليه مدارهم، وهو مبنى كلام الباطنية والقرامطة عليه، لكن هؤلاء[1] ينكرون ظواهر الأمور العملية والعلمية جميعاً وأما غير هؤلاء فلا ينكرون العمليات الظاهرة المتواترة، لكن قد يجعلونها لعموم الناس لا لخصوصهم، كما يقولون مثل ذلك في الأمور الخبرية.

ومدار كلامهم: على أن الرسالة متضمنة لمصلحة العموم علماً وعملاً. وأما الخاصة فلا. وعلى هذا يدور كلام أصحاب رسائل إخوان الصفا وسائر فضلاء المتفلسفة.

ثم منهم من يوجب اتباع الأمور العملية من الأمور الشرعية، وهؤلاء كثيرون في متفقهتهم ومتصوفتهم وعقلاء فلاسفتهم. وإلى هنا كان ينتهي علم ابن سينا، إذ تاب والتزم القيام بالواجبات الناموسية. فإن قدماء الفلاسفة كانوا يوجبون اتباع النواميس التي وضعها أكابر حكماء البلاد، فلأن يوجبوا اتباع نواميس الرسل أولى. فإنهم ـ كما قال ابن سينا: ـ «اتفق فلاسفة العالم على أنه لم يقرع العالم ناموس أفضل من هذا الناموس المحمدي» وكل عقلاء الفلاسفة متفقون على أنه أكمل وأفضل النوع البشري، وأن جنس الرسل أفضل من جنس الفلاسفة المشاهير، ثم قد يزعمون أن الرسل والأنبياء حكماء كبار، وأن الفلاسفة الحكماء أنبياء صغار، وقد يجعلونهم صنفين. وليس هذا موضع شرح ذلك. فقد تكلمنا عليه في غير هذا الموضع.

وإنما الغرض: أن هؤلاء الأساطين من الفلاسفة والمتكلمين غاية ما يقولون: هذا القول، ونحن ذكرنا الأمر على وجه التقسيم العقلي الحاصر، لئلا يخرج عنه قسم، ليتبين أن المخالف لعلماء الحديث علماً وعملاً: إما جاهل وإما منافق، والمنافق جاهل وزيادة، كما سنبينه إن شاء الله. والجاهل هنا فيه شعبة نفاق، وإن كان لا يعلم بها فالمنكر لذلك جاهل منافق.

فقلنا: إن من زعم أنه وكبار طائفته أعلم من الرسل بالحقائق، وأحسن بياناً لها: فهذا زنديق منافق إذا أظهر الإيمان بهم باتفاق المؤمنين. وسيجيء الكلام معه.

وإن قال: إن الرسل كانوا أعظم علماً وبياناً، لكن هذه الحقائق لا يمكن علمها، أو لا يمكن بيانها مطلقاً، أو يمكن الأمرين للخاصة.

---

(١) الباطنية والقرامطة: جماعة من الزنادقة المفسدين قاموا في أزمنة مختلفة بثورات فوضوية وأمور فاسدة. وقد أشار ابن كثير إلى شيء من مخازيهم في تاريخه «البداية والنهاية» في مواضع متعددة منها (ص ٦١ ـ ٦٢ ج ١١).

قلنا: فحينئذ لا يمكنكم أنتم ما عجزت عنه الرسل من العلم والبيان.

إن قلتم: لا يمكن علمها.

قلنا: فأنتم وأكابركم لا يمكنكم علمها بطريق الأولى.

وإن قلتم: لا يمكنهم بيانها.

قلنا: فأنتم وأكابركم لا يمكنكم بيانها.

وإن قلتم: يمكن ذلك للخاصة دون العامة.

قلنا: فيمكن ذلك للخاصة من الرسل[1] دون عامتهم.

فإن ادعوا أنه لم يكن في خاصة أصحاب الرسل من يمكنهم فهم ذلك جعلوا السابقين الأولين دون المتأخرين في العلم والإيمان. وهذا من مقالات الزنادقة. لأنه قد جعل بعض الأمم الأوائل من اليونان والهند ونحوهم أكمل عقلاً وتحقيقاً للأمور الإلهية وللعادية[2] من هذه الأمة. فهذا من مقالات المنافقين الزنادقة. إذ المسلمون متفقون على أن هذه الأمة خير الأمم وأكملها، وأن أكمل هذه الأمة وأفضلها هم سابقوها.

وإذا سلم ذلك فأعلم الناس بالسابقين وأتبعهم لهم: هم أهل الحديث وأهل السنة. ولهذا قال الإمام أحمد في رسالة عبدوس بن مالك «أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة ضلالة. والسنة عندنا: آثار رسول الله ﷺ» والسنة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن، أي دلالات على معناه.

ولهذا ذكر العلماء: أن الرفض أساس الزندقة، وأن أول من ابتدع الرفض إنما كان منافقاً زنديقاً، وهو عبد الله بن سبأ، فإنه إذا قدح في السابقين الأولين[3] فقد قدح في نقل الرسالة، أو في فهمها، أو في اتباعها. فالرافضة تقدح تارة في علمهم بها[4] وتارة في اتباعهم لها، وتحيل ذلك على أهل البيت، وعلى المعصوم الذي ليس له وجود في الوجود.

والزنادقة من الفلاسفة والنصيرية وغيرهم: يقدحون تارة في النقل، وهو قول جهالهم: وتارة يقدحون في فهم الرسالة، وهو قول حذاقهم، كما يذهب إليه أكابر الفلاسفة والاتحادية ونحوهم. حتى كان التلمساني مرة مريضاً فدخل عليه شخص ومعه بعض طلبة الحديث، فأخذ يتكلم على قاعدته في الفكر: أنه حجاب، وأن الأمر مداره

(١) أي بيانها من الرسل لخاصة الناس دون عامتهم.
(٢) المتعلقة بالمعاد والبعث واليوم الآخر.
(٣) من المهاجرين والأنصار كأبي بكر وعمر وعثمان.
(٤) أي في علم السابقين بالرسالة.

على الكشف، وغرضه كشف الوجود المطلق[1]، فقال ذلك الطالب: فما معنى قول أم الدرداء «أفضل عمل أبي الدرداء: التفكر» فتبرم بدخول مثل هذه عليه، وقال للذي جاء به: كيف يدخل عليّ مثل هذا؟ ثم قال: أتدري يا بني ما مثل أبي الدرداء وأمثاله؟ مثلهم: مثل أقوام سمعوا كلاماً وحفظوه لنا، حتى نكون نحن الذين نفهمه ونعرف مراد صاحبه، ومثل بريد[2] حمل كتاباً من السلطان إلى نائبه أو نحو ذلك ـ فقد طال عهدي بالحكاية، حدثني بها الذي دخل عليه وهو ثقة يعرف ما يقول في هذا، وكان له في هذه الفنون جولان كثير.

وكذلك ابن سينا وغيره يذكر من التنقص بالصحابة ما ورثه عن أبيه وشيعته القرامطة، حتى تجدهم إذا ذكروا في آخر الفلسفة حاجة النوع الإنساني إلى الإمامة عرضوا بقول الرافضة الضلال، لكن أولئك [الرافضة] يصرحون من السب بأكثر مما يصرح به هؤلاء [الفلاسفة].

ولهذا تجد بين الرافضة والقرامطة والاتحادية اقتراناً واشتباهاً، وتجمعهم أمور:

منها: الطعن في خيار هذه الأمة، وفيما عليه أهل السنة والجماعة، وفيما استقر من أصول الملة وقواعد الدين، ويدعون باطناً امتازوا به واختصوا به عمن سواهم، ثم هم مع ذلك متلاعنون متباغضون مختلفون، كما رأيت وسمعت من ذلك ما لا يحصى، كما قال الله عن النصارى ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَسَوۡفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ [المائدة: ١٤] وقال عن اليهود ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗاۚ وَأَلۡقَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادٗاۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ [المائدة: ٦٤].

وكذلك المتكلمون المخلّطون الذين يكونون تارة مع المسلمين، وإن كانوا مبتدعين، وتارة مع الفلاسفة الصابئين، وتارة مع الكفار المشركين، وتارة يقابلون بين الطوائف وينتظرون لمن تكون الدائرة، وتارة يتحيرون بين الطوائف وهذه الطائفة الأخيرة قد كثرت في كثير ممن انتسب إلى الإسلام من العلماء والأمراء وغيرهم، لا سيما لما ظهر المشركون من الترك[3] على أرض الإسلام بالمشرق في أثناء المائة السابعة. وكان

(١) الذي هو وجود الحق والخلق عندهم بلا تعدد فيه ولا تميز.

(٢) البريد حامل الكتب والرسائل وناقلها من مكان إلى مكان.

(٣) يريد التتار تحت رياسة هولاكو وجنكيزخان ومنهم تيمورلنك.

كثير ممن ينتسب إلى الإسلام فيه من النفاق والردة ما أوجب تسليط المشركين وأهل الكتاب على بلاد المسلمين(١).

فتجد أبا عبد الله الرازي يطعن في دلالة الأدلة اللفظية على اليقين، وفي إفادة الأخبار للعلم(٢). وهذان هما مقدمتا الزندقة، كما قدمناه. ثم يعتمد فيما أقر به من أمور الإسلام على ما علم بالإضطرار من دين الإسلام، مثل العبادات والمحرمات الظاهرة: وكذلك الإقرار بمعاد الأجساد بعد الإطلاع على التفاسير والأحاديث ـ يجعل العلم بذلك مستفاداً من أمور كثيرة، فلا يعطل تعطيل الفلاسفة الصابئين ولا يقر إقرار الحنفاء العلماء المؤمنين، وكذلك الصحابة، وإن كان [الرازي] يقول بعدالتهم فيما نقلوه وبعلمهم في الجملة، لكن يزعم في مواضع: أنهم لم يعلموا شبهات الفلاسفة وما خاضوا فيه، إذ لم يجد مأثوراً عنهم التكلم بلغة الفلاسفة، ويجعل هذا حجة له في الرد على من زعم(٣).

وكذلك هذه المقالات لا تجدها إلا عند أجهل المتكلمين في العلم وأظْلِمَهم من هؤلاء المتكلمة والمتفلسفة والمتشيعة والاتحادية في الصحابة، مثل قول كثير من العلماء والمتأمرة(٤): أنا أشجع منهم، وإنهم لم يقتلوا مثل العدوّ الذي قاتلناه، ولا باشروا الحروب مباشرتنا، ولا ساسوا سياستنا، وهذا لا تجده إلا في أجهل الملوك وأظلمهم.

فإنه إن أراد استعمال نفس ألفاظهم، وما يتوصلون به إلى بيان مرادهم من المعاني لم يعلموه: فهذا لا يضرهم، إذ العلم بلغات الأمم ليس مما يجب على الرسل وأصحابهم، بل يجب منه ما لا يتم التبليغ إلا به، فالمتوسطون بينهم من التراجمة يعلمون لفظ كل منهما ومعناه، فإن كان المعنيان واحداً كالشمس والقمر، وإلا علموا ما بين المعنيين من الاجتماع والافتراق، فينقل لكل منهما مراد صاحبه، كما يصور المعاني ويبين ما بين المعنيين من التماثل والتشابه والتقارب.

فالصحابة كانوا يعلمون ما جاء به الرسول. وفيما جاء به بيان الحجة على بطلان كفر كل كافر، وبيان ذلك بقياس صحيح أحق وأحسن بياناً من مقاييس أولئك الكفار، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] أخبر سبحانه أن الكفار لا يأتونه بقياس عقلي لباطلهم إلا جاءه الله بالحق، وجاءه من البيان والدليل وضرب المثل بما هو أحسن تفسيراً وكشفاً وإيضاحاً للحق من قياسهم.

وجميع ما تقوله الصابئة والمتفلسفة وغيرهم من الكفار ـ من حكم أو دليل ـ يندرج

---

(١) من نصارى الإفرنج الذين استولوا على الشام وشواطىء مصر.

(٢) يعني أن ألفاظ الكتاب العزيز والأخبار النبوية لا تفيدان اليقين والعلم القطعي بصفات الله تعالى عند الرازي.

(٣) بياض بالأصل قدر ثلاث كلمات.

(٤) كذا بالأصل ولعله «الملوك والأمراء».

فيما علمه الصحابة. وهذه الآية ذكرها الله تعالى بعد قوله: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٠، ٣١] فبين أن من هجر القرآن فهو من أعداء الرسول، وأن هذه العداوة أمر لا بدّ منه، ولا مفرّ عنه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٧ ـ ٢٩].

والله تعالى قد أرسل نبيه محمداً ﷺ إلى جميع العالمين، وضرب الأمثال فيما أرسله به لجمعيهم، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٢٧] فأخبر أنه ضرب لجميع الناس في هذا القرآن من كل مثل.

ولا ريب أن الألفاظ في المخاطبات تكون بحسب الحاجات كالسلاح في المحاربات. فإذا كان عدو المسلمين ـ في تحصنهم وتسلحهم ـ على صفة غير الصفة التي كانت عليها فارس والروم: كان جهادهم بحسب ما توجبه الشريعة[1] التي مبناها على تحرّي ما هو لله أطوع وللعبد أنفع، وهو الأصلح في الدنيا والآخرة. وقد يكون الخبير بحروبهم أقدر على حربهم ممن ليس كذلك، لا لفضل قوته وشجاعته، ولكن لمجانسته لهم، كما يكون الأعجمي المتشبه بالعرب ـ وهم خيار العجم ـ أعلم بمخاطبة قومه الأعاجم من العربي، وكما يكون العربي المتشبه بالعجم ـ وهم أدنى العرب ـ أعلم بمخاطبة العرب من العجمي. فقد جاء في الحديث: «خيار عجمكم: المتشبهون بعربكم. وشرار عربكم: المتشبهون بعجمكم».

ولهذا لما حاصر النبي ﷺ الطائف رماهم بالمنجنيق، وقاتلهم قتالا لم يقاتل غيرهم مثله في المزاحفة، كيوم بدر وغيره، وكذلك لما حوصر المسلمون عام الخندق اتخذوا من الخندق ما لم يحتاجوا إليه في غير الحصار. وقيل: إن سلمان أشار عليهم بذلك، فسلموا ذلك له، لأنه طريق إلى فعل ما أمر الله به ورسوله.

وقد قررنا في قاعدة السنة والبدعة: أن البدعة في الدين هي ما لم يشرعه الله ورسوله، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب. فأما ما أمر به أمر إيجاب أو استحباب، وعلم الأمر به بالأدلة الشرعية: فهو من الدين الذي شرعه الله، وإن تنازع أولو الأمر في بعض ذلك. وسواء كان هذا مفعولاً على عهد النبي ﷺ أو لم يكن. فما فعل بعده بأمره ـ من قتال المرتدين والخوارج المارقين وفارس والروم والترك، وإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب وغير ذلك ـ هو من سنته. ولهذا كان عمر بن عبد العزيز

---

(١) من استعمال الآلات والعدد المناسبة لكل عصر. ففي هذا العصر طائرات وغواصات وخانقات من الأدخنة والأبخرة ونحوها، فيجب تعلمها وصنعها واستعمالها.

يقول: «سن رسول الله ﷺ سننا، الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله. ليس لأحد تغييرها ولا النظر في رأي من خالفها، من اهتدى بها فهو مهتد. ومن استنصر بها فهو منصور. ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين وَلاَّه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً».

فسنة خلفائه الراشدين: هي مما أمر الله به ورسوله، وعليه أدلة شرعية مفصلة ليس هذا موضعها.

فكما أن الله بيّن في كتابه مخاطبة أهل الكتاب، وإقامة الحجة عليهم بما بينه من أعلام رسالة محمد ﷺ، وبما في كتبهم من ذلك، وما حرّفوه وبدّلوه من دينهم، وصدّق بما جاءت به الرسل قبله حتى إذا سمع ذلك الكتابي العالم المنصف وجد ذلك كله من أبين الحجة وأقوم البرهان.

والمناظرة والمحاجة لا تنفع إلا مع العدل والإنصاف، وإلا فالظالم يجحد الحق الذي يعلمه، وهو المسفسط والمقرمط، أو يمتنع عن الاستماع والنظر في طريق العلم وهو المعرض عن النظر والإستدلال، فكما أن الإحساس الظاهر لا يحصل للمعرض ولا يقوم للجاحد، فكذلك الشهود الباطن لا يحصل للمعرض عن النظر والبحث، بل طالب العلم يجتهد في طلبه من طرقه. ولهذا سمي مجتهداً، كما يسمى المجتهد في العبادة وغيرها مجتهداً، كما قال بعض السلف «ما المجتهد فيكم إلا كاللاعب فيهم» وقال أبي بن كعب وابن مسعود «اقتصاد في سنة، خير من اجتهاد في بدعة» وقد قال النبي ﷺ «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»[1] وقال معاذ بن جبل، ويروى مرفوعاً وهو محفوظ عن معاذ «عليكم بالعلم. فإن تعليمه حسنة، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قربة» فجعل الباحث عن العلم مجاهداً في سبيل الله.

ولما كانت المحاجة لا تنفع إلا مع العدل، قال تعالى: ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦] فالظالم ليس علينا أن نجادله بالتي هي أحسن. وإذا حصل من مسلمة أهل الكتاب الذين علموا ما عندهم بلغتهم وترجموا لنا بالعربية انتفع بذلك في مناظرتهم ومخاطبتهم، كما كان عبد الله بن سلام وسلمان الفارسي وكعب الأحبار[2] وغيرهم يحدثون بما عندهم من العلم، وحينئذٍ

---

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث أبي هريرة وعمرو بن العاص رضي الله عنه. أفاده المنذري في مختصر سنن أبي داود.

(٢) لقد كان من إشاعة كعب الأحبار لأخبار وقصص وتواريخ بني إسرائيل أثر كبير في إفساد عقول ودين كثير من الناس لأنهم أخذوها بلا تمحيص.

يستشهد بما عندهم على موافقة ما جاء به الرسول، ويكون حجة عليهم من وجه وعلى غيرهم من وجه آخر، كما بيناه في موضعه.

والألفاظ العبرية تقارب العربية بعض المقاربة، كما تتقارب الأسماء في الاشتقاق الأكبر. وقد سمعت ألفاظ التوراة بالعبرية من مسلمة أهل الكتاب فوجدت اللغتين متقاربتين غاية التقارب، حتى صرت أفهم كثيراً من كلامهم العبري بمجرد المعرفة بالعربية.

والمعاني الصحيحة [في التوراة] إما مقاربة لمعاني القرآن أو مثلها أو بعينها وإن كان في القرآن من الألفاظ والمعاني خصائص عظيمة.

فإذا أراد المجادل منهم أن يذكر ما يطعن في القرآن بنقل أو عقل، مثل أن ينقل عما في كتبهم عن الأنبياء ما يخالف ما جاء به محمد ﷺ، أو خلاف ما ذكره الله في كتبهم، كزعمهم للنبي ﷺ أن الله أمرهم بتحميم(1) الزاني دون رجمه: أمكن للنبي ﷺ والمؤمنين أن يطلبوا التوراة ومن يقرأها بالعربية ويترجمها من ثقات التراجمة، كعبد الله بن سلام ونحوه، لما قال لحبرهم: «ارفع يديك عن آية الرجم» فإذا هي تلوح. ورجم النبي ﷺ الزانيين منهما، بعد أن أقام عليهم الحجة من كتابهم. وذلك أنه موافق لما أنزل الله عليه من الرجم، وقال «اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه» ولهذا قال ابن عباس في قوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَـٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] قال [ابن عباس]: محمد ﷺ، من النبيين الذين أسلموا، وهو لم يحكم إلا بما أنزل الله عليه، كما قال: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَـٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٩].

وكذلك يمكن أن يقرأ من نسخة مترجمة بالعربية قد ترجمها الثقات بالخط واللفظ العربيين يعلم بهما ما عندهم، بواسطة المترجمين الثقات من المسلمين، أو ممن يعلم خطهم(2) منا، كزيد بن ثابت ونحوه لما أمره النبي ﷺ أن يتعلم ذلك، والحديث معروف في السنن(3) وقد احتج به البخاري في (باب ترجمة الحاكم، وهل يجوز ترجمان؟) قال:

---

(1) تسويد وجه الزاني بالحمم وهو الفحم.

(2) يعني مع لغتهم.

(3) كالترمذي وقال حسن صحيح، وأخرجه أبو داود في كتاب «العلم» من سننه وأخرجه البخاري تعليقاً في كتاب «العلم» من صحيحه اهـ منذري.

وقال خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت «إن النبي أمره أن يتعلم كتاب اليهود، حتى كتب للنبي ﷺ، وأقرأته كتبهم إذا كتبوا إليه»(١)[١٨].

والمكاتبة بخطهم والمخاطبة بلغتهم: من جنس واحد، وإن كانا قد يجتمعان وقد ينفرد أحدهما عن الآخر، مثل كتابة اللفظ العربي بالخط العبري وغيره من خطوط الأعاجم، وكتابة اللفظ العجمي بالخط العربي، وقيل: يكتفي بذلك. ولهذا قال سبحانه: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣] فأمرنا أن نطلب منهم إحضار التوراة وتلاوتها إن كانوا صادقين في نقل ما يخالف ذلك، فإنهم كانوا ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨] و ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩] ويكذبون في كلامهم وكتابهم. فلهذا لا تقبل الترجمة إلا من ثقة.

فإذا احتج أحدهم على خلاف القرآن برواية عن الرسل المتقدمين، مثل الذي يروي عن موسى أنه قال: «تمسكوا بالسبت ما دامت السموات والأرض» أمكننا أن نقول لهم: في أي كتاب هذا؟ أحضروه. وقد علمنا أن هذا ليس في كتبهم وإنما هو مفترى مكذوب، وعندهم النبوات التي هي مئتان وعشرون، وكتاب المثنوي(٢) الذي معناه المثناة، وهي التي جعلها عبد الله بن عمرو فينا من أشراط الساعة، فقال: «لا تقوم الساعة حتى يقرأ فيهم بالمثناة، ليس أحد يغيّرها، قيل: وما المثناة؟ قال: ما استكتب من غير كتاب الله».

وكذلك إذا سئلوا عما في الكتاب من ذكر أسماء الله وصفاته لتقام الحجة عليهم وعلى غيرهم، بموافقة الأنبياء المتقدمين لمحمد ﷺ، فحرّفوا الكلم عن مواضعه: أمكن معرفة ذلك، كما تقدم.

وإن ذكروا حجة عقلية فهمت أيضاً مما في القرآن بردها إليه، مثل إنكارهم للنسخ بالعقل، حتى قالوا؛ لا ينسخ ما حرمه، ولا ينهى عما أمر به. فقال: تعالى: ﴿سَيَقُولُ

---

[١٨] أخرجه مسلم في الصلاة الحديث ١١٩، وأبو داود في الصلاة باب ٩٣.

---

(١) قال الحافظ في الفتح (ج ١٣ ص ١٤٨) قد وصله مطولاً في كتاب التاريخ ثم ساقه الحافظ بطوله.
(٢) يسمونه الآن «المشنى» أو التلمود، وهو كتاب مطول فيه أخبار الأحبار ومواعظهم وآراؤهم.

﴿ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢] قال البراء بن عازب ـ [كما] في الصحيحين ـ «هم اليهود» فقال سبحانه (لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم).

فذكر ما في النسخ من تعليق الأمر بالمشيئة الإلهية، ومن كون الأمر الثاني قد يكون أصلح وأنفع، فقوله: ﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢] بيان للأصلح الأنفع، وقوله: (من يشاء) رداً للأمر إلى المشيئة.

وعلى بعض ما في الآية اعتماد جميع المتكلمين حيث قالوا: التكليف إما تابع لمحض المشيئة، كما يقول قوم، أو تابع للمصلحة، كما يقول قوم، وعلى التقديرين فهو جائز.

ثم إنه سبحانه بيّن وقوع النسخ بتحريم الحلال في التوراة، بأنه أحلّ لإسرائيل أشياء ثم حرمها في التوراة، وأن هذا كان تحليلاً شرعياً بخطاب، لم يكونوا استباحوه بمجرد البقاء على الأصل، حتى لا يكون رفعه نسخاً، كما يدعيه قوم منهم، وأمر بطلب التوراة في ذلك، وهكذا وجدناه فيها، كما حدثنا بذلك مُسْلِمة أهل الكتاب في غير موضع.

وهكذا مناظرة الصابئة الفلاسفة والمشركين ونحوهم، فإن الصابئي الفيلسوف إذا ذكر ما عند قدماء الصابئة الفلاسفة من الكلام الذي عرّب وترجم بالعربية وذكره إما صِرفاً وإما على الوجه الذي تصرف فيه متأخروهم بزيادة أو نقصان، وبسط واختصار، ورد بعضه وإتيان بمعانٍ أخر، ليست فيه ونحو ذلك ـ فإن ذكر ما لا يتعلق بالدين، مثل مسائل الطب والحساب المحض التي يذكرون فيها ذلك، وكتب من أخذ عنهم، مثل: محمد بن زكريا الرازي وابن سينا ونحوهم من الزنادقة الأطباء ما غايته: انتفاع بآثار الكفار والمنافقين في أمور الدنيا، فهذا جائز. كما يجوز السكنى في ديارهم، ولبس ثيابهم وسلاحهم، وكما تجوز معاملتهم على الأرض، كما عامل النبي ﷺ يهود خيبر، وكما استأجر النبي ﷺ هو وأبو بكر لما خرجا من مكة مهاجرين ابن أُريقط ـ رجلاً من بني الدِّيل ـ هادياً خريتاً، والخريت الماهر بالهداية، وائتمناه على نفسيهما ودوابهما، وواعداه غار ثور صبح ثالثة، وكانت خزاعة[1] عَيْبةُ نصح رسول الله ﷺ وكافرهم، وكان يقبل نصحهم. وكل هذا في الصحيحين، وكان أبو طالب ينصر النبي ﷺ ويذب عنه مع شركه وهذا كثير.

فإن المشركين وأهل الكتاب فيهم المؤتمن، كما قال تعالى: ﴿۞ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ

(١) قبيلة تسكن مر الظهران بضواحي مكة، وكونهم عيبة نصح لرسول الله ﷺ كناية عن إخلاصهم له، كأنهم حقائب مملوءة بالنصح له.

﴿عَلَيۡهِ قَآئِمٗاۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لَيۡسَ عَلَيۡنَا فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٞ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٥] ولهذا جاز ائتمان أحدهم على المال، وجاز أن يستطب المسلم الكافر إذا كان ثقة، نص على ذلك الأئمة كأحمد وغيره، إذ ذلك من قبول خبرهم فيما يعلمونه من أمر الدنيا وائتمان لهم على ذلك، وهو جَائز إذا لم يكن فيه مفسدة راجحة، مثل ولايته على المسلمين وعلوه عليهم[١] ونحو ذلك.

فأخذ علم الطب من كتبهم مثل الاستدلال بالكافر على الطريق واستطبابه بل هذا أحسن. لأن كتبهم لم يكتبوها لمعين من المسلمين حتى تدخل فيها الخيانة وليس هناك حاجة إلى أحد منهم بالخيانة، بل هي مجرد انتفاع بآثارهم، كالملابس والمساكن والمزارع والسلاح ونحو ذلك.

وإن ذكروا[٢] ما يتعلق بالدين فإن نقلوه عن الأنبياء كانوا فيه كأهل الكتاب وأسوأ حالاً، وإن أحالوا معرفته على القياس العقلي فإن وافق ما في القرآن فهو حق، وإن خالفه ففي القرآن بيان بطلانه بالأمثال المضروبة، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأۡتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] ففي القرآن الحق، والقياس البين الذي يبين بطلان ما جاؤوا به من القياس، وإن كان ما يذكرونه مجملاً فيه الحق، وهو الغالب على الصابئة المبدّلين، مثل ارسطو وأتباعه وعلى من اتبعهم من الآخرين قبل الحق ورد الباطل، والحق من ذلك لا يكون بيان صفة الحق فيه كبيان صفة الحق في القرآن. فالأمر في هذا موقوف على معرفة القرآن ومعانيه وتفسيره وترجمته.

والترجمة والتفسير ثلاث طبقات:

أحدها: ترجمة مجرد اللفظ، مثل نقل اللفظ بلفظ مرادف، ففي هذه الترجمة تريد أن تعرف أن الذي يُعنى بهذا اللفظ عند هؤلاء هو بعينه الذي يعنى باللفظ عند هؤلاء. فهذا علم نافع. إذ كثير من الناس يقيد المعنى باللفظ، فلا يجرده عن اللفظين جميعاً.

والثاني: ترجمة المعنى وبيانه، بأن يصور المعنى للمخاطب، فتصوير المعنى له وتفهيمه إياه قدر زائد على ترجمة اللفظ، كما يشرح للعربي كتاباً عربياً قد سمع ألفاظه العربية، لكنه لم يتصور معانيه ولا فهمها، وتصوير المعنى يكون بذكر عينه أو نظيره، إذ هو تركيب صفات من مفردات يفهمها المخاطب يكون ذلك المركبُ صور ذلك المعنى، إما تحديداً وإما تقريباً.

الدرجة الثالثة: بيان صحة ذلك وتحقيقة بذكر الدليل والقياس الذي يحقق

---

(١) مثلان للمنفي لا للنفي، إذ فيهما مفسدة عظيمة وشر كبير بإذلال المسلمين، وتوهين أمرهم.
(٢) أي الصابئة الفلاسفة.

ذلك المعنى، إما بدليل مجرد وإما بدليل يبين علة وجوده.

وهنا قد يحتاج إلى ضرب أمثلة ومقاييس تفيده التصديق بذلك المعنى، كما يحتاج في الدرجة الثانية إلى أمثلة تصور له ذلك المعنى. وقد يكون نفس تصوره مفيداً للعلم بصدقه. وإذا كفى تصور معناه في التصديق به لم يحتج إلى قياس ومثل ودليل آخر.

فإذا عُرف القرآن هذه المعرفة: فالكلام الذي يوافقه أو يخالفه من كلام أهل الكتاب والصابئين والمشركين لا بد فيه من الترجمة للفظ والمعنى أيضاً وحينئذٍ فالقرآن فيه تفصيل كل شيء، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي ٱلْأَلْبَٰبِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١] وقال: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٩٨].

ومعلوم أن الأمة مأمورة بتبليغ القرآن لفظه ومعناه، كما أُمر بذلك الرسول ولا يكون تبليغ رسالة الله إلا كذلك، وأن تبليغه إلى العجم قد يحتاج إلى ترجمة لهم، فيترجم لهم بحسب الإمكان. والترجمة قد تحتاج إلى ضرب أمثال لتصوير المعاني، فيكون ذلك من تمام الترجمة.

وإذا كان من المعلوم: أن أكثر المسلمين، بل أكثر المنتسبين منهم إلى العلم، لا يقومون بترجمة القرآن وتفسيره وبيانه فلأن يعجز غيرهم عن ترجمة ما عنده وبيانه أولى بذلك. لأن عقل المسلمين أكمل، وكتابهم أقوم قيلاً، وأحسن حديثاً، ولغتهم أوسع، لاسيما إذا كانت تلك المعاني غير محققة، بل فيها باطل كثير. فإن ترجمة المعاني الباطلة وتصويرها صعب. لأنه ليس لها نظير من الحق من كل وجه.

فإذا سئلنا عن كلام يقولونه: هل هو حق أو باطل؟ ومن أين يتبين الحق فيه والباطل؟

قلنا: من القول بالحجة والدليل، كما كان المشركون وأهل الكتاب يسألون رسول الله ﷺ عن مسائل، أو يناظرونه، وكما كانت الأمم تجادل رسلها. إذ كثير من الناس يدّعي موافقة الشريعة للفلسفة.

مثال ذلك: إذا ذكروا[1] العقول العَشرة، والنفوس التسعة، وقالوا: إن العقل الأول هو الصادر الأول عن الواجب بذاته، وإنه من لوازم ذاته ومعلول له، وكذلك الثاني عن الأول، وإن لكل فلك عقلاً ونفساً.

---

(١) أي مقلدة فلاسفة اليونان.

قيل: قولكم «عقل ونفس» لغة لكم، فلا بد من ترجمتها، وإن كان اللفظ عربياً فلا بد من ترجمة المعنى.

فيقولون: العقل هو الروح المجردة عن المادة، وهي[1] الجسد وعلائقها، سموه عقلاً، ويسمونه مفارقاً، ويسمون تلك المفارقات للمواد لأنها مفارقة للأجساد، كما أن روح الإنسان إذا فارقت جسده كانت مفارقة للمادة التي هي الجسد، والنفس هي الروح المدبرة للجسم، مثل نفس الإنسان إذا كانت في جسمه، فمتى كانت في الجسم كانت محركة له. فإذا فارقته صارت عقلاً محضاً، أي يعقل العلوم من غير تحريك بشيء من الأجسام، فهذه العقول والنفوس.

وهذا الذي ذكرناه من أحسن الترجمة عن معنى العقل والنفس، وأكثرهم لا يحصلون ذلك.

قالوا: وأثبتنا لكل فلك نفساً لأن الحركة اختيارية، فلا تكون إلا لنفس، ولكل نفس عقلاً لأن العقل كامل لا يحتاج إلى حركة، والمتحرك يطلب الكمال فلا بد أن يكون فوقه ما يشبّه به، وما يكون علة له. ولهذا كانت حركة أنفسنا للتشبه بما فوقنا من العقول. وكل ذلك تشبه بواجب الوجود بحسب الإمكان.

والأول لا يصدر عنه إلا عقل. لأن النفس تقتضي جسماً، والجسم فيه كثرة والصادر عنه لا يكون إلا واحداً. ولهم في الصدور اختلاف كثير ليس هذا موضعه.

قيل لهم: أما إثباتكم أن في السماء أرواحاً: فهذا يشبه ما في القرآن وغيره من كتب الله، ولكن ليست هي الملائكة، كما يقول الذين يزعمون منكم أنهم آمنوا بما أنزل على الرسول وما أنزل من قبله، ويقولون: ما أردنا إلا الإحسان والتوفيق بين الشريعة والفلسفة، فإنهم قالوا: العقول والنفوس عند الفلاسفة هي الملائكة عند الأنبياء، وليس كذلك، لكن تشبهها من بعض الوجوه، فإن اسم الملائكة والملك يتضمن أنهم رسل الله، كما قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فاطر: ١] وكما قال (والمرسلات عُرفاً) فالملائكة رسل الله في تنفيذ أمره الكوني الذي يدبر به السموات والأرض، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١] وكما قال: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] وأمره الديني الذي تنزل به الملائكة، فإنه قال: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ﴾

(١) أي المادة.

[النحل: ٢] وقال تعالى: ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١] وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥].

وملائكة الله لا يحصي عددهم إلا الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا ۙ وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۙ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ۚ وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٣١]

وقيل لهم: الذي في الكتاب والسنة، من ذكر الملائكة وكثرتهم، أمر لا يحصر، حتى قال النبي ﷺ: «اطت السماء وحُقَّ لها أن تئط ما فيها موضع أربع أصابع إلا ملك قائم أو قاعد أو راكع أو ساجد»[١] وقال الله: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ ۚ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الشورى: ٥].

فمن جعلهم عشرة أو تسعة عشر، أو زعم أن التسعة عشر الذين على سَقَر: هم العقول والنفوس؛ فهذا من جهله بما جاء عن الله ورسوله، وضلاله في ذلك بيِّن، إذ لم تنفق الأسماء في صفة المسمى ولا في قدره، كما تكون الألفاظ المترادفة. وإنما اتفق المسميان في كون كل منهما روحاً متعلقاً بالسموات. وهذا من بعض صفات ملائكة السموات، فالذي أثبتوه [هو] بعض الصفات لبعض الملائكة، وهو بالنسبة إلى الملائكة وصفاتهم وأقدارهم وأعدادهم في غاية القلة أقل مما يؤمن به السامرة[٢] من الأنبياء بالنسبة إلى الأنبياء، إذ هم لا يؤمنون بنبي بعد موسى ويوشع.

كيف؟ وهم[٣] لم يثبتوا للملائكة من الصفة إلا مجرد ما علموه من نفوسهم مجرد العلم للعقول، والحركة الإرادية للنفوس.

ومن المعلوم أن الملائكة لهم من العلوم والأحوال والإرادات والأعمال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال، ووصفهم في القرآن بالتسبيح والعبادة لله أكثر من أن يذكر هنا، كما ذكر تعالى في خطابه للملائكة وأمره لهم بالسجود لآدم، وقوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ ۩﴾ [فصلت: ٣٨]

---

(١) رواه أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث أبي ذر بنحوه. وقال الترمذي حسن غريب. ويروى عن أبي ذر موقوفاً اهـ من تفسير ابن كثير عند قوله تعالى: **﴿وما يعلم جنود ربك إلا هو﴾** من سورة المدثر.

(٢) فرقة من اليهود لهم توراة وشرائع خلاف ما عند جمهور اليهود.

(٣) أي مقلدة الفلاسفة.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ۩﴾ [آل عمران: ٢٠٦] وقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ ۞ وَمَن يَقُلۡ مِنۡهُمۡ إِنِّيٓ إِلَٰهٞ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجۡزِيهِ جَهَنَّمَۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٩] وقوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] وقوله تعالى: ﴿إِذۡ تَقُولُ لِلۡمُؤۡمِنِينَ أَلَن يَكۡفِيَكُمۡ أَن يُمِدَّكُمۡ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ بَلَىٰٓۚ إِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأۡتُوكُم مِّن فَوۡرِهِمۡ هَٰذَا يُمۡدِدۡكُمۡ رَبُّكُم بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤، ١٢٥] وقوله تعالى: ﴿إِذۡ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمۡ فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ سَأُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ فَٱضۡرِبُواْ فَوۡقَ ٱلۡأَعۡنَاقِ وَٱضۡرِبُواْ مِنۡهُمۡ كُلَّ بَنَانٖ﴾ [الأنفال: ١٢] وقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٤٠] وقال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا﴾ [الأحزاب: ٤٠] وقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَضۡرِبُونَ وُجُوهَهُمۡ وَأَدۡبَٰرَهُمۡ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ﴾ [الأنفال: ٥٠] وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمُ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَبۡشِرُواْ بِٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمۡ تُوعَدُونَ﴾ [فصلت: ٣٠] وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۖ وَيُرۡسِلُ عَلَيۡكُمۡ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا وَهُمۡ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١] وقوله تعالى: ﴿۞ قُلۡ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلۡمَوۡتِ ٱلَّذِي وُكِّلَ بِكُمۡ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ تُرۡجَعُونَ﴾ [السجدة: ١١] وقوله تعالى: ﴿فِي صُحُفٖ مُّكَرَّمَةٖ مَّرۡفُوعَةٖ مُّطَهَّرَةِۭ بِأَيۡدِي سَفَرَةٖ كِرَامِۭ بَرَرَةٖ﴾ [عبس: ١٣ ـ ١٦] وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيۡكُمۡ لَحَٰفِظِينَ كِرَامٗا كَٰتِبِينَ يَعۡلَمُونَ مَا تَفۡعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠ ـ ١٢] وقوله تعالى: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥۚ قُلۡ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُمۖ بَلۡ أَنتُم بَشَرٞ مِّمَّنۡ خَلَقَۚ يَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَاۖ وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [ق: ١٨]

وقوله تعالى: ﴿وَالصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا فَالزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا فَالتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ١ ـ ٣] وقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصافات: ١٤٩ ـ ١٦٥].

وفي الصحيحين عن جابر بن سمرة عن النبي ﷺ قال: «ألا تَصُفُّون كما تصف الملائكة عند ربها؟ قالوا: وكيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: يتمون الصف الأول، ويتراصون في الصف»[١٩] وفي الصحيحين عن قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة في حديث المعراج عن النبي ﷺ ـ لما ذكر صعوده إلى السماء السابعة ـ قال: «فرفع لي البيت المعمور، فسألت جبريل؟ فقال: هذا البيت المعمور، يصلي فيه كل يوم سبعون ألف ملك، إذا خرجوا لم يعودوا آخر ما عليهم»[٢٠] وقال البخاري: وقال همام عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أمَّن القارىء فأمِّنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»[٢١] وفي الرواية الأخرى في الصحيحين إذا قال: «آمين، فإن الملائكة في السماء تقول: آمين»[٢٢] وفي الصحيح أيضاً عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهم ربنا ولك الحمد فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه» وفي الصحيح عن عروة عن عائشة زوج النبي ﷺ: أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الملائكة تنزل في العنان ـ وهو السحاب ـ فتذكر الأمر قضي في السماء، فتسترق الشياطين السمع، فتسمعه فتوحيه إلى الكهان، فيكذبون معها مائة كذبة من عند أنفسهم»[٢٣] وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إن لله ملائكة سيارة فضلاء، يتبعون مجالس الذكر. **فإذا وجدوا مجلساً فيه ذكر** قعدوا معهم، وحَفَّ بعضهم بعضاً بأجنحتهم، حتى يملؤا ما بينهم وبين السماء الدنيا، فإذا تفرقوا عرجوا وصعدوا إلى السماء، فيسألهم الله ـ وهو أعلم ـ من أين جئتم؟ فيقولون: جئنا من عند عباد لك في الأرض يسبحونك ويكبرونك ويهللونك ويحمدونك ويسألونك. قال: وما يسألوني؟ قالوا: يسألونك جنتك. قال: وهل رأوا

---

[١٩] أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق باب ٦، ومناقب الأنصار باب ٤٢، ومسلم في الإيمان الحديث ٢٥٩ ـ ٢٦٤.

[٢٠] أخرجه البخاري في الأذان ١١١، ١١٣.

[٢١] أخرجه البخاري في الأذان ١١٢، ومسلم في الصلاة ٧٤ ـ ٧٦.

[٢٢] أخرجه البخاري في الأذان ١٢٥.

[٢٣] أخرجه البخاري في بدء الخلق ٦.

جنتي؟ قالوا: لا، أي رب، قال: فكيف لو رأوا جنتي؟ قالوا: ويستجيرونك. قال: وممَّ يستجيرونني؟ قالوا: من نارك. قال: وهل رأوا ناري؟ قالوا: يا رب لا. قال: فكيف لو رأوا ناري؟ قالوا: ويستغفرونك. قال فيقول: قد غفرت لهم، وأعطيتهم ما سألوا، وأجرتهم مما استجاروا. قال يقولون: رب فيهم فلان عبد خطاء، إنما مر فجلس معهم. قال فيقول: وله قد غفرت، هم القوم لا يشقى بهم جليسهم»[٢٤]. وفي الصحيحين عن عروة عن عائشة حدثته: أنها قالت للنبي ﷺ: «هل أتى عليك يوم كان أشد من يوم أحد؟ قال: لقد لقيت من قومك ما لقيت. وكان أشد ما لقيت منهم يوم العقبة، إذ عرضت نفسي على ابن عبد يا ليل بن عبد كلال، فلم يجبني إلى ما أردت، فانطلقت وأنا مهموم على وجهي، فلم أستفق إلا وأنا بقَرْن الثعالب، فرفعت رأسي، فإذا أنا بسحابة قد أظلتني، فنظرت فإذا فيها جبريل، فناداني، فقال: إن الله قد سمع قول قومك لك وما ردوا عليك، وقد بعث الله إليك ملك الجبال لتأمره بما شئت فيهم، فناداني ملك الجبال، فسلم عليّ، ثم قال: يا محمد، فقال ذلك فيما شئت، إن شئت أن أطبق عليهم الأخشبين(١) فقال النبي ﷺ: بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله وحده لا يشرك به شيئاً»[٢٥].

وأمثال هذه الأحاديث الصحاح مما فيها ذكر الملائكة الذين في السموات وملائكة الهواء والجبال وغير ذلك كثيرة.

وكذلك الملائكة المتصرفون في أمور بني آدم، مثل قوله ﷺ في الحديث المتفق عليه، حديث الصادق(٢) المصدوق، إذ يقول: «ثم يبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات، فيقال: اكتب رزقه وأجله وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح»[٢٦] وفي الصحيح حديث البراءَ بن عازب قال: قال النبي ﷺ لحسان: «اهجهم ـ أو هاجهم ـ وجبريل معك»[٢٧] وفي الصحيح أيضاً أن النبي ﷺ قال له: «أجب عني، اللهم أيده بروح القدس»[٢٨] وفي

---

[٢٤] أخرجه مسلم في الذكر ٢٥.
[٢٥] أخرجه البخاري في بدء الخلق ٧، ومسلم في الجهاد ١١١.
[٢٦] أخرجه البخاري في بدء الخلق ٦.
[٢٧] أخرجه مسلم في فضائل الصحابة ١٥٣.
[٢٨] أخرجه البخاري في الصلاة ٦٨، بدء الخلق ٦، ومسلم في فضائل الصحابة ١٥١، ١٥٢، ١٥٧.

---

(١) الأخشبان: جبلان بمكة الشرقي أبو قبيس والغربي قيقعان المسمى الآن بجبل الهندي. هذا قول والقول الآخر أنه الجبل الأحمر المشرف على قيقعان. انظر فتح الباري (ج ٦ ص ٢٢٤) أميرية. و (ج ٦ ص ١٩٨) طبعة الخشاب وقال الحافظ: ورواه الطبراني فقال: «يا محمد، إن الله بعثني إليك، وأنا ملك الجبال، لتأمـ ـي بأمرك فيما شئت» «النهاية» لابن الأثير و«معجم البلدان» لياقوت وكتبه سليمان الصنيع.

(٢) يعني حديث ابن مسعود إذ يقول: «حدثني الصادق المصدوق» يعني النبي ﷺ «أن أحدكم خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ـ الحديث».

الصحيح عن أنس قال: «كأني أنظر إلى غبار ساطع في سكة بني غَنْم موكب جبريل»[٢٩] وفي الصحيحين عن عائشة: أن الحرث بن هشام قال: «يا رسول الله، كيف يأتيك الوحي؟ قال: أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده عليّ، فيفصم عني وقد وعيت ما قال، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً، فيكلمني، فأعي ما يقول»[٣٠].

وإتيان جبريل إلى النبي ﷺ تارة في صورة أعرابي، وتارة في صورة دِحيْة الكلبي، ومخاطبته وإقراؤه إياه كثيراً أعظم من أن يذكر هنا.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر والعصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم، ربهم ـ وهو أعلم بهم ـ كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون»[٣١] وفي الصحيحين عن عائشة قالت: «حشوت للنبي ﷺ وسادة فيها تماثيل، كأنها نُمْرقة، فجاء فقام، وجعل يتغير وجهه، فقلت: ما لنا يا رسول الله؟ قال: ما بال هذه الوسادة؟ قالت: وسادة جعلتها لك لتضطجع عليها، قال: أما علمت أن الملائكةَ لا تدخل بيتاً فيه صورة، إن من صنع الصور يعذب يوم القيامة يقال: أحيوا ما خلقتم»[٣٢] وفي الصحيحين عن ابن عباس قال: سمعت أبا طلحة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة تماثيل»[٣٣] وكذلك في الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال: «وعد النبي ﷺ جبريل، فقال: إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة»[٣٤] وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «قال إن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه الذي صلى فيه: اللهم اغفر له اللهم ارحمه، ما لم يحدث»[٣٥].

وأمثال هذه النصوص، التي يذكر فيها من أصناف الملائكة وأوصافهم وأفعالهم ما يمنع أن تكون على ما يذكرونه من العقول والنفوس، أو أن يكون جبريل هو العقل الفعال، وتكون ملائكة الآدميين هي القوى الصالحة والشياطين هي القوى الفاسدة، كما يزعم هؤلاء.

وأيضاً فزعمهم أن العقول والنفوس ـ التي جعلوها الملائكة، وزعموا أنها معلوة عن الله صادرة عن ذاته صدور المعلول عن علته ـ هو قول بتولدها عن الله وأن الله ولد

---

[٢٩] أخرجه البخاري في بدء الخلق ٦، والمغازي ٣٠.
[٣٠] أخرجه البخاري في بدء الوحي ٢، وبدء الخلق ٦، ومسلم في الفضائل ٨٧.
[٣١] أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة ١٧، ومسلم في المساجد ٢١٠.
[٣٢] أخرجه البخاري في بدء الخلق ٧.
[٣٣] أخرجه البخاري في بدء الخلق ٧، ١٧، ومسلم في اللباس ٨١، ٨٢، ٨٣.
[٣٤] أخرجه البخاري في بدء الخلق ٧، ١٧، والمغازي ١٢، واللباس ٨٨، ٩٤، ومسلم في اللباس ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤.
[٣٥] أخرجه في الصلاة ٦١، والبيوع ٤٩.

الملائكة. وهذا مما رده الله ونزه نفسه عنه، وكذب قائله، وبين كذبه بقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣ ـ ٤] وقال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ فَأْتُوا بِكِتَٰبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الصافات: ١٥١ ـ ١٥٧] وبقوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَٰتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَٰنَهُ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[1] [الأنعام: ١٠٠] وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] وقال تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢] وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٨٨ ـ ٩٥].

فأخبر أنهم معبدون، أي مذللون مصرفون مدينون مقهورون ليسوا كالمعلول المتولد تولداً لازماً لا يتصور أن يتغير عن ذلك. وأخبر أنهم عباد لله، لا يشبهون به كما يشبه المعلول بالعلة، والولد بالوالد، كما يزعمه هؤلاء الصابئون. وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُ بَل لَّهُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَٰنِتُونَ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٦، ١١٧] فأخبر أنه يقضي كل شيء بقوله: «كن» لا بالتولد المعلول عنه.

ولذلك قال سبحانه: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَٰتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَٰنَهُ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠، ١٠١].

فأخبر أن التولد لا يكون إلا عن أصلين، كما تكون النتيجة عن مقدمتين وكذلك سائر المعلولات المعلومة لا يحدث المعلول إلا باقتران ما تتم به العلة. فأما الشيء الواحد وحده فلا يكون علة ولا والداً قط، لا يكون شيئاً في هذا العالم إلا عن أصلين، ولو أنهما الفاعل والقابل، كالنار والحطب والشمس والأرض، فأما الواحد وحده فلا يصدر عنه شيء ولا يتولد.

فبيّن القرآن أنهم أخطأوا طريق القياس في العلة والتولد حيث جعلوا العالم يصدر عنه

(١) أي نسبوا واختلقوا له كفراً وبهتاناً.

بالتعليل والتولد. وكذلك قال: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات: ٤٩] خلاف قولهم: إن الصادر عنه واحد. وهذا وفاء بما ذكره الله تعالى من قوله: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] إذ قد تكفل بذلك في حق كل من خرج عن اتباع الرسول، فقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] [فذكر] الوحدانية والرسالة إلى قوله: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٧ ـ ٢٩] فكل من خرج من اتباع الرسول فهو ظالم بحسب ذلك. والمبتدع ظالم بقدر ما خالف من سنته: ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولًا وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَٰذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٩ ـ ٣٣].

وهؤلاء الصابئة قد أتوا بمثلٍ، وهو قولهم: «الواحد لا يصدر عنه ويتولد عنه إلا واحد، والرب واحد فلا يصدر عنه إلا واحد يتولد عنه» فأتى الله بالحق وأحسن تفسيراً، وبين أن الواحد لا يصدر عنه شيء، ولا يتولد عنه شيء أصلاً، وأنه لم يتولد عنه شيء ولم يصدر عنه شيء. ولكن خلق كل شيء خلقاً، وأنه خلق من كل شيء زوجين اثنين. ولهذا قال مجاهد ـ وذكره البخاري في صحيحه ـ في الشفع والوتر: «أن الشفع هو الخلق، فكل مخلوق له نظير، والوتر هو الله الذي لا شبيه له» فقال: (أنّى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة؟) وذلك أن الآثار الصادرة عن العلل والمتولدات في الموجودات لا بد فيها من شيئين، أحدهما يكون كالأب. والآخر: يكون كالأم القابلة. وقد يسمون ذلك الفاعل والقابل كالشمس مع الأرض، والنار مع الحطب، فأما صدور شيء واحد عن شيء واحد، فهذا لا وجود له في الوجود أصلاً.

وأما تشبيههم ذلك بالشعاع مع الشمس، وبالصوت كالطنين مع الحركة والنقر فهو أيضاً حجة لله ورسوله والمؤمنين عليهم وذلك: أن الشعاع إن أريد به نفس ما يقوم بالشمس: فذلك صفة من صفاتها، وصفات الخالق ليست مخلوقة، ولا هي من العالم الذي فيه الكلام.

وإن أريد بالشعاع ما ينعكس على الأرض: فذلك لا بد فيه من شيئين، وهو الشمس التي تجري مجرى الأب الفاعل، والأرض التي تجري مجرى الأم القابلة، وهي الصاحبة للشمس.

وكذلك الصوت لا يتولد إلا عن جسمين يقرع أحدهما الآخر، أو يقلع عنه فيتولد

الصوت الموجود في أجسام العالم عن أصلين يقرع أحدهما الآخر أو يقلع عنه.

فمهما احتجوا به من القياس، فالذي جاء الله به هو الحق وأحسن تفسيراً، وأحسن بياناً وإيضاحاً للحق وكشفاً له.

وأيضاً فجعلها علة تامة لما يحبها، ومؤكدة له، وموجبة له حتى يجعلونها مبادئنا، ويجعلونها لنا كالآباء والأمهات، وربما جعلوا العقل هو الأب، والنفس هي الأم. وربما قال بعضهم: الوالدان العقل والطبيعة، كما قال [ابن عربي] صاحب «الفصوص» في قول نوح (اغفر لي ولوالديّ) أي من كنت نتيجة عنهما، وهما العقل والطبيعة. وحتى يسمونها الأرباب والآلهة الصغرى، ويعبدونها. وهو كفرٌ مخالف لما جاءت به الرسل.

وبهذا وصف بعض السلف الصابئة بأنهم يعبدون الملائكة. وكذلك في الكتب المعربة عن قدمائهم: أنهم كانوا يسمونها الآلهة والأرباب الصغرى، كما كانوا يعبدون الكواكب أيضاً. والقرآن ينفي أن تكون أرباباً، أو أن تكون آلهة، ويكون لها غير ما للرسول الذي لا يفعل إلا بعد أمر مُرسِله، ولا يشفع إلا بعد أن يؤذن له في الشفاعة. وقد رد الله ذلك على من زعمه من العرب والروم وغيرهم من الأمم، فقاله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠] وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٧] وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣].

وقد تقدم بعض الأحاديث في صعق الملائكة إذا قضى الله بالأمر الكوني أو بالوحي الديني.

وقال تعالى: ﴿۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦] وقال تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ الآية وقال تعالى: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ۖ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤] وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٦ ـ ٥٧] نزلت الآية في الذين يدعون الملائكة والنبيين.

واستقصاء القول في ذلك ليس هذا موضعه.

فإن الله سبحانه بعث محمداً ﷺ بجوامع الكلم. فالكلم التي في القرآن جامعة محيطة كُلّية عامة لما كان متفرقاً منتشراً في كلام غيره. ثم إنه يسمي كل شيء بما يدل على صفته المناسبة للحكم المذكور المبين، وما يبين وجه دلالته.

فإن تنزيهه نفسه عن الولد والولادة واتخاذ الولد: أعم وأقوم من نفيه بلفظ العلة. فإن العلة أصلها التغيير، كالمرض الذي يحيل البدن عن صحته، والعليل ضد الصّحيح. وقد قيل: إنه لا يقال «معلول» إلا في الشرب، يقال: شرب الماء عَلاً بعد نَهَل وعللته إذا سقيته مرة ثانية.

وأما استعمال اسم «العلة» في الموجب للشيء أو المقتضي له فهو من عرف أهل الكلام، وهي ـ وإن كان بينهما وبين العلة اللغوية مناسبة من جهة التغيير ـ فالمناسبة في لفظ «التولد» أظهر. ولهذا كان في الخطاب أشهر. يقول الناس: هذا الأمر يتولد عنه كذا، وهذا يُوَلِّد كذا، وقد تولد عن ذلك الأمر كيت وكيت، لكل سبب اقتضى مسبباً من الأقوال والأعمال، حتى أهل الطبائع يقولون: «الأركان والمولدات» يريدون ما يتولد عن الأصول الأربعة: التراب والماء والهواء والنار من معدن ونبات وحيوان.

فنفيه سبحانه عن نفسه أن يلد شيئاً اقتضى أن لا يتولد عنه شيء، ونفيه أن يتخذ ولداً يقتضي أنه لم يفعل ذلك بشيء من خلقه على سبيل التكريم، وأن العباد لا يصلح أن يتخذ شيئاً منهم بمنزلة الولد. وهذا يبطل دعوى من يدعي مثل ذلك في المسيح وغيره، ومن يقول: «نحن أبناء الله» ومن يقول: الفلسفة هي التشبه بالاله. فإن الولد يكون من جنس والده ويكون نظيراً له، وإن كان فرعاً له. ولهذا كان هؤلاء القائلون بهذه المعاني من أعظم الخلق قولاً بالتشبيه والتمثيل، وجعل الانداد له والعدل والتسوية. ولهذا كان الفلاسفة الذين يقولون بصدور العقول والنفوس عنه على وجه التولد والتعليل يجعلونها له أنداداً، ويتخذونها آلهة وأرباباً، بل قد لا يعبدون إلا إياها، ولا يدعون سواها، ويجعلونها هي المبدعة لما سواها مما تحتها.

فالحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك. و ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَـدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾[1] [الفرقان: ١، ٢].

فإن هؤلاء جعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم و «الجن» قد قيل: إنه يعم الملائكة، كما قيل في قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ۚ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [الصافات: ١٥٨] وإن كان قد قيل في سبب ذلك: زعم بعض مشركي العرب: إن الله صاهر إلى الجن فولدت الملائكة. فقد كانوا يعبدون الملائكة

(١) بهامش الأصل: هنا متروك محل خمسة أسطر. قال في المسودة: يتلوه الوريقة، ولم نجدها.

أيضاً، كما عبدتها الصابئة الفلاسفة كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩] وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠ ـ ٤١] يعني أن الملائكة لم تأمرهم بذلك، وإنما أمرتهم بذلك الجن، ليكونوا عابدين للشياطين التي تتمثل لهم، كما يكون للأصنام شياطين، وكما تنزل الشياطين على بعض من يعبد الكواكب ويرصدها، حتى تنزل عليه صورة فتخاطبه. وهو شيطان من الشياطين. ولهذا قال تعالى: ﴿۞ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ۝ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ۝ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا ۖ أَفَلَمْ تَكُونُواْ تَعْقِلُونَ﴾ [يس: ٦٠ ـ ٦٢] وقال: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] فهم ـ وإن لم يقصدوا عبادة الشيطان وموالاته ـ ولكنهم في الحقيقة يعبدونه ويوالونه.

فقد تبين أن هؤلاء الفلاسفة الصّابئة المبتدعة مؤمنون بقليل مما جاءت به الرسل في أمر الملائكة في صفتهم وأقدارهم.

وذلك: أن هؤلاء القوم إنما سلكوا سبيل الاستدلال بالحركات الفلكية والقياس على نفوسهم، مع ما جحدوه وجهلوه من خلق الله وإبداعه.

وسبب ذلك: ما ذكرته طائفة ممن جمع أخبارهم: أن أساطينهم الأوائل ـ كفيثاغورس وسقراط وأفلاطون ـ كانوا يهاجرون إلى أرض الأنبياء بالشام، ويتلقون عن لقمان الحكيم ومن بعده من أصحاب داود وسليمان، وأن أرسطو لم يسافر إلى أرض الأنبياء، ولم يكن عنده من العلم بإثارة الأنبياء ما عند سلفه. وكان عنده قدر يسير من الصّابئية الصحيحة[1] فابتدع لهم هذه التعاليم القياسية وصارت قانوناً مشي عليه أتباعه، واتفق أنه قد يتكلم في طبائع الأجسام، أو في صورة المنطق أحياناً بكلام صحيح.

وأما الأولون فلم يوجد لهم مذهب تام مبتدع، بمنزلة مبتدعة المتكلمين في المسلمين، مثل أبي الهذيل وهشام بن الحكم ونحوهما، ممن وضع مذهباً في أبواب أصول الدين، فاتبعته على ذلك طائفة. إذ كان أئمة المسلمين ـ مثل مالك وحماد بن زيد والثوري ونحوهم ـ إنما تكلموا بما جاءت به الرسالة وفيه الهدي والشفاء، فمن لم يكن له علم بطريق المسلمين يعتاض عنه بما عند هؤلاء. وهذا سبب ظهور البدع في كل أمة، وهو خفاء سنن المرسلين فيهم. وبذلك يقع الهلاك. ولهذا كانوا يقولون: الاعتصام

(١) لعله يقصد دين الصابئة الأصلي. لأنه ليس في الصابئة شيء صحيح.

بالسنة نجاة، قال مالك رحمه الله: «السنة مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك» وهذا حق. فإن سفينة نوح إنما ركبها من صدّق المرسلين واتبعهم، وأن من لم يركبها فقد كذّب المرسلين. واتباع السنة هو اتباع الرسالة التي جاءت من عند الله، فتابعها بمنزلة من ركب مع نوح السفينة باطناً وظاهراً. والمتخلف عن اتباع الرسالة، بمنزلة المتخلف عن اتباع نوح عليه السلام وركوب السفينة معه.

وهكذا إذا تدبر المؤمن العليم سائر مقالات الفلاسفة وغيرهم من الأمم التي فيها ضلال وكفر، وجد القرآن والسنة كاشفين لأحوالهم، مبينين لحقهم، مميزين بين حق ذلك وباطله. والصحابة كانوا أعلم الخلق بذلك، كما كانوا أقوم الخلق بجهاد الكفار والمنافقين، كما قال فيهم عبد الله بن مسعود: «من كان منكم مستناً فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد: كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم».

فأخبر عنهم بكمال بر القلوب، مع كمال عمق العلم. وهذا قليل في المتأخرين، كما يقال: من العجائب فقيه صوفي، وعالم زاهد ونحو ذلك، فإن أهل برّ القلوب وحسن الإرادة وصلاح المقاصد يحمدون على سلامة قلوبهم من الإرادات المذمومة ويُقْرن بهم كثيراً عدمُ المعرفة، وإدراك حقائق أحوال الخلق التي توجب الذم للشر والنهي عنه، والجهاد في سبيل الله، وأهل التعمق في العلوم قد يدركون من معرفة الشرور والشبهات ما يوقعهم في أنواع الغي والضلالات، وأصحاب محمد كانوا أبر الخلق قلوباً وأعمقهم علماً.

ثم إن أكثر المتعمقين في العلم من المتأخرين يقترن بتعمقهم التكلف المذموم من المتكلمين والمتعبدين، وهو القول والعمل بلا علم، وطلب ما لا يدرك، وأصحاب محمد كانوا ـ مع أنهم أكمل الناس علماً نافعاً وعملاً صالحاً ـ أقل الناس تكلفاً، تصدر عن أحدهم الكلمة والكلمتان من الحكمة أو من المعارف، ما يهدي الله بها أمة، وهذا من منن الله على هذه الأمة. وتجد غيرهم يحشون الأوراق من التكلفات والشطحات[١]، ما هو من أعظم الفضول المبتدعة، والآراء المخترعة، لم يكن لهم في ذلك سلف إلا رعونات النفوس المتلقاة ممن ساء قصده في الدين.

ويروى أن الله سبحانه قال للمسيح: «إني سأخلق أمة أفضّلها على كل أمة، وليس لها علم ولا حلم، فقال المسيح: أي رب، كيف تفضّلهم على جميع الأمم، وليس لهم علم ولا حلم؟ قال: أهبهم من علمي وحلمي» وهذا من خواص متابعة الرسول. فأيهم

(١) ما خرج عن قوانين الشرع والتعقل بسبب شعوذات الصوفية.

كان له أتبع كان في ذلك أكمل، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢٨ ـ ٢٩] وكذلك في الصحيحين من حديث أبي موسى وعبد الله بن عمر «مثلنا ومثل الأمم قبلنا: كالذي استأجر أجراء، فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود، ثم قال: من يعمل لي إلى صلاة العصر على قيراط قيراط، فعملت النصارى، ثم قال: من يعمل لي إلى غروب الشمس على قيراطين قيراطين؟ فعملت المسلمون. فغضبت اليهود والنصارى، وقالوا: نحن أكثر عملاً وأقل أجراً؟ قال: فهل ظلمتكم من حقكم شيئاً؟ قالوا: لا، قال: فهو فضلي أوتيه من أشاء».

فدل الكتاب والسنة على أن الله يؤتي أتباع هذا الرسول من فضله ما لم يؤته لأهل الكتابين قبله، فكيف بمن هو دونهم من الصابئة؟ دع مبتدعة الصابئة من المتفلسفة ونحوهم.

ومن المعلوم: أن أهل الحديث والسنة أخص بالرسول واتباعه. فلهم من فضل الله وتخصيصه إياهم بالعلم والحلم وتضعيف الأجر ما ليس لغيرهم، كما قال بعض السلف: أهل السنة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل.

فهذا الكلام تنبيه على ما يظنه أهل الجهالة والضلالة من نقص الصحابة في العلم والبيان، أو اليد والسنان. وبسط هذا لا يتحمله هذا المقام.

والمقصود: التنبيه على أن كل من زعم بلسان حاله أو مقاله: أن طائفة غير أهل الحديث أدركوا من حقائق الأمور الباطنة الغيبية في أمر الخلق والبعث والمبدأ والمعاد، وأمر الإيمان بالله واليوم الآخر، وتعرف واجب الوجود، والنفس الناطقة والعلوم والأخلاق التي تزكو بها النفوس وتصلح وتكمل، دون أهل الحديث فهو ـ إن كان من المؤمنين بالرسل ـ فهو جاهل، فيه شعبة قوية من شعب النفاق، وإلا فهو منافق خالص من الذين ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣] وقد يكون من ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥] ومن ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [الشورى: ٦١].

وقد يبين ذلك بالقياس العقلي الصحيح الذي لا ريب فيه، وإن كان ذلك ظاهراً بالفطرة لكل سليم الفطرة، فإنه متى كان الرسول أكمل الخلق وأعلمهم بالحقائق، وأقومهم قولاً وحالاً: لزم أن يكون أعلمُ الناس به أعلمَ الخلق بذلك وأن يكون أعظمُهم موافقة له واقتداء به أفضلَ الخلق.

ولا يقال: هذه الفطرة يغيرها ما يوجد في المنتسبين إلى السنة والحديث من تفريط وعدوان، لأنه يقال: إنَّ ذلك في غيرهم أكثر، والواجب مقابلة الجملة بالجملة في المحمود والمذموم، هذه هي المقابلة العادلة.

وإنما غَيَّر الفطرة قلة المعرفة بالحديث والسنة واتباع ذلك، مع ما يوجد في المخالفين لها من نوع تحقيق لبعض العلم، وإحسان لبعض العمل. فيكون ذلك شبهة في قبول غيره وترجيح صاحبه. ولا غرض لنا في ذكر الأشخاص.

وقد ذكر أبو محمد بن قتيبة في أول كتاب «مختلف الحديث» وغيره من العلماء في هذا الباب ما لا يحصى من الأمور المبينة لما ذكرناه.

وإنما المقصود: ذكر نفس الطريقة العلمية والعملية، التي تُعَرِّف بحقائق الأمور الخبرية النظرية وتوصل إلى حقائق الأمور الإرادية العملية. فمتى كان غير الرسول قادراً على علم بذلك أو بيان له أو محبة لإفادة ذلك، فالرسول أعلم بذلك وأحرص على الهدى، وأقدر على بيانه منه. وكذلك أصحابه من بعده وأتباعهم. وهذه صفات الكمال والعلم والإرادة والإحسان والقدرة عليه، كما قال النبي ﷺ في دعاء الاستخارة «اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم. فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علاّم الغيوب»[٣٦] فعلَّمَنَا ﷺ أن نستخير الله بعلمه، فيعلمنا من علمه ما نعلم به الخير، ونستقدره بقدرته، فيجعلنا قادرين. إذا الاستفعال هو طلب الفعل، كما قال في الحديث الصحيح. يقول الله تعالى: «يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم»[٣٧] فاستهداء الله طلب أن يَهدِيَنا، واستطعامه طلبُ أن يطعمنا هذا قوت القلوب، وهذا قوت الأجسام، وكذلك استخارته بعلمه واستقداره بقدرته. ثم قال: «وأسألك من فضلك العظيم» فهذا السؤال من جوده وَمَنِّه وعطائه وإحسانه الذي يكون بمشيئته ورحمته وحنانه. ولهذا قال: «فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم» ولم يقل: إني لا أرحم نفسي، لأنه في مقام الاستخارة يريد الخير لنفسه ويطلب ذلك. لكنه لا يعلَمه ولا يقدر عليه، إن لم يعلمه الله إياه ويقدره عليه.

فإذا كان الرسول أعلم الخلق بالحقائق الخبرية والطلبية، وأحب الخلق للتعليم والهداية والإفادة، وأقدر الخلق على البيان والعبارة: امتنع أن يكون مَنْ هو دونه أفاد خواصه معرفة الحقائق أعظم مما أفادها الرسول لخواصه. فامتنع أن يكون عند أحد من الطوائف من معرفة الحقائق ما ليس عند علماء الحديث، وإذا لم يكن في الطوائف من هو أعلم بالحقائق وأبين لها منه: وجب أن يكون كل ما يذمون به من جهل بعضهم هو

---

[٣٦] أخرجه البخاري في التهجد ٢٥، والدعوات ٥٠، والتوحيد ١٠.

[٣٧] أخرجه مسلم في البر ٥٥.

في طائفة المخالف الذام لهم أكثر. فيكون الذام لهم جاهلاً ظالماً، فيه شعبة نفاق، إذا كان مؤمناً وهذا هو المقصود.

ثم إن هذا الذي بيناه مشهود بالقلب، أعلم ذلك في كل أحد ممن يعرف مفصلاً، وهذه جملة يمكن تفصيلها من وجوه كثيرة لكن ليس هذا موضعه.

فصل

وأما قول من[1] قال: إن الحشوية على ضربين، أحدهما: لا يتحاشى من الحشو والتشبيه والتجسيم. والآخر: تستر بمذهب السلف. ومذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه دون التشبيه والتجسيم، وكذا جميع المبتدعة يزعمون هذا فيهم، كما قال القائل:

وكل يدعي وصلاً لليلى ... وليلى لا تقر لهم بذاكا

فهذا الكلام فيه حق وباطل.

فمن الحق الذي فيه: ذم من يمثل الله بمخلوقاته ويجعل صفاته من جنس صفاتهم. وقد قال الله تعالى: (ليس كمثله شيء) وقال تعالى: (ولم يكن له كفواً أحد) وقال: (هل تعلم له سمياً)؟.

وقد بسطنا القول في ذلك وذكرنا الدلالات العقلية التي دل عليها كتاب الله في نفي ذلك، وبينا منه ما لم يذكره النفاة الذين يَتَّسِمُون بالتنزيه، ولا يوجد في كتبهم، ولا يسمع من أئمتهم، بل عامة حججهم التي يذكرونها حجج ضعيفة. لأنهم يقصدون إثبات حق وباطل، فلا تقوم على ذلك حجة مطردة سليمة عن الفساد، بخلاف من اقتصد في قوله وتحرى القول السديد. فإن الله يصلح عمله، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

---

(١) هو العز عبد العزيز بن عبد السلام، وهو متقدم عن زمن شيخ الإسلام ابن تيمية. فبين وفاتيهما ٦٨ سنة واعتراضه على السلف عامة والحنابلة خاصة. وكلامه هذا قاله في عقيدته المشهورة. وقد ذكرها السبكي في طبقاته في ترجمته وذكر أنه كتبها جواباً لمن سأله من بعض الحنابلة في مسألة الكلام (انظر ج ٥ ص ٨٥ من طبقات الشافعية) والكلام الذي نقله الشيخ هنا هو في ص ٨٨ وقد أخذه ابن جهبل الحلبي وضمنه في رده على الفتوى الحموية، ثم جاء المدراسي محمد بن سعيد، فأخذ رسالة أحمد بن يحيى الحلبي الشهير بابن جهبل وكتب كتاباً يرد به على شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ الذهبي، فقام المحقق العلامة الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى، ورد على المدراسي والحلبي بكتاب «تنبيه النبيه والغبي» جزاه الله خيراً. وهو كتاب مفيد جداً طبعه الشيخ عبد القادر التلمساني في «مجموعة الرد الوافر» ولله الحمد. ورسالة الحلبي المذكورة في ترجمته في طبقات السبكي (ج ٥ ص ١٨١) فقد ذكرها السبكي بكمالها. وكتبه سليمان الصنيع.

وفيه من الحق الإشارة إلى الرد على من انتحل مذهب السلف، مع الجهل بمقالهم أو المخالفة لهم بزيادة أو نقصان. فتمثيل الله بخلقه والكذب على السلف من الأمور المنكرة، سواء سمي ذلك حشواً أو لم يسم. وهذا يتناول كثيراً من غالية المثبتة الذين يروون أحاديث موضوعة في الصفات، مثل حديث عرق الخيل[1] ونزوله عشية عرفة على الجمل الأورق حتى يصافح المشاة ويعانق الركبان، وتجليه لنبيه في الأرض، أو رؤيته له على كرسي بين السماء والأرض، أو رؤيته إياه في الطواف أو في بعض سكك المدينة ـ إلى غير ذلك من الأحاديث الموضوعة.

فقد رأيت من ذلك أموراً من أعظم المنكرات والكفران، وأحضر لي غير واحد من الناس من الأجزاء والكتب ما فيه من ذلك ما هو من الافتراء على الله وعلى رسوله. وقد وضع لتلك الأحاديث أسانيد، حتى إن منهم من عمد إلى كتاب صنفه الشيخ أبو الفرج المقدسي[2] فيما يمتحن به السني من البدعي. فجعل ذلك الكتاب مما أوحاه الله إلى نبيه ليلة المعراج، وأمره أن يمتحن به الناس فمن أقرَّ به فهو سني، ومن لم يقر به فهو بدعي. وزادوا فيه على الشيخ أبي الفرج أشياء لم يقلها هو ولا عاقل. والناس المشهورون قد يقول أحدهم من المسائل والدلائل ما هو حق أو فيه شبهة حق. فإذا أخذ الجهال ذلك فغيروه صار فيه من الضلال ما هو من أعظم الإفك والمحال.

والمقصود: أن كلامه[3] فيه حق وفيه من الباطل أمور:

أحدها: قوله: «لا يتحاشى من الحشو والتجسيم» ذم للناس بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان. والذي مدحهُ زين وذمه شَين: هو الله. والأسماء التي يتعلق بها المدح والذم من الدين: لا تكون إلا من الأسماء التي أنزل الله بها سلطانه، ودل عليه الكتاب والسنة أو الإجماع، كالمؤمن والكافر، والعالم والجاهل، والمقتصد والملحد. فأما هذه الألفاظ الثلاثة فليست في كتاب الله، ولا في حديث عن رسول الله، ولا نطق بها أحد من سلف الأمة وأئمتها لا نفياً ولا إثباتاً. وأول من ابتدع الذم بها المعتزلة الذين فارقوا جماعة المسلمين، فاتباعُ سبيل المعتزلة دون سبيل سلف الأمة ترك للقول السديد الواجب في الدين، واتباع لسبيل المبتدعة الضالين. وليس فيها ما يوجد عن بعض السلف ذمه إلا

---

(١) الحديث الذي وضعه محمد بن شجاع الثلجي الحنفي الجهمي الذي مات سنة ٢٦٦ هـ. له ترجمة في الميزان للذهبي. ولفظ الحديث المكذوب «إن الله خلق خيلاً فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها» قبح الله واضعه.

(٢) هو أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي بن أحمد الشيرازي ثم المقدسي ثم الدمشقي الأنصاري السعدي العبادي الخزرجي شيخ الشام في وقته له ترجمة حافلة في طبقات أبي يعلى وطبقات ابن رجب مات سنة ٤٨٦هـ.

(٣) كلام العز بن عبد السلام.

لفظ «التشبيه» فلو اقتصر عليه لكان له قدوة من السلف الصالح[1] ولو ذَكَر الأسماءَ التي نفاها الله في القرآن مثل لفظ «الكفر، والند، والسمي» وقال: منهم من لا يتحاشى من التمثيل ونحوه: لكان قد ذم بقول نفاه الله في كتابه، ودل القرآن على ذم قائله ثم ينظر: هل قائله موصوف بما وصفه به من الذم أم لا؟.

فأما الأسماء التي لم يدل الشرع على ذم أهلها ولا مدحهم فيحتاج فيها إلى مقامين.

أحدهما: بيان المراد بها.

والثاني: بيان أن أولئك مذمومون في الشريعة.

والمعترض عليه له أن يمنع المقامان، فيقول: لا نسلم أن الذين عنيتهم داخلون في هذه الأسماء التي ذممتها، ولم يقم دليل شرعي على ذمها، وإن دخلوا فيها فلا نسلم أن كل من دخل في هذه الأسماء فهو مذموم في الشرع.

الوجه الثاني: أن هذا الضرب الذي قلت: «إنه لا يتحاشى من الحشو والتشبيه والتجسيم» إما أن تدخل فيه مثبتة الصفات الخبرية[2] التي دل عليها الكتاب والسنة أو لا تدخلهم. فإن أدخلتهم كنت ذاماً لكل من أثبت الصفات الخبرية. ومعلوم أن هذا مذهب عامة السلف، ومذهب أئمة الدين، بل أئمة المتكلمين يثبتون الصفات الخبرية في الجملة، وإن كان لهم فيها طرق، كأبي سعيد ابن كُلاَّب، وأبي الحسن الأشعري وأئمة أصحابه، كأبي عبد الله بن مجاهد[3]، وأبي الحسن الباهلي[4] والقاضي أبي بكر بن الباقلاني، وأبي إسحاق الاسفرايني[5] وأبي بكر بن فَوْرك[6] وأبي محمد بن اللبان[7] وأبي علي بن شاذان[8] وأبي القاسم القشيري، وأبي بكر البيهقي وغير هؤلاء، فما من

---

(١) وفاعل «ذكر» هو المردود عليه الذي سبق نقل كلامه في أول الفصل العز عبد العزيز بن عبد السلام. وكتبه سليمان الصنيع.

(٢) التي ثبتت بخبر الله ورسوله في القرآن والحديث.

(٣) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد الطائي المتكلم صاحب أبي الحسن الأشعري، ترجم له الخطيب البغدادي في تاريخه. وعنه نقل صاحب كتاب «تبيين كذب المفتري» ص ١٧٧.

(٤) أحد تلامذة أبي الحسن الأشعري ذكره ابن عساكر في كتابه «تبيين كذب المفتري» ص ١٧٨.

(٥) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الأشعري توفي سنة ٤١٨ هـ ذكره ابن عساكر في كتابه المذكور آنفا ص ٢٤٣.

(٦) أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك صاحب أبي الحسن الأشعري المتوفى سنة ٤٠٦ هـ ذكره ابن عساكر ص ٢٣٢.

(٧) أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن اللبان مات سنة ٤٤٦ هـ ذكره ابن عساكر ص ٢٦١.

(٨) أبو علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان مات سنة ٤٢٦ هـ.

هؤلاء إلا من يثبت من الصفات الخبرية ما شاء الله تعالى. وعماد المذهب عنهم: إثبات كل صفة في القرآن.

وأما الصفات التي في الحديث: فمنهم من يثبتها ومنهم من لا يثبتها.

فإذا كنت تذم جميع أهل الإثبات من سلفك وغيرهم، لم يبق معك إلا الجهمية من المعتزلة ومن وافقهم على نفي الصفات الخبرية من متأخري الأشعرية ونحوهم. ولم تذكر حجة تعتمد.

فأي ذم لقوم في أنهم لا يتحاشون مما عليه سلف الأمة وأئمتها وأئمة الذام لهم؟

وإن لم تدخل في اسم الحشوية من يثبت الصفات الخبرية، لم ينفعك هذا الكلام، بل قد ذكرت أنت في غير هذا الموضع هذا القول.

وإذا كان الكلام لا يخرج به الإنسان عن أن يذم نفسه، أو يذم سلفه ـ الذين يقر هو بإمامتهم، وأنهم أفضل ممن اتبعهم ـ كان هو المذموم بهذا الذم على التقديرين. وكان له نصيب من الخوارج الذين قال النبي ﷺ لأولهم: «لقد خبتَ وخسرتَ، إن لم أعدل» يقول: إذا كنت مقراً بأني رسول الله، وأنت تزعم أني أظلم، فأنت خائب خاسر. وهكذا من ذَمَّ من يقر بأنهم خيار الأمة وأفضلها، وأن طائفته إنما تلقت العلم والإيمان منهم. هو خائب خاسر في هذا الذم. وهذه حال الرافضة في ذم الصحابة.

الوجه الثالث: قوله: «والآخر يتستر بمذهب السلف» إن أردت بالتستر الاستخفاء بمذهب السلف، فيقال: ليس مذهب السلف مما يتستر به إلا في بلاد أهل البدع، مثل بلاد الرافضة والخوارج. فإن المؤمن المستضعف هناك قد يكتم إيمانه واستنانه، كما كتم مؤمن آل فرعون إيمانه، وكما كان كثير من المؤمنين يكتم إيمانه. حين كانوا في دار الحرب.

فإن كان هؤلاء في بلد أنت لك فيه سلطان ـ وقد تستروا بمذهب السلف ـ فقد ذممت نفسك، حيث كنت من طائفة يستر مذهب السلف عندهم، وإن كنت من المستضعفين المستترين بمذهب السلف فلا معنى لذم نفسك. وإن لم تكن منهم ولا من الملأ فلا وجه لذم قوم بلفظ «التستر».

وإن أردت بالتستر: أنهم يَجْتَنُّونَ به[1] ويتقون به غيرهم ويتظاهرون به حتى إذا خوطب أحدهم قال: أنا على مذهب السلف ـ وهذا الذي أراده. والله أعلم ـ فيقال له: لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق. فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقاً. فإن كان موافقاً له باطناً وظاهراً فهو بمنزلة المؤمن الذي هو على الحق باطناً وظاهراً. وإن كان موافقاً له في الظاهر فقط دون

---

(١) يجتنون أي يجعلونه جنة وستراً وترساً لهم.

الباطن، فهو بمنزلة المنافق فتقبل منه علانيته وتوكل سريرته إلى الله. فإننا لم نؤمر أن نتقب عن قلوب الناس ولا نشق بطونهم.

وأما قوله[1]: «مذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه دون التجسيم والتشبيه».

فيقال له: لفظ «التوحيد والتنزيه والتشبيه والتجسيم» ألفاظ قد دخلها الاشتراك بسبب اختلاف اصطلاحات المتكلمين وغيرهم. وكل طائفة تعني بهذه الأسماء ما لا يعنيه غيرها. فالجهمية من المعتزلة وغيرهم يريدون بالتوحيد والتنزيه: نفي جميع الصفات، وبالتجسيم والتشبيه: إثبات شيء منها، حتى إن من قال: «إن الله يُرى» أو «إن له علماً» فهو عندهم مشبه مجسم. وكثير من المتكلمين الصفاتية يريدون بالتوحيد والتنزيه: نفي الصفات الخبرية أو بعضها، وبالتجسيم والتشبيه إثباتها أو بعضها. والفلاسفة تعني بالتوحيد: ما تعنيه المعتزلة وزيادة، حتى يقولون ليس له إلا صفة سلبية أو إضافية، أو مركبة منهما[2]، والاتحادية تعني بالتوحيد: أنه هو الوجود المطلق، ولغير هؤلاء فيه اصطلاحات أخرى.

وأما التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب: فليس هو متضمناً شيئاً من هذه الاصطلاحات، بل أمر الله عباده أن يعبدوه وحده لا يشركوا به شيئاً، فلا يكون لغيره نصيب فيما يختص به من العبادة وتوابعها ـ هذا في العمل، وفي القول: هو الإيمان بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله.

فإن كنت[3] تعني أن مذهب السلف: هو التوحيد بالمعنى الذي جاء به الكتاب والسنة: فهذا حق. وأهل الصفات الخبرية لا يخالفون هذا.

وإن عنيت أن مذهب السلف: هو التوحيد والتنزيه الذي يعنيهما بعض الطوائف: فهذا يعلم بطلانه كل من تأمل أقوال السلف الثابتة عنهم، الموجودة في كتب آثارهم، فليس في كلام أحد من السلف كلمة توافق ما تختص به هذه الطوائف، ولا كلمة تنفي الصفات الخبرية.

ومن المعلوم: أن مذهب السلف إن كان يعرف بالنقل عنهم فليرجع في ذلك إلى الآثار المقولة عنهم، وإن كان إنما يعرف بالاستدلال المحض بأن يكون كل من رأى قولاً عنده هو الصواب قال: «هذا قول السلف، لأن السلف لا يقولون إلا الصواب، وهذا هو الصواب» فهذا هو الذي يجرّئ المبتدعة على أن يزعم كل منهم: أنه على مذهب

---

(١) أي العز عبد العزيز بن عبد السلام.

(٢) أي التي تنفي عندهم، كالقدم سلب الأولية والإضافية، كرب العالمين مثلاً. والمركبة منهما كمخالفته للحوادث.

(٣) خطاب لذلك المعترض، وهو العز بن عبد السلام.

السلف، فقائل هذا القول قد عاب نفسه بنفسه حيث انتحل مذهب السلف بلا نقل عنهم، بل بدعواه: أن قوله هو الحق.

وأما أهل الحديث: فإنما يذكرون مذهب السلف بالنقول المتواترة، يذكرون من نقل مذهبهم من علماء الإسلام، وتارة يروون نفس قولهم في هذا الباب، كما سلكناه في جواب الاستفتاء[١].

فإنا لما أردنا أن نبين مذهب السلف ذكرنا طريقين:

أحدهما: أنا ذكرنا ما تيسر من ذكر ألفاظهم، ومن روى ذلك من أهل العلم بالأسانيد المعتبرة.

والثاني: أنا ذكرنا من نقل مذهب السلف من جميع طوائف المسلمين من طوائف الفقهاء الأربعة، ومن أهل الحديث والتصوف، وأهل الكلام كالأشعري وغيره.

فصار مذهب السلف منقولاً بإجماع الطوائف وبالتواتر، لم تثبته بمجرد دعوى الإصابة لنا والخطأ لمخالفنا، كما يفعل أهل البدع.

ثم لفظ «التجسم» لا يوجد في كلام أحد من السلف لانفياً ولا إثباتاً، فكيف يحل أن يقال: مذهب السلف نفي التجسيم أو إثباته، بلا ذكر لذلك اللفظ ولا لمعناه عنهم.

وكذلك لفظ «التوحيد» بمعنى نفي شيء من الصفات لا يوجد في كلام أحد من السلف.

وكذلك لفظ «التنزيه» بمعنى نفي شيء من الصفات الخبرية لا يوجد في كلام أحد من السلف.

نعم لفظ «التشبيه» موجود في كلام بعضهم وتفسيره معه، كما قد كتبناه عنهم وأنهم أرادو بالتشبيه تمثيل الله بخلقه، دون نفي الصفات التي في القرآن والحديث.

وأيضاً فهذا الكلام لو كان حقاً في نفسه لم يكن مذكوراً بحجة تتبع. وإنما هو مجرد دعوى على وجه الخصومة التي لا يعجز عنها من يستجيز ويستحسن أن يتكلم بلا علم ولا عدل.

ثم إنه يدل على قلة الخبرة بمقالات الناس من أهل السنة والبدعة فإنه قال[٢]: «وكذا جمع المبتدعة يزعمون أنهم على مذهب السلف» فليس الأمر كذلك، بل الطوائف المشهورة بالبدعة، كالخوارج والروافض لا يدعون أنهم على مذهب السلف، بل هؤلاء يكفّرون جمهور السلف. فالرافضة تطعن في أبي بكر وعمر وعامة السابقين الأولين من

---

(١) كأنه يعني به الفتوى الحموية؛ وقد كان وقعها على المخالفين وقع الصواعق، فقد أجلبوا بسببها على الشيخ بخيلهم ورجلهم، ثم هزمهم فارتدوا على أعقابهم صاغرين. ونصر الله الشيخ عليهم والحمد لله رب العالمين.

(٢) القائل الذي تقدم بدء كلامه في أول الفصل هو العز بن عبد السلام.

المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان وسائر أئمة الإسلام. فكيف يزعمون أنهم على مذهب السلف؟ ولكن ينتحلون مذهب أهل البيت كذباً وافتراء.

وكذلك الخوارج قد كفّروا عثمان وعلياً، وجمهور المسلمين من الصحابة والتابعين، فكيف يزعمون أنهم على مذهب السلف؟

الوجه الرابع[1]: أن هذا الاسم ليس له ذكر في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا كلام أحد من الصحابة والتابعين، ولا من أئمة المسلمين، ولا شيخ أو عالم مقبول عند عموم الأمة فإذا لم يكن ذلك لم يكن في الذم به لا نص ولا إجماع ولا ما يصلح تقليده للعامة. فإذا كان الذم بلا مستند للمجتهد ولا للمقلدين عموماً كان في غاية الفساد والظل. إذ لو ذم به بعض من يصلح لبعض العامة تقليده لم يكن له أن يحتج به، إذ المقلد الآخر لمن يصلح له تقليده لا يذم به.

ثم مثل أبي محمد وأمثاله لم يكن يستحل أن يتكلم في كثير من فروع الفقه بالتقليد، فكيف يجوز له التكلم في أصول الدين بالتقليد؟

والنكتة: أن الذام به إما مجتهد وإما مقلد، أما المجتهد فلا بد له من نص أو إجماع أو دليل يستنبط من ذلك. فإن الذم والحمد من الأحكام الشرعية. وقد قدمنا بيان ذلك. وذكرنا أن الحمد والذم والحب والبغض، والوعد والوعيد، والموالاةُ والمعاداة ونحو ذلك: من أحكام الدين لا يصلح إلا بالأسماء التي أنزل الله بها سلطانه. فأما تعليق ذلك بأسماء مبتدعة فلا يجوز، بلّ ذلك من باب شرع دين لم يأذن به الله. وإنه لا بد من معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله.

والمعتزلة أيضاً تفسق من الصحابة والتابعين طوائف، وتطعن في كثير منهم وفيما رووه من الأحاديث التي تخالف آراءهم وأهواءهم، بل تكفّر أيضاً من يخالف أصولهم التي انتحلوها من السلف والخلف، فلهم من الطعن في علماء السلف وفي علمهم ما ليس لأهل السنة والجماعة وليس انتحال مذهب السلف من شعائرهم وإن كانوا يقررون خلافة الخلفاء الأربعة. ويعظمون من أئمة الإسلام وجمهورهم ما لا يعظمه أولئك[2] فلهم من القدح في كثير منهم ما ليس هذا موضعه. وللنظّام[3] من القدح في الصحابة ما ليس هذا موضعه.

وإن كان من أسباب انتقاص هؤلاء المبتدعة للسلف ما حصل في المنتسبين إليهم من

---

(١) في الأصل «الثاني».

(٢) يعني الشيعة الروافض أو الخوارج.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانىء الشهير بالنظام مات سنة بضع وعشرين ومائتين في خلافة المعتصم. وقد ذكر شيئاً من قبائحه وطعنه في الصحابة عبد القاهر الجرجاني في «الفرق بين الفرق». والشهرستاني في «الملل والنحل».
وكتبه سليمان الصنيع.

نوع تقصير وعدوان، وما كان من بعضهم من أمور اجتهادية، الصواب في خلافها، فإن ما حصل من ذلك صار فتنة للمخالف لهم، ضل به ضلالاً كبيراً.

فالمقصود هنا: أن المشهورين من الطوائف بين أهل السنة والجماعة العامة بالبدعة[1] ليسوا منتحلين للسلف بل أشهر الطوائف بالبدعة: الرافضة، حتى إن العامة لا تعرف من شعائر البدع إلا الرفض، والسني في اصطلاحهم: من لا يكون رافضياً. وذلك أنهم أكثر مخالفة للأحاديث النبوية ولمعاني القرآن، وأكثر قدحاً في سلف الأمة وأئمتها، وطعناً في جمهرو الأمة من جميع الطوائف. فلما كانوا أبعد عن متابعة السلف كانوا أشهر بالبدعة.

فعلم أن شعار أهل البدع: هو ترك انتحال اتباع السلف. ولهذا قال الإمام أحمد في رسالة عبدوس بن مالك[2] «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب النبي ﷺ».

وأما متكلمة أهل الإثبات من الكلابية والكرامية والأشعرية مع الفقهاء والصوفية وأهل الحديث: فهؤلاء في الجملة لا يطعنون في السلف، بل قد يوافقونهم في أكثر جمل مقالاتهم، لكن كل من كان بالحديث من هؤلاء أعلم، كان بمذهب السلف أعلم وله أتبع. وإنما يوجد تعظيم السلف عند كل طائفة بقدر استنانها، وقلة ابتداعها.

أما أن يكون انتحال السلف من شعائر أهل البدع: فهذا باطل قطعاً. فإن ذلك غير ممكن إلا حيث يكثر الجهل ويقل العلم.

يوضح ذلك: أن كثيراً من أصحاب أبي محمد من أتباع أبي الحسن الأشعري يصرحون بمخالفة السلف في مثل مسألة الإيمان، ومسألة تأويل الآيات والأحاديث يقولون: «مذهب السلف: أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص. وأما المتكلمون من أصحابنا: فمذهبهم كيت وكيت» وكذلك يقولون: «مذهب السلف: أن هذه الآيات والأحاديث الواردة في الصفات لا تتأول. والمتكلمون يريدون تأويلها إما وجوباً وإما جوازاً» ويذكرون الخلاف بين السلف وبين أصحابهم المتكلمين هذا منطوق ألسنتهم ومسطور كتبهم.

أفلا عاقل يعتبر ومغرور يزدجر: أن السلف ثبت عنهم ذلك حتى بتصريح المخالف، ثم يُحدث مقالة تخرج عنهم، أليس هذا صريحاً: أن السلف كانوا ضالين عن التوحيد والتنزيه وعلمه المتأخرون؟ وهذا فاسد بضرورة العلم الصحيح والدين المتين.

وأيضاً فقد ينصر المتكلمون أقوال السلف تارة وأقوال المتكلمين تارة، كما يفعله غير واحد مثل أبي المعالي الجويني، وأبي حامد الغزالي والرازي وغيرهم، ولازم

---

(١) متعلق بالمشهورين أي المشهورون بالبدعة عند أهل السنة والجماعة ليسوا منتحلين للسلف.

(٢) من أصحاب أحمد، كان له به أنس وبينهما مهاداة، ترجمته في «مختصر طبقات الحنابلة» ص ١٧٩.

المذهب الذي ينصرونه تارة أنه هو المعتمد، فلا يثبتون على دين واحد، وتغلب عليهم الشكوك. وهذا عادة فيمن أعرض عن الكتاب والسنة.

وتارة يجعلون إخوانهم المتأخرين أحذق وأعلم من السلف، ويقولون: «طريقة السلف أسلم، وطريقة هؤلاء أعلم وأحكم» فيصفون إخوانهم بالفضيلة في العلم والبيان والتحقيق والعرفان، والسلفَ بالنقص في ذلك والتقصير فيه، أو الخطأ والجهل. وغايتهم عندهم: أن يقيموا أعذارهم[1] في التقصير والتفريط.

ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض، فإنه وإن لم يكن تكفيراً لِلسلفِ ـ كما يقوله من يقوله من الرافضة والخوارج ـ ولا تفسيقاً لهم ـ كما يقوله من يقوله من المعتزلة والزيدية وغيرهم ـ كان تجهيلاً لهم وتخطئه وتضليلاً، ونسبة لهم إلى الذنوب والمعاصي، وإن لم يكن فسقاً فزعما أن أهل القرون المفضولة في الشريعة: أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة.

ومن المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسنة، وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف: أن خير قرون هذه الأمة ـ في الأعمال والأقوال، والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة ـ أن خيرها: القرن الأول، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ من غير وجه، وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة: من علم وعمل وإيمان وعقل ودين، وبيان وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل. هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، وأضله الله على علم، كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «من كان منكم مستناً فليستن بمن قد مات. فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد: أبرُّ هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلهم تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حَقهم، وتمسكوا بهديهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم» وقال غيره: «عليكم بآثار من سلف فإنهم جاءوا بما يكفي وما يشفي، ولم يحدث بعدهم خير كامِن لم يعلموه».

هذا، وقد قال ﷺ: «لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه، حتى تلقوا ربكم».

فكيف يحدث لنا زمان فيه الخير في أعظم المعلومات وهو معرفة الله تعالى؟ هذا لا يكون أبداً.

وما أحسن ما قال الشافعي رحمه الله في رسالته: «هم فوقنا في كل علم وعقل ودين وفضل، وكل سبب ينال به علم أو يدرك به هُدًى، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا».

وأيضاً يقال لهؤلاء الجهمية الكلابية[2] ـ كصاحب هذا الكلام أبي محمد وأمثاله ـ كيف تدّعون طريقة السلف، وغاية ما عند السلف: أن يكونوا موافقين لرسول الله ﷺ.

---

(١) أعذار السلف.

(٢) يعني بيّن مذهب الجهم في نفي الصفات ومذهب ابن كلاب في إثبات بعضها.

فإن عامة ما عند السلف من العلم والإيمان هو ما استفادوه من نبيهم ﷺ؟ الذي أخرجهم الله به من الظلمات إلى النور، وهداهم به إلى صراط العزيز الحميد، الذي قال الله فيه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحديد: ٩] وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَءَامِنُوا۟ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢٨ ـ ٢٩] وقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤] وقال تعالى: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾ [الزخرف: ٥٢ ـ ٥٣].

أبو محمد وأمثاله قد سلكوا مسلك الملاحدة الذين يقولون: إن الرسول لم يبين الحق في باب التوحيد، ولا بين للناس ما هو الأمر عليه في نفسه، بل أظهر للناس خلاف الحق، والحق: إما كتمه وإما إنه كان غير عالم به.

فإن هؤلاء الملاحدة من المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من المخالفين لما جاء به الرسول في الأمور العلمية، كالتوحيد والمعاد وغير ذلك يقولون: إن الرسول أحكم الأمور العملية المتعلقة بالأخلاق والسيَاسَة المنزلية والمدنية، وأتى بشريعة عملية هي أفضل شرائع العالم، ويعترفون بأنه لم يقرع العالم ناموس أفضل من ناموسه ولا أكمل منه. فإنهم رأوا حسن سياسته للعالم وما أقامه من سنن العدل ومحاه من الظلم.

وأما الأمور العلمية التي أخبر بها ـ من صفات الرب وأسمائه، وملائكته وكتبه ورسله، واليوم الآخر والجنة والنار ـ فلما رأوها تخالف ما هم عليه صاروا في الرسول فريقين. فغُلاتُهم يقولون: إنه لم يكن يعرف هذه المعارف، وإنما كان كماله في الأمور العملية: العبادات والأخلاق، وأما الأمور العلمية: فالفلاسفة أعلم بها منه، بل ومن غيره من الأنبياء. وهؤلاء يقولون: إن علياً كان فيلسوفاً وأنه كان أعلم بالعلميات من الرسول، وأن هارون كان فيلسوفاً، وكان أعلم بالعلميات من موسى.

وكثير منهم يعظّم فرعون ويسمونه أفلاطون القبطي، ويدّعون أن صاحب مدين الذي تزوج موسى ابنته ـ الذي يقول بعضُ الناس إنه شعيب ـ يقول هؤلاء: إنه أفلاطون أستاذ أرسطو، ويقولون: إن أرسطو هو الخضر ـ إلى آمثال هذا الكلام الذي فيه من الجهل والضلال ما لا يعلمه إلا ذو الجلال، أقل ما فيه جهلهم بتواريخ الأنبياء. فإن أرسطو باتفاقهم كان وزيراً للإسكندر ابن فيلبودس المقدوني الذي تؤرخ به اليهود والنصارى التاريخ الرومي. وكان قبل المسيح بنحو ثلاثمائة سنة.

وقد يظنون أن هذا هو ذو القرنين المذكور في القرآن، وأن أرسطو كان وزيراً لذي القرنين المذكور في القرآن وهذا جهل. فإن هذا الإسكندر بن فيلبودس لم يصل إلى بلاد الترك ولم يبن السد، وإنما وصل إلى بلاد الفرس، وذو القرنين المذكور في القرآن وصل إلى شرق الأرض وغربها وكان متقدماً على هذا، يقال: إن اسمه الإسكندر بن دارا، وكان موحداً مؤمناً[1] وذاك مشركاً، كان يعبد هو وقومه الكواكب والأصنام ويعانون السحر، كما كان أرسطو وقومه من اليونان مشركين يعبدون الأصنام، ويعانون السحر. ولهم في ذلك مصنفات، وأخبارهم مشهورة، وآثارهم ظاهرة بذلك. فأين هذا من هذا؟

والمقصود هنا: بيان ما يقوله هؤلاء الفلاسفة الباطنية فيما جاء به الرسول.

والفريق الثاني منهم يقولون: إن الرسول كان يعلم الحق الثابت في نفس الأمر في التوحيد والمعاد، ويعرف أن الرب ليس له صفة ثبوتية[2] وأنه لا يُرى ولا يتكلم، وأن الأفلاك قديمة أزلية لم تزل ولا تزال، وأن الأبدان لا تقوم، وأنه ليس لله ملائكة هم أحياء ناطقون ينزلون بالوحي من عنده ويصعدون إليه، ولكن يقول بما عليه هؤلاء الباطنية في الباطن، لكن ما كان يمكنه[3] إظهار ذلك للعامة. لأن هذا إذا ظهر لم تقبله عقولهم وقلوبهم، بل ينكرونه وينفرون منه. فأظهر لهم من التخييل والتمثيل ما ينتفعون به في دينهم، وإن كان في ذلك تلبيس عليهم وتجهيل لهم، واعتقادهم الأمر على خلاف ما هو عليه، لما في ذلك من المصلحة لهم. ويجعلون أئمة الباطنية كبني عبيد بن ميمون القداح[4] الذين ادعوا أنهم من ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر، ولم يكونوا من أولاده، بل كان جدهم يهودياً ربيباً لمجوسي وأظهروا التشيع. ولم يكونوا في الحقيقة على دين واحد من الشيعة، لا الإمامية، ولا الزيدية، بل ولا الغالية الذين يعتقدون بإلهية علي أو نبوته، بل كانوا شراً من هؤلاء كلهم. ولهذا كثرت تصانيف علماء المسلمين في كشف أسرارهم وهتك أستارهم، وكثر غزو المسلمين لهم. وقصصهم معروفة، وابن سينا وأهل بيته كانوا من أتباع هؤلاء على عهد حاكمهم المصري[5]. ولهذا دخل ابن سينا في الفلسفة.

وهؤلاء يجعلون محمد بن إسماعيل هو الإمام المكتوم، وأنه نسخ شرع محمد بن

---

(١) لقب «ذو القرنين» أي ذو الضفيرتين من الشعر ـ يدل على أنه كان من ملوك اليمن. والله أعلم.

(٢) كالعلم والقدرة والاستواء واليد.

(٣) أي الرسول بزعمهم.

(٤) المشهورون بالفاطميين حكام مصر والمغرب لمئة وثمانين سنة من سنة ٣٨٧ إلى ٥٦٧ هـ لخص ابن كثير حالهم ص ٢١٧ ج ١٢ من تاريخه «البداية».

(٥) الحاكم بأمره الذي قتلته أخته سنة ٤١١ هـ وقد كتب ابن كثير في تاريخه ص ٩ ج ١٢ فصلاً في كيفية قتله وشيئاً من مخازيه ورزاياه.

عبد الله بن عبد المطلب، ويقولون: إن هؤلاء الإسماعيلية كانوا أئمة معصومين بل قد يقولون: إنهم أفضل من الأنبياء، وقد يقولون: إنهم آلهة يُعْبدون. ولهذا أرسل الحاكم غلامه هشتكير[1] الدرزي إلى وادي تيم الله بن ثعلبة بالشام فأضل أهل تلك الناحية، وبقاياه فيهم إلى اليوم[2] يقولون بالهية الحاكم، وقد أخرجهم عن دين الإسلام، فلا يرون الصلوات الخمس ولا صيام شهر رمضان، ولا حج البيت الحرام، ولا تحريم ما حرمه الله ورسوله، من الميتة والدم ولحم الخنزير والخمر وغير ذلك.

وهؤلاء يدعون المستجيب لهم أولاً إلى التشيع، والتزام ما توجبه الرافضة وتحريم ما يحرمونه. ثم بعد هذا ينقلونه درجة بعد درجة حتى ينقلونه في الآخر إلى الانسلاخ من الإسلام، وأن المقصود: هو معرفة أسرارهم، وهو العلم الذي به تكمل النفس، كما يقوله الفلاسفة الملاحدة. فمن حصل له هذا العلم وصل إلى الغاية، وسقطت عنه العبادات التي تجب على العامة، كالصلوات الخمس وصيام رمضان وحج البيت، وحلت له المحرمات التي تحل لغيره.

فهؤلاء يجعلون الرسول ﷺ ـ إذا عظموه وقالوا: كان كاملاً في العلم ـ من جنس رؤوسهم الملاحدة، وأنه كان يظهر للعامة خلاف ما يبطنه للخاصة. وقد بينا من فساد أقوالهم في غير هذا الموضع ما لا يناسبه هذا المقام.

فإن المقصود هنا: أن هؤلاء النفاة للعلو وللصفات الخبرية، كصاحب اللمعة وأمثاله يقولون في الرسول من جنس قول هؤلاء: إن الذي أظهره ليس هو الحق الثابت في نفس الأمر، لأن ذلك ما كان يمكنه إظهاره للعامة. فإذا كانوا يقولون هذا في الرسول نفسه فكيف قولهم في أتباعه من سلف الأمة من الصحابة والتابعين؟

ومن كان هذا أصل قوله في الرسول والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار: كان مخالفاً لهم لا موافقاً، لا سيما إذا أظهر النفي الذي كان الرسول وخواص أصحابه عنده يبطنونه ولا يظهرونه. فإنه يكون مخالفاً لهم أيضاً.

وهذا المسلك يراه عامة النفاة، كابن رشد الحفيد وغيره. وفي كلام أبي حامد

---

(١) أشار إليها الحافظ ابن كثير في ترجمة العزيز صاحب مصر والد الحاكم المتوفى سنة ٣٨٦ هـ وسمي هذا الغلام هسنكر وسمى طائفته الدرزية ذكر ذلك في ص ٣٢٠ ج ١١ من تاريخه. وذكره صاحب النجوم الزاهرة ص ١٨٤ ج ٤ وسماه الدرزي وذكر صاحب النجوم الزاهرة: أنه قدم مصر، وكان من الباطنية القائلين بالتناسخ وساعد الحاكم على ادعاء الربوبية، وصنف له كتاباً زعم فيه: أن روح آدم انتقلت إلى علي، وأن روح علي انتقلت إلى الحاكم، وأن المصريين ثاروا عليه لما عرفوا ذلك فأرسله إلى الحاكم. وسماه مصحح مطبعة دار الكتب المصرية، في حاشية الكتاب (محمد بن إسماعيل).

(٢) وقد تغلغلت عقائدهم في الصوفية، وأشهر المعروفين في هذا الزمن بدينهم: أغاخان وأتباعه، الذي يؤلهه أتباعه في الهند وغيرها، ونحوهم البهرة ببلاد الهند وغيرها من البلاد.

الغزالي من هذا قطعة كبيرة. وابن عقيل[1] وأمثاله قد يقولون أحياناً هذا، لكن ابن عقيل الغالب عليه إذا خرج عن السنة أن يميل إلى التجهم والاعتزال في أول أمره، بخلاف آخر ما كان عليه. فقد خرج إلى السنة المحضة. وأبو حامد يميل إلى الفلسفة، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية، ولهذا رد عليه علماء المسلمين حتى أخص أصحابه به أبو بكر بن العربي، فإنه قال «شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر» وقد حكى عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك في كتبه، ورد عليه العلماء المذكورون قبل.

فصـــل

ثم قال المعترض: قال أبو الفرج بن الجوزي في الرد على الحنابلة: إنهم أثبتوا لله سبحانه عيناً وصورة ويميناً وشمالاً ووجهاً زائداً على الذات، وجبهة وصدراً ويدين ورجلين، وأصابع وخنصراً، وفخذاً وساقاً. وقدماً وجنباً وحِقْواً، وخلفاً وأماماً وصعوداً ونزولاً وهرولة وعجباً، لقد كملوا هيئة البدن، وقالوا: يحمل على ظاهره، وليست بجوارح، ومثل هؤلاء لا يُحدَّثون، فإنهم يكابرون العقول، وكأنهم يحدثون الأطفال.

قلت: الكلام على هذا فيه أنواع.

الأول: بيان ما فيه من التعصب بالجهل والظلم قبل الكلام في المسألة العلمية.

الثاني: بيان أنه ردّ بلا حجة ولا دليل أصلاً.

الثالث: بيان ما فيه من ضعف النقل والعقل.

أما أولاً: فإن هذا المصنفٌ الذي نقل منه كلام أبي الفرج لم يصنفه في الرد على الحنابلة كما ذكر هذا، وإنما رد به ـ فيما ادعاه ـ على بعضهم. وقصد أبي عبد الله بن حامد[2].

والقاضي أبي يعلى[3] وشيخه أبي الحسن بن الزاغوني ومن تبعهم، وإلا فجنس الحنابلة لم يتعرض أبو الفرج للرد عليهم، ولا حكى عنهم ما أنكره، بل هو يحتج في مخالفته لهؤلاء بكلام كثير من الحنبلية، كما يذكره من كلام التميميين، مثل رزق الله التميمي[4] وأبي

---

(١) أبو الوفاء علي بن عقيل الحنبلي صاحب كتاب «الفنون» مات سنة ٥١٣هـ ترجم له ابن كثير في ص ١٨٤ ج ١٢ من تاريخه.

(٢) أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي الفقيه الحنبلي الوراق توفي سنة ٤٠٢ هـ ترجمته في مختصر «طبقات الحنابلة» ص ٣٥٩ وفي «البداية» ص ٣٤٩ ج ١١.

(٣) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء القاضي أبو يعلى الفقيه الحنبلي، المتوفى سنة ٣٥٨ ترجمته في «مختصر الطبقات» ص ٣٧٧ وفي «البداية» ص ٩٤ ج ١٢.

(٤) أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز التميمي الحنبلي المتوفى سنة ٤٨٨ هـ ترجمته في «مختصر طبقات الحنابلة» ص ٤٠٢ وفي «البداية» ص ١٥٠ ج ١٢.

الوفا بن عقيل. ورزق الله كان يميل إلى طريقة سلفه كجده أبي الحسن التميمي[1] وعمه أبي الفضل التميمي[2] والشريف أبي علي بن أبي موسى[3] هو صاحب أبي الحسن التميمي، وقد ذكره عنه أنه قال: «لقد خرى القاضي أبو يعلى على الحنابلة خرية لا يغسلها الماء».

وسنتكلم على هذا بما ييسره الله، متحرين للكلام بعلم وعدل. ولا حول ولا قوة إلا بالله، فما زال في الحنبلية من يكون ميله إلى نوع من الإثبات الذي تنفيه طائفة أخرى منهم، ومنهم من يمسك عن النفي والإثبات جميعاً. ففيهم جنس التنازع الموجود في سائر الطوائف، لكن نزاعهم في مسائل الدق[4] وأما الأصول الكبار فهم متفقون عليها ولهذا كانوا أقل الطوائف تنازعاً وافتراقاً، لكثرة اعتصامهم بالسنة والآثار، لأن للإمام أحمد في باب أصول الدين من الأقوال المبيّنة لِمَا تنازع فيه الناس ما ليس لغيره. وأقواله مؤيدة بالكتاب والسنة واتّباع سبيل السلف الطيب. ولهذا كان جميع من ينتحل السنة من طوائف الأمة: فقهائها ومتكلمتها وصوفيتها ينتحلونه. ثم قد يتنازع هؤلاء في بعض المسائل. فإن هذا أمر لا بدّ منه في العالَم، والنبي ﷺ قد أخبر بأن هذا لا بدّ من وقوعه، وأنه لما سأل ربه أن لا يلقى بأسهم بينهم مُنِع ذلك. فلا بدّ في الطوائف المنتسبة إلى السنة والجماعة من نوع تنازع، لكن لا بدّ فيهم من طائفة تعتصم بالكتاب والسنة، كما أنه لا بدّ أن يكون بين المسلمين تنازع واختلاف، لكنه لا يزال في هذه الأمة طائفة قائمة بالحق لا يضرها من خالفها ولا من خذلها حتى تقوم الساعة.

ولهذا لما كان أبو الحسن الأشعري وأصحابه منتسبين إلى السنة والجماعة كان منتحلاً للإمام أحمد، ذاكراً أنه مقتد به متبع سبيله. وكان بين أعيان أصحابه من الموافقة والمؤالفة لكثير من أصحاب الإمام أحمد ما هو معروف، حتى إن أبا بكر عبد العزيز[5] يذكر من حجج أبي الحسن في كلامه مثل ما يذكر من حجج أصحابه، لأنه كان عنده من متكلمة أصحابه.

وكان من أعظم المائلين إليهم التميميون: أبو الحسن التميمي وابنه وابن ابنه ونحوهم، وكان بين أبي الحسن التميمي وبين القاضي أبي بكر بن الباقلاني من المودة

---

(١) أبو الحسن بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث التميمي الفقيه الحنبلي توفي سنة ٣٧١ هـ ترجمته في «طبقات الحنابلة» ص ٣٤٢ وفي «البداية» ص ٢٩٨ ج ١١.

(٢) أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد الفقيه الحنبلي المتوفى سنة ٤١٠ هـ ترجمته في «مختصر طبقات الحنابلة» ص ٣٦٣.

(٣) أبو علي أحمد بن أبي موسى الشريف القاضي الهاشمي الحنبلي المتوفى سنة ٤٢٨ هـ ترجمته ص ٣٣٨ في المختصر وفي البداية ص ٤١ ج ١٢.

(٤) كذا في الأصل، ولعلها «المسائل الدقيقة» أو نحو هذا.

(٥) هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد بن معروف أبو بكر المعروف بغلام الخلال له ترجمة حافلة في «مختصر طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ص ٤٣٣ وتوفي سنة ٣٦٣هـ في ٢٠ شوال.

والصحبة ما هو معروف مشهور. ولهذا اعتمد الحافظ أبو بكر البيهقي في كتابه الذي صنفه في مناقب الإمام أحمد ـ لما ذكر اعتقاده ـ اعتمد على ما نقله من كلام أبي الفضل عبد الواحد بن أبي الحسن التميمي. وله في هذا الباب مصنف ذكر فيه من اعتقاد أحمد ما فهمه، ولم يذكر فيه ألفاظه وإنما ذكر جمل الاعتقاد بلفظ نفسه، وجعل يقول «وكان أبو عبد الله». وهو بمنزلة من يصنف كتاباً في الفقه على رأي بعض الأئمة، ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه ورآه، وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بألفاظه وأفهم لمقاصده، فإن الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمنزلتهم في نقل الشريعة. ومن المعلوم: أن أحدهم يقول: حكم الله كذا، أو حكم الشريعة كذا بحسب ما أعتقده عن صاحب الشريعة، بحسب ما بلغه وفهمه، وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب الشريعة وأعماله وأفهم لمراده.

فهذا أيضاً من الأمور التي يكثر وجودها في بني آدم. ولهذا قد تختلف الرواية في النقل عن الأئمة، كما يختلف بعض [أهل] الحديث في النقل عن النبي ﷺ، لكن النبي ﷺ معصوم. فلا يجوز أن يصدر عنه خبران متناقضان في الحقيقة. ولا أمران متناقضان في الحقيقة إلا وأحدهما ناسخ والآخر منسوخ. وأما غير النبي ﷺ فليس بمعصوم. فيجوز أن يكون قد قال خبرين متناقضين. وأمرين متناقضين ولم يشعر بالتناقض، لكن إذا كان في المنقول عن النبي ﷺ ما يحتاج إلى تمييز ومعرفة ـ وقد تختلف الروايات حتى يكون بعضها أرجح من بعض، والناقلون لشريعته بالاستدلال[1] فيهم اختلاف كثير ـ لم يستنكر وقوع نحو من هذا في غيره، بل هو أولى بذلك. لأن الله قد ضمن حفظ الذكر الذي أنزله على رسوله، ولم يضمن حفظ ما يؤثر عن غيره. لأن ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة هو هُدَى الله الذي جاء من عند الله، وبه يعرف سبيله وهو حجته على عباده، فلو وقع فيه ضلال لم يبين لسقطت حجة الله في ذلك، وذهب هُداه، وعُمِّيت سبيله، إذ ليس بعد هذا النبي نبيّ آخر ينتظر ليبين للناس ما اختلفوا فيه، بل هذا الرسول آخر الرسل، وأمته خير الأمم. ولهذا لا يزال فيها طائفة قائمة على الحق بإذن الله، لا يضرها من خالفها ولا من خذلها، حتى تقوم الساعة.

---

(١) كذا. والصواب «بالإسناد» وكتبه محمد بن عبد الرزاق. وعندي في هذا الصواب نظر؛ فإن معنى كلام المصنف أن الأئمة الناقلين للشريعة بما فهموا منها فيهم اختلاف كثير فمن باب أولى أن يغلط الناقلون عن الأئمة في معنى ما فهموا من كلامهم، فمن أراد أن ينسب إلى الرسول أو إلى أحد من أهل العلم قولاً. فليس قوله، لاما فهم هو من قوله. فإن الإفهام والمدارك تختلف، ولو اتحدت الأفهام والمدارك لما وجد الخلاف، ثم وقفت على ما كتبه أبو محمد بن حزم، في كتابه «الإحكام في الأصول» قال: «الاستدلال طلب الدليل من قبل معارف العقل ونتائجه، أو من قبل إنسان يعلم» اهـ ج ١ ص ٣٩. وكتبه سليمان الصنيع.

الوجه الثاني

أن أبا الفرج نفسه متناقض في هذا الباب، لم يثبت على قدم النفي ولا على قدم الإثبات بل له من الكلام في الإثبات نظماً ونثراً ما أثبت به كثيراً من الصفات التي أنكرها في هذا المصنف، فهو في هذا الباب مثل كثير من الخائضين في هذا الباب من أنواع الناس، يثبتون تارة وينفون أخرى في مواضع كثيرة من الصفات، كما هو حال أبي الوفاء بن عقيل وأبي حامد الغزالي.

الوجه الثالث

أن باب الإثبات ليس مختصاً بالحنبلية، ولا فيهم من الغلو ما ليس في غيرهمْ، بل من استقرأ مذاهب الناس وجد في كل طائفة من الغلاة في النفي والإثبات ما لا يوجد مثله في الحنبلية، ووجد من مال منهم إلى نفي باطل أو إثبات باطل، فإنه لا يسرف إسراف غيرهم من المائلين إلى النفي والإثبات، بل تجد في الطوائف من زيادة النفي الباطل والإثبات الباطل ما لا يوجد مثله في الحنبلية.

وإنما وقع الاعتداء في النفي والإثبات فيهم مما دبّ إليهم من غيرهم الذين اعتدّوا حدود الله بزيادة في النفي والإثبات إذا أَصل السنة مبناها على الاقتصاد والاعتدال دون البغي والاعتداء.

وكان علم الإمام أحمد وأتباعه له من الكمال والتمام، على الوجه المشهور بين الخاص والعام ممن له بالسنة وأهلها نوع إلْمَام، وأما أهل الجهل والضلال، الذين لا يعرفون ما بعث الله به الرسول، ولا يميزون بين صحيح المنقول وصريح المعقول، وبين الروايات المكذوبة والآراءَ المضطربة: فأولئك جاهلون قدر الرسول والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين نطق بفضلهم القرآن، فهم بمقادير الأئمة المخالفين لهؤلاء أولى أن يكونوا جاهلين، إذ كانوا أشبه بمن شاقّ الرسول واتبع غير سبيل المؤمنين من أهل العلم والإيمان وهم في هذه الأحوال إلى الكفر أقرب منهم للإِيمان.

تجد أحدهم يتكلم في أصول الدين وفروعه، بكلام كأنه لم ينشأ في دار الإسلام، ولا سمع ما عليه أهل العلم والإيمان، ولا عرف حال سلف هذه الأمة، وما أوتوه من كمال العلوم النافعة والأعمال الصالحة، ولا عرف مما بعث الله به نبيه ما يدله على الفرق بين الهدى والضلال، والغي والرشاد.

وتجد وقيعة هؤلاء في أئمة السنة وهُداة الأمة من جنس وقيعة الرافضة ومن معهم من المنافقين في أبي بكر وعمر وأعيان المهاجرين والأنصار، ووقيعة اليهود والنصارى ومن تبعهم من منافقي هذه الأمة في رسول الله ﷺ، ووقيعة الصابئة والمشركين من الفلاسفة وغيرهم في الأنبياء والمرسلين، وقد ذكر الله في كتابه من كلام الكفار

والمنافقين في الأنبياء والمرسلين وأهل العلم والإيمان ما فيه عبرة للمعتبر، وبينة للمستبصر، وموعظة للمتَهَوِّك المتحير.

وتجد عامة أهل الكلام ومن أعرض عن جادة السلف ـ إلا من عصم الله ـ يعظمون أئمة الاتحاد، بعد تصريحهم في كتبهم بعبارات الاتحاد، ويتكلفون لها محامل غير ما قصدوه. ولهم في قلوبهم من الإِجلال والتعظيم والشهادة بالإِمامة والولاية لهم وأنهم أهل الحقائق: ما الله به عليم.

هذا ابن عربي يصرح في نصوصه: أن الولاية أعظم من النبوة، بل أكمل من الرسالة، ومن كلامه:

مقام النبوة في برزخ فُوَيْقَ الرسول ودون الولي

وبعض أصحابه يتأول ذلك بأن ولاية النبي أفضل من نبوته، وكذلك ولاية الرسول أفضل من رسالته، أو يجعلون ولايته حاله مع الله، ورسالته حاله مع الخلق وهذا من بليغ الجهل. فإن الرسول إذا خاطب الخلق وبلغهم الرسالة لم يفارق الولاية، بل هو ولي الله في تلك الحال، كما هو ولي الله في سائر أحواله، فإنه ولي الله ليس عدواً له في شيء من أحواله. وليس حاله في تبليغ الرسالة دون حاله إذا صلى ودعا الله وناجاه.

وأيضاً: فما يقول هذا المتكلف في قول هذا [الملحد الزنديق] المعظم [عنده](1) إن النبي ﷺ لبنة من فضة، وهو لبنتان من ذهب وفضة، ويزعم أن لبنة محمد ﷺ هي العلم الظاهر، ولبنتاه: الذهب علم الباطن، والفضة علم الظاهر، وأنه يتلقى ذلك بلا واسطة، ويصرح في فصوصه: أن رتبة الولاية أعظم من رتبة النبوة، لأن الولي يأخذ بلا واسطة والنبي بواسطة، فالفضيلة التي زعم أنه امتاز بها على النبي ﷺ أعظم عنده مما شاركه فيه.

وبالجملة: فهو(2) لم يتبع النبي ﷺ في شيء، فإنه أخذ بزعمه عن الله ما هو متابعة فيه في الظاهر، كما يوافق المجتهد المجتهد والرسول الرسول، فليس عنده من اتباع الرسول والتلقي عنه شيء أصلاً، لا في الحقائق الخبرية، ولا في الحقائق الشرعية.

وأيضاً: فإنه لم يرض أن يكون معه كموسى مع عيسى، وكالعالم مع العالم في الشرع الذي وافقه فيه، بل ادعى أنه يأخذ ما أقره عليه من الشرع من الله في الباطن، فيكون أخذه للشرع عن الله أعظم من أخذ الرسول.

وأما ما ادعى امتيازه به عنه وافتقار الرسول إليه ـ وهو موضع اللبنة الذهبية ـ فزعم أنه يأخذ عن المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحي به إلى الرسول.

فهذا كما ترى في حال هذا الرجل، وتعظيم بعض المتأخرين له، وصرح الغزالي

---

(1) و (2) يعني ابن عربي.

بأن قتل من ادعى أن رتبة الولاية أعلى من رتبة النبوة أحب إليه من قتل مائة كافر، لأن ضرر هذا في الدين أعظم.

ولا نطيل الكلام في هذا المقام لأنه ليس المقصود هنا.

وأيضاً فأسماء الله وأسماء صفاته عندهم شرعية سمعية، لا تطلق بمجرد الرأي فهم في الاتباع من هذه الأسماء أحق بالعذر ممن امتنع من تسمية صفاته أعراضاً.

وذلك أن الصفات التي لنا: منها ما هو عرض كالعلم والقدرة، ومنها ما هو جسم وجوهر قائم بنفسه، كالوجه واليد، وتسمية هذه جوارح وأعضاء أخص من تسميتها أجساماً، لما في ذلك من معنى الاكتساب والانتفاع والتصرف، وجواز التفريق والبعضية.

الوجه الرابع

أن هذا السؤال لا يختص بهؤلاء، بل إثبات جنس هذه الصفات قد اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، من أهل الفقه والحديث والتصوف والمعرفة، وأئمة أهل الكلام من الكلابية والكرامية والأشعرية، كل هؤلاء يثبتون لله صفة الوجه واليد ونحو ذلك. وقد ذكر الأشعري في كتاب «المقالات»(١) أن هذا مذهبُ أهل الحديث، وقال: إنه به يقول.

فقال في جملة مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث: جملة مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث: الإقرار بكذا وكذا، وأن الله على عرشه استوى، وأن له يدين بلا كيف، كما قال: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥] وكما قال: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗاۚ وَأَلۡقَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادٗاۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ [المائدة: ٦٤] وأن له عينين بلا كيف، كما قال: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا جَزَآءٗ لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: ١٤] وأن له وجهاً، كما قال: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

وقد قدمنا فيما تقدم أن جميع أئمة الطوائف هم من أهل الإثبات، وما من شيء ذكره أبو الفرج وغيره مما هو موجود في الحنبلية ـ سواء كان الصوابُ فيه مع المثبت أو مع النافي، أو كان فيه تفصيل ـ إلا وذلك موجود فيما شاء الله من أهل الحديث والصوفية والمالكية والشافعية والحنفية ونحوهم، بل هو موجود في الطوائف التي لا تنتحل السنة والجماعة والحديث ولا مذهب السلف، مثل الشيعة وغيرهم، ففيهم في طرفي الإثبات والنفي ما لا يوجد في هذه الطوائف، وكذلك في أهل الكتابين ـ أهل التوراة والإنجيل ـ

---

(١) «مقالات الإسلاميين» و«اختلاف المصلين»: لأبي الحسن الأشعري مطبوع بالأستانة.

توجد هذه المذاهب المتقابلة في النفي والإثبات، وكذلك الصابئة من الفلاسفة وغيرهم له مقابل في النفي والإثبات، حتى إن منهم من يثبت ما لا يثبته كثير من متكلمة الصفاتية، ولكن جنس الإثبات على المتبعين للرسل أغلب: من الذين آمنوا واليهود والنصارى والصابئة المهتدين، وجنس النفي على غير المتبعين للرسل أغلب: من المشركين والصابئة المبتدعة.

وقد ذكرنا في غير هذا الجواب[1]، مذهب سلف الأمة وأئمتها بألفاظها وألفاظ من نقل ذلك من جميع الطوائف، بحيث لا يبقى لأحد من الطوائف اختصاص بالإثبات.

ومن ذلك: ما ذكره شيخ الحرمين: أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكَرَجي[2] في كتابه الذي سماه «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول، إلزاماً لذوي البدع والفضول» وكان من أئمة الشافعية ـ ذكر فيه من كلام الشافعي ومالك والثوري، وأحمد بن حنبل والبخاري ـ صاحب الصحيح ـ وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، والأوزاعي، والليث بن سعد، وإسحاق بن راهوية [وأبي زرعة وأبي حاتم] في أصول السنة ما يعرف به اعتقادهم. وذكر في تراجمهم ما فيه تنبيه على مراتبهم ومكانتهم في الإسلام، وذكر أنه اقتصر في النقل عنهم دون غيرهم، لأنهم هم المقتدى بهم والمرجوع شرقاً وغرباً إلى مذاهبهم، ولأنهم أجمع لشرائط القدوة والإمامة من غيرهم، وأكثر لتحصيل أسبابها وأدواتها: من جودة الحفظ والبصيرة، والفطنة والمعرفة بالكتاب والسنة، والإجماع والسند والرجال والأحوال، ولغات العرب ومواضعها، والتاريخ والناسخ والمنسوخ، والمنقول والمعقول، والصحيح والمدخول في الصدق والصلابة، وظهور الأمانة والديانة ممن سواهم، قال: وإن قصر واحد منهم في سبب منها جبر تقصيره قرب عصره من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، باينوا هؤلاء بهذا المعنى من سواهم فإن غيرهم من الأئمة ـ وإن كانوا في منصب الإمامة ـ لكن أخلوا ببعض ما أشرت إليه مجملاً من شرائطها، إذ ليس هذا موضعاً لبيانها.

قال[3]: ووجه ثالث لا بدّ من أن نبين فيه، فنقول: إن في النقل عن هؤلاء إلزاماً للحجة على كل من ينتحل مذهب إمام يخالفه في العقيدة، فإن أحدهما لا محالة يضلل صاحبه، أو يبدعه، أو يكفّره، فانتحال مذهبه ـ مع مخالفته له في العقيدة ـ مستنكر والله

---

(١) كأنه يعني الفتوى الحموية وهي مطبوعة غدة طبعات.

(٢) أبو الحسن محمد بن عبد الملك بن محمد بن عمر الكرجي له مصنفات كثيرة: «منها الفصول في اعتقاد الأئمة الفحول» يذكر فيه مذاهب السلف في باب الاعتقاد، ويحكي فيه أشياء غريبة حسنة. وله تفسير، وله كتاب في الفقه توفي سنة ٥٣٢ هـ ملخصاً من «البداية والنهاية» ص ٢١٣ ج ١٢ وله قصيدة أكثر من مائتي بيت اسمها «عروس القصائد في شموس القصائد» نقلها من أولها الذهبي في كتابه العلو وذكرها السمعاني، وتشكك فيها التاج السبكي لما فيها من هجو بعض الناس.

(٣) أي الكرجي.

شرعاً وطبعاً، فمن قال: أنا شافعي الشرع، أشعري الاعتقاد، قلنا له: هذا من الأضداد، لا بل من الارتداد، إذ لم يكن الشافعي أشعري الاعتقاد. ومن قال: أنا حنبلي في الفروع، معتزلي في الأصول، قلنا: قد ضللت إذاً عن سواء السبيل فيما تزعمه، إذ لم يكن أحمد معتزلي الدين والاجتهاد.

قال: وقد افتتن أيضاً خلق من المالكية بمذاهب الأشعرية، وهذه والله سُبَّة وعار، وفلتة تعود بالوبال والنكال وسوء الدار، على منتحل مذاهب هؤلاء الأئمة الكبار، فإن مذهبهم ما رويناه: من تكفيرهم الجهمية والمعتزلة والقدرية والوقفية، وتكفيرهم اللفظية.

وبسط الكلام في مسألة اللفظ، إلى أن قال ـ: فأما غير ما ذكرناه من الأئمة: فلم ينتحل أحد مذهبهم، فلذلك لم نتعرض للنقل عنهم.

قال[1]: فإن قيل: فهلا اقتصرتم إذاً على النقل عمن شاع مذهبه وانتحل اختياره من أصحاب الحديث، وهم الأئمة: الشافعي ومالك والثوري وأحمد، إذ لا نرى أحداً ينتحل مذهب الأوزاعي والليث وسائرهم.

قلنا: لأن من ذكرناه من الأئمة ـ سوى هؤلاء ـ أرباب المذاهب في الجملة، إذ كانوا قدوة في عصرهم، ثم اندرجت مذاهبهم الآخرة تحت مذاهب الأئمة المعتبرة. وذلك أن ابن عيينة كان قدوة، ولكن لم يصنف في الذي كان يختاره من الأحكام، وإنما صنف أصحابه، وهم الشافعي وأحمد وإسحاق[2] فاندرج مذهبه تحت مذاهبهم. وأما الليث بن سعد فلم يقم أصحابه بمذهبه، قال الشافعي «لم يرزَق الأصحابَ» إلا أن قوله يوافق قول مالك[3] أو قول الثوري[4] لا يخطئهما، فاندرج مذهبه تحت مذهبهما. وأما الأوزاعي[5] فلا نرى له في أعم المسائل قولاً إلا ويوافق قول مالك، أو قول الثوري أو قول الشافعي، فاندرج اختياره أيضاً تحت اختيار هؤلاء. وكذلك اختيار إسحاق يندرج تحت مذهب أحمد لتوافقهما.

قال: فإن قيل: فمن أين وقعتَ على هذا التفصيل والبيان في اندراج مذاهب هؤلاء تحت مذاهب الأئمة؟ قلت: من التعليقة للشيخ أبي حامد الإسفراييني، التي هي ديوان الشرائع، وأم البدائع في بيان الأحكام، ومذاهب العلماء الأعلام، وأصول الحجج العظام في المختلف والمؤتلف.

قال: وأما اختيار أبي زرعة، وأبي حاتم في الصلاة والأحكام ـ مما قرأته وسمعته

---

(١) أي الكرجي.

(٢) إسحاق بن إبراهيم الحنظلي الشهير بابن راهويه شيخ الجماعة البخاري ومسلم وغيرهما.

(٣) أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري فقيه الكوفة ومحدثها.

(٤) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي فقيه الشام في زمانه.

(٥) أي الكرجي.

من مجموعيهما ـ فهو موافق لقول أحمد ومندرج تحته. وذلك مشهور. وأما البخاري فلم أر له اختياراً، ولكن سمعت محمد بن طاهر الحافظ يقول: استنبط البخاري في الاختيارات مسائل موافقة لمذهب أحمد وإسحاق.

فلهذه المعاني نقلنا عن الجماعة الذين سميناهم، دون غيرهم، إذ هم أرباب المذاهب في الجملة، ولهم أهلية الاقتداء بهم لحيازتهم شرائط الإمامة، وليس مَنْ سواهم في درجتهم، وإن كانوا أئمة كبراء قد ساروا بسيرهم.

ثم ذكر[1] بعد ذلك الفصل الثاني عشر، في ذكر خلاصة تحوي مناصيص الأئمة بعد أن أفرد لكل منهم فصلاً ـ قال: لما تتبعت أصول ما صح لي روايته، فعثرت فيها بما قد ذكرت من عقائد الأئمة، فرتبتها عند ذلك على ترتيب الفصول التي أثبتها، وافتتحت كل فصل بنيف من المحامد يكون لإمامتهم إحدى الشواهد داعية إلى اتباعهم، ووجوب وفاقهم، وتحريم خلافهم وشقاقهم، فإن اتباع من ذكرناه من الأئمة في الأصول في زماننا بمنزلة اتباع الإجماع الذي يبلغنا عن الصحابة والتابعين، إذ لا يسع مسلماً خلافه، ولا يعذر فيه، فإن الحق لا يخرج عنهم، لأنهم الأدلاء، وأرباب مذاهب هذه الأمة، والصدور السادة، والعلماء القادة، أولو الدين والديانة، والصدق والأمانة، والعلم الوافر، والاجتهاد الظاهر ولهذا المعنى اقتدوا بهم في الفروع، فجعلوهم فيها وسائل بينهم وبين الله، حتى صاروا أرباب المذاهب في المشارق والمغارب، فليرضوا كذلك بهم في الأصول فيما بينهم وبين ربهم، وبما نصوا عليه ودعوا إليه.

قال: فإنا نعلم قطعاً أنهم أعرف قطعاً بما صح من معتقد رسول الله ﷺ وأصحابه من بعده، لجودة معارفهم وحيازتهم شرائط الإمامة، ولقرب عصرهم من الرسول ﷺ وأصحابه، كما بيناه في أول الكتاب.

قال: ثم أردت ـ ووافق مرادي سؤال بعض الإخوان ـ أن أذكر خلاصة مناصيصهم متضمنة بعض ألفاظهم. فإنها أقرب إلى الحفظ، وهي اللباب لما ينطوي عليه الكتاب، فاستعنت بمن عليه التكلان، وقلت: إن الذي آثرناه من مناصيصهم يجمعه فصلان. أحدهما: في بيان السنة وفضلها. والثاني: في هجران البدعة وأهلها.

أما الفصل الأول: فاعلم أن السنة طريقة رسول الله ﷺ، والتسنن بسلوكها وإصابتها، وهي أقسام ثلاثة: أقوال، وأعمال، وعقائد. فالأقوال: نحو الأذكار والتسبيحات المأثورة، والأفعال: مثل سنن الصلاة والصيام والصدقات المذكورة، ونحو السير المرضية، والآداب المحكية، فهذان القسمان في عداد التأكيد والاستحباب، واكتساب الأجر والثواب. والقسم الثالث: سنة العقائد، وهي من الإيمان إحدى القواعد.

---

(١) «قديم» لم ترد هذه الصفحة في كلام الله ولا كلام رسوله.

قال: وها أنذا أذكر بعون الله خلاصة ما نقلته عنهم مفرقاً، وأضيف إليه ما دوّن في كتب الأصول مما لم يبلغني عنهم مطلقاً، وأرتبها مرشحة، وببعض مناصيصهم موشحة، بأوجز لفظ على قدر وسعي، ليسهل حفظه على من يريد أن يعي، فأقول:

ليعلم المستن أن سنة العقائد على ثلاثة أضرب: ضرب يتعلق بأسماء الله، وذاته، وصفاته. وضرب يتعلق برسول الله ﷺ وصحبه ومعجزاته، وضرب يتعلق بأهل الإسلام في أولاهم وأخراهم.

أما الضرب الأول: فلنعتقد أن لله أسماء وصفات قديمة غير مخلوقة، جاء بها كتابه، وأخبر بها الرسول أصحابه، فيما رواه الثقات، وصححه نقاد الأثبات ودل القرآن المبين، والحديث الصحيح المتين على ثبوتها.

قال رحمه الله تعالى: وهي أن الله تعالى أول لم يزل، وآخِر لا يزال، أحد قديم[1] وصمد كريم، عليم حليم عَلِيٌّ عظيم، رفيع مجيد، وله بطش شديد، وهو يبدىء ويعيد، فعال لما يريد، قوى قدير، منيع نصير ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ إلى سائر أسمائه وصفاته من النفس والوجه والعين والقدم واليدين والعلم والنظر، والسمع والبصر، والإرادة والمشيئة، والرضى والغضب، والمحبة والضحك، والعجب والإستحياء والغَيْرة، والكراهة والسخط، والقبض والبسط والقرب والدنو، والفوقية والعلو، والكلام والسلام، والقول والنداء، والتجلي واللقاء، والنزول والصعود، والإستواء، وأنه تعالى في السماء، وأنه على عرشه بائن من خلقه. قال مالك «إن الله في السماء وعلمه في كل مكان» وقال عبد الله بن المبارك «نعرف ربنا فوق سبع سمواته على العرش بائناً من خلقه، ولا نقول كما قالت الجهمية: إنه ههنا ـ وأشار إلى الأرض» وقال سفيان الثوري: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤] قال «علمه» قال الشافعي «إنه على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء» قال أحمد «إنه مستو على العرش عالم بكل مكان» وإنه ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا كيف شاء، وإنه يأتي يوم القيامة كيف شاء، وإنه يعلو على كرسيه، والإيمان بالعرش والكرسي وما ورد فيهما من الآيات والأخبار، وأن الكلم الطيب يصعد إليه، وتعرج الملائكة والروح إليه، وأنه خلق آدم بيديه، وخلق القلم وجنة عدن وشجرة طوبى بيديه، وكتب التوراة بيديه، وأن كلتا يديه يمين. وقال ابن عمر «خلق الله بيديه أربعة أشياء: آدم، والعرش والقلم، وجنة عدن، وقال لسائر الخلق: كن فكان» وأنه يتكلم بالوحي كيف يشاء، قالت عائشة رضي الله عنها: «لشأني في نفسي كان أحقر من أن

(١) أي الكرجي.

يتكلم الله فيّ بوحي يتلى» وأن القرآن كلام الله بجميع جهاته منزل غير مخلوق، ولا حرف منه مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، قال عبد الله بن المبارك «من كفر بحرف من القرآن فقد كفر، ومن قال: لا أؤمن بهذه اللام فقد كفر» وأن الكتب المنزلة على الرسل مائة وأربعة كتب كلام الله غير مخلوق، قال أحمد: «وما في اللوح المحفوظ وما في المصاحف وتلاوة الناس وكيفما يقرأ وكيفما يوصف، فهو كلام الله غير مخلوق» قال البخاري «وأقول: في المصحف قرآن وفي صدور الرجال قرآن، فمن قال غير هذا يستتاب فإن تاب وإلا فسبيله سبيل الكفر».

قال(1) وذكر الشافعي المعتقد بالدلائل، فقال «لله أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه أمته، لا يسع أحداً من خلق الله قامت عليه الحجة ردها - إلى أن قال - نحو إخبار الله سبحانه إيانا: أنه سميع بصير، وأن له يدين لقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [المائدة: ٦٤] وأن له يميناً بقوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧] وأن له وجهاً لقوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨] وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] وأن له قدماً لقوله(2) «حتى يضع الرب[٣٨] فيها قدمه» يعني جهنم، وأنه يضحك من عبده المؤمن لقوله ﷺ للذي قتل في سبيل الله «إنه لقي الله وهو يضحك إليه»[٣٩] وأنه يهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا، لخبر رسول الله ﷺ بذلك، وأنه ليس بأعور، لقول رسول الله ﷺ إذ ذكر الدجال فقال «إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور»[٤٠] وأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة بأبصارهم، كما يرون القمر ليلة البدر وأن له إصبعاً لقوله ﷺ: «ما من قلب إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن»[٤١].

قال: وسوى ما نقله الشافعي أحاديث جاءت في الصحاح والمسانيد، وتلقتها الأمة

---

[٣٨] أخرجه البخاري تفسير سورة ق ٥٠.

[٣٩] لم نعثر عليه فيما عدنا إليه من مصادر.

[٤٠] أخرجه البخاري في التوحيد ١٧، وفي الجهاد ١٧٨.

[٤١] أخرجه مسلم بلفظ قريب في القدر ١٧.

---

(١) أي النبي ﷺ.

(٢) أي بلا واسطة بل وجهاً لوجه.

بالقبول والتصديق، نحو ما في الصحيح من حديث الذات، وقوله «لا شخص أغير من الله»[٤٢] وقوله «أتعجبون من غيرة سعد؟ والله لأنا أغير من سعد، والله أغير مني»[٤٣] وقوله «ليس أحد أحب إليه المدح من الله، ولذلك مدح نفسه، وليس أحد أغير من الله، من أجل ذلك حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن»[٤٤] وقوله «يد الله ملأى»[٤٥] وقوله «بيده الأخرى الميزان يخفض ويرفع»[٤٦] وقوله «إن الله يقبض يوم القيامة الأرضين، وتكون السموات بيمينه، ثم يقول: أنا الملك»[٤٧] ونحوه قوله «ثلاث حثيات من حثيات الرب»[٤٨] وقوله «لما خلق آدم مسح ظهره بيمينه»[٤٩] وقوله في حديث أبي رزين «قلت: يا رسول الله، فما يفعل ربنا بنا إذا لقيناه؟ قال: تعرضون عليه بادية له صفحاتكم، لا يخفى عليه منكم خافية، فيأخذ ربك بيده غرفة من الماء، فينضح قِبَلكم، فلعمر إلهك ما يخطىء وجه أحدكم منها قطرة»[٥٠] أخرجه أحمد في المسند، وحديث «القبضة التي يخرج بها من النار قوماً لم يعملوا خيراً قط، قد عادوا جُمماً، فيلقيهم في نهر من أنهار الجنة يقال له: نهر الحياة»[٥١] وقوله «رأيت ربي في أحسن صورة»[٥٢] ونحو قوله: «خلق آدم على صورته»[٥٣]«يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه»[٥٤] وقوله [لجابر بن عبد الله الأنصاري] «كلّم أباك كفاحاً»(١)[٥٥] وقوله «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه، ليس بينه وبينه ترجمان يترجم له»[٥٦] وقوله «يتجلى لنا ربنا يوم القيامة ضاحكاً»[٥٧] وفي حديث

---

[٤٢] [٤٣] أخرجها مسلم في اللعان ١٧ (في حديث واحد).

[٤٤] أخرجه البخاري في التوحيد ٢٠، ومسلم في اللعان ١٧، والتوبة ٣٢، ٣٤.

[٤٥] [٤٦] أخرجهما البخاري في تفسير سورة هود ٢، وفي التوحيد ١٩.

[٤٧] أخرجه البخاري في التوحيد ١٩.

[٤٨] أخرجه ابن ماجة في الزهد ٣٤.

[٤٩] أخرجه أبو داود في السنة ١٦، والموطأ في القدر ٢.

[٥٠] أخرجه أحمد بن حنبل (٤/ ١٤).

[٥١] أخرجه البخاري في كتاب الإيمان ١٥، ومسلم في كتاب الإيمان ٣٠٤. بهذا المعنى.

[٥٢] أخرجه البخاري في كتاب التفسير السورة ٩، والتعبير ٤٨، والدارمي في الرؤيا ١٣، وأحمد في مسنده (١/ ٢٦٨).

[٥٣] أخرجه البخاري في الاستئذان ١، ومسلم في البر ١١٥، وأحمد في مسنده (٢/ ٢٤٤، ٢٥١، ٣١٥).

[٥٤] أخرجه البخاري في التوحيد ٣٦، وأحمد في مسنده (٢/ ١٠٥).

[٥٥] أخرجه الترمذي في التفسير سورة ٣، ١٨، وابن ماجه في المقدمة ١٣، والجهاد ١٦.

[٥٦] أخرجه البخاري في الرقاق ٤٩، والتوحيد ٢٤، ٣٦، ومسلم في الزكاة ٦٧، والترمذي في القيامة ١، وابن ماجه في المقدمة ١٣، والزكاة ٢٨، وأحمد في مسنده (٤/ ٢٥٦).

[٥٧] أخرجه أحمد في مسنده (٤/ ٤٠٧).

المعراج في الصحيح «ثم دنا الجبار رب العزة، فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى»[٥٨] وقوله «كتب كتاباً، فهو عنده فوق العرش: أن رحمتي سبقت غضبي»[٥٩][٦٠] وقوله «لا تزال جهنم يلقى فيها، وتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع رب العزة فيها قدمه ـ وفي رواية: «رجله ـ فيزوى بعضها إلى بعض، وتقول: قَدِ قَدِ» وفي رواية «قط قط بعزتك» ونحو قوله «فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا»[٦١][٦٢] وقوله «يحشر الله العباد، فيناديهم بصوت يسمعه مَنْ بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك، أنا الديان».

إلى غيرها من الأحاديث، هالتنا أو لم تهلنا، بَلَغتنا أو لم تبلغنا، اعتقادنا فيها وفي الآي الواردة في الصفات: أنا نقبلها ولا نحرّفها ولا نكيّفها، ولا نعطّلها ولا نتأولها، وعلى العقول لا نحملها، وبصفات الخلق لا نشبهها، ولا نعمل رأينا وفكرنا فيها، ولا نزيد عليها ولا ننقص منها، بل نؤمن بها ونكل علمها إلى عالمها، كما فعل ذلك السلف الصالح، وهم القدوة لنا في كل علم.

روينا عن إسحاق أنه قال «لا نزيل صفة مما وصف الله بها نفسه أو وصفه بها الرسول عن جهتها، لا بكلام ولا بإرادة، إنما يلزم المسلم الأداءَ، ويوقن بقلبه أن ما وصف الله به نفسه في القرآن إنما هي صفاته، ولا يعقل نبي مرسل ولا ملك مقرب تلك الصفات إلا بالأسماء التي عرفهم الرب عز وجل. فأما أن يدرك أحد من بني آدم تلك الصفات، فلا يدركه أحد ـ الحديث إلى آخره».

وكما روينا عن مالك والأوزاعي وسفيان والليث وأحمد بن حنبل أنهم قالوا في الأحاديث في الرؤية والنزول «أمِرُّوها كما جاءت».

وكما روى عن محمد بن الحسن ـ صاحب أبي حنيفة ـ أنه قال في الأحاديث التي جاءت «إن الله يهبط إلى السماء الدنيا»[٦٣] ونحو هذا من الأحاديث: إن هذه الأحاديث قد رواها الثقات، فنحن نرويها ونؤمن بها. ولا نفسرها. انتهى كلام الكرجي رحمه الله تعالى.

---

[٥٨] أخرجه البخاري في كتاب التوحيد ٣٧.

[٥٩] أخرجه البخاري في التوحيد ١٥، ٢٢، ٢٨، ٥٥، وبدء الخلق ١، ومسلم في التوبة ١٤ ـ ١٦، والترمذي في الدعوات ٩٩، وابن ماجه في المقدمة ١٣، وأحمد في مسنده (٢/ ٢٤٢).

[٦٠] أخرجه البخاري في التفسير سورة ٥٠، والإيمان ١٢، والتوحيد ٧، ٢٥، ومسلم في الجنة ٣٥، ٣٧، ٣٨، والترمذي في الجنة ٢٠، وأحمد في مسنده (٢/ ٣٦٩، ٥٠٧).

[٦١] أخرجه البخاري في التوحيد ٢٤، ومسلم في الإيمان ٢٩٩.

[٦٢] أخرجه البخاري في التوحيد ٣٢.

[٦٣] أخرجه أحمد في مسنده (١، ٣٨٨، ٤٠٣، ٤٤٦).

والعجب أن هؤلاء المتكلمين، إذا احتج عليهم بما في الآيات والأحاديث من الصفات قال: قالت الحنابلة: إن الله، كذا وكذا، بما فيه تشنيع وترويح لباطلهم، والحنابلة اقتفوا أثر السلف، وساروا بسيرهم، ووقفوا بوقوفهم، بخلاف غيرهم. والله الموفق.

النوع الثاني

أن هذا الكلام ليس فيه من الحجة والدليل ما يستحق أن يخاطب به أهل العلم. فإن الرد بمجرد الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحد. والإنسان لو أنه يناظر المشركين وأهل الكتاب لكان عليه أن يذكر من الحجة ما يبين به الحق الذي معه والباطل الذي معهم. فقد قال الله عز وجل لنبيه ﷺ ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥] وقال تعالى: ﴿۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦] فلو كان خصم من يتكلم بهذا الكلام ـ سواء كان المتكلم به أبو الفرج أو غيره، من أشهر الطوائف بالبدع كالرافضة ـ لكان ينبغي أن يذكر الحجة، ويعدل عما لا فائدة فيه، إذ كان في مقام الرد عليهم دع[1] والمنازعون له ـ كما ادعاه ـ هم عند جميع الناس أعلم منه بالأصول والفروع. وهو في كلامه ورده لم يأت بحجة أصلاً، لا حجة سمعية ولا عقلية. وإنما اعتمد تقليد طائفة من أهل الكلام قد خالفها أكثر منها من أهل الكلام، فقلدهم فيما زعموا أنه حجة عقلية، كما فعل هذا المعترض.

ومن يرد على الناس بالعقول إن لم يبين حجة عقلية، وإلا كان قد أحال الناس على المجهولات، كمعصوم الرافضة وغوث الصوفية[2].

فأما قوله «إن مثل هؤلاء لا يُحَدَّثون» فيقال له: قد بعث الله الرسل إلى جميع الخلق ليدعوهم إلى الله. فمن الذي أسقط الله مخاطبته من الناس؟ دع من تعرف أنت وغيرك ممن فضلهم الله ما ليس هذا موضعه. ولو أراد سفيه أن يرد على الراد بمثل رده لم يعجز عن ذلك.

وكذلك قوله[3] «إنهم يكابرون العقول» فنقول: المكابرة للعقول، إما أن تكون في إثبات ما أثبتوه، وإما أن تكون في تناقضهم بجمع من إثبات هذه الأمور ونفي الجوارح.

---

(١) كذا بالأصل، ولعل الصواب «كيف»؟

(٢) الإمام المعصوم المختفي في سرداب سامراء، وتنتظر الرافضة خروجه منه لينتصف لهم من خصومهم، وغوث الصوفية: هو المسمى بالقطب الغوث مغيّب عن الأبصار، ويجلس هو وديوانه في غار حراء، أو على ظهر الكعبة، كما يزعمه الشعراني وصاحب الإبريز وغيرهما من الصوفية.

(٣) القائل: هو أبو الفرج ابن الجوزي، والمعترض ناقل عنه اهـ.

أما الأول: فباطل. فإن المجسمة المحضة التي تصرح بالتجسيم المحض، وتغلو فيه لم يقل أحد قط: إن قولها مكابرة للعقول، ولا قال أحد: إنهم لا يخاطبون، بل الذين ردوا على غالية المجسمة ـ مثل هشام بن الحكم وشيعته ـ لم يردوا عليهم من الحجج العقلية إلا بحجج تحتاج إلى نظر واستدلال. والمنازع لهم ـ وإن كان مبطلاً في كثير مما يقوله ـ فقد قابلهم بنظير حججهم، ولم يكونوا عليه بأظهر منه عليهم، إذ مع كل طائفة حق وباطل.

وإذا كان مثل أبي الفرج بن الجوزي إنما يعتمد في نفي هذه الأمور على ما يذكره نفاة النظار: فأولئك لا يكادون يزعمون في شيء من النفي والإثبات أنه مكابرة للمعقول، حتى جاحدو الصانع، الذين هم أجهل الخلق وأضلهم وأكفرهم، وأعظمهم خلافاً للعقول ـ لا يزعم أكثر هؤلاء الذين انتصر بهم أبو الفرج: أن قولهم مكابرة للعقول، بل يزعمون أن العلم بفساد قولهم إنما يعلم بالنظر والاستدلال.

وهذا القول ـ وإن كان يقوله جل هؤلاء النفاة من أهل الكلام ـ فليس هو طريقة مرضية، لكن المقصود: أن هؤلاء النفاة لا يزعمون أن العلم بفساد هو طريقة مرضية، لكن المقصود: أن هؤلاء النفاة لا يزعمون أن العلم بفساد قول المثبتة معلوم بالضرورة ولا أن قولهم مكابرة للعقل، وإن شنعوا عليهم بأشياء ينفر منها كثير من الناس: فذاك ليستعينوا بنفرة النافرين على دفعهم، وإخماد قولهم، لا لأن نفور النافرين عنهم يدل على حق أو باطل، ولا لأن قولهم مكابرة للعقل، أو معلوم أو معلوم بضرورة العقل، أو ببديهة فساده. هذا لم أعلم أحداً من أئمة النفاة أهل النظر يدعيه في شيء من أقوال المثبتة، وإن كان فيها من اللغو ما فيها.

ومن المعلوم أن مجرد نفور النافرين أو محبة الموافقين: لا يدل على صحة قول ولا فساده إلا إذا كان ذلك بهدى من الله، بل الاستدلال بذلك هو استدلال باتباع الهوى بغير هدي من الله. فإن اتباع الإنسان لما يهواه هو أخذ القول والفعل الذي يحبه، وَرَدُّ القول والفعل الذي يبغضه بلا هدى من الله. قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٩] وقال: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠] وقال تعالى لداود: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا

يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٠] وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧] وقال تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

فمن اتبع أهواء الناس بعد العلم الذي بعث الله به رسوله وبعد هدى الله الذي بيّنه لعباده: فهو بهذه المثابة. ولهذا كان السلف يسمون أهل البدع والتفرق المخالفين للكتاب والسنة: أهل الأهواء، حيث قبلوا ماأحبوه، وردوا ما أبغضوه بأهوائهم بغير هدى من الله.

وأما قول المعترض عن أبي الفرج «وكأنهم يخاطبون الأطفال» فلم تخاطب الحنابلة إلا بما ورد عن الله ورسوله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان، الذين هم أعرف بالله وأحكامه وسلمنا لهم أمر الشريعة، وهم قدوتنا فيما أخبروا عن الله وشرعه. وقد أنصف من أحال عليهم، وقد شاقق من خرج عن طريقتهم وادعى أن غيرهم أعلم بالله منهم، أو أنهم علموا وكتموا، وأنهم لم يفهموا ما أخبروا به، أو أن عقل غيرهم في باب معرفة الله أتم وأكمل وأعلم مما نقلوه وعقلوه.

وقد قدمنا ما فيه كفاية في هذا الباب. والله الموفق. ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.

فصل

وأما المنطق: فمن قال: إنه فرض كفاية، وأن من ليس له به خبرة فليس له ثقة بشيء من علومه: فهذا القول في غاية الفساد من وجوه كثيرة التعداد مشتمل على أمور فاسدة ودعاوٍ باطلة كثيرة، لا يتسع هذا الموضع لاستقصائها.

بل الواقع قديماً وحديثاً: أنك لا تجد من يلزم نفسه أن ينظر في علومه به ويناظر به إلا وهو فاسد النظر والمناظرة، كثير العجز عن تحقيق علم وبيانه.

فأحسن ما يحمل عليه كلام المتكلم على هذا: أن يكون قد كان هو وأمثاله في غاية الجهالة والضلالة. وقد فقدوا أسباب الهدى كلها، فلم يجدوا ما يردهم عن تلك الجهالات إلا بعض ما في المنطق من الأمور التي هي صحيحة. فإنه بسبب بعض ذلك رجع كثير من هؤلاء عن بعض باطلهم، وإن لم يحصل لهم حق ينفعهم، وإن وقعوا في باطل آخر. ومع هذا فلا يصح نسبة وجوبه إلى شريعة الإسلام بوجه من الوجوه. إذ من هذه حاله فإنما أتى من نفسه بترك ما أمر الله به من الحق، حتى احتاج إلى الباطل.

ومن المعلوم: أن القول بوجوبه قول غلاته وجهال أصحابه[١]. ونفس الحذاق منهم لا يلتزمون قوانينه في كل علومهم، بل يعرضون عنها. إما لطولها وإما لعدم فائدتها، وإما لفسادها، وإما لعدم تميزها وما فيها من الإجمال والإشتباه. فإن فيه مواضع كثيرة هي لحم جمل غَثّ على رأس جبل وَعْر، لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل[٢].

ولهذا ما زال علماء المسلمين وأئمة الدين يذمونه ويذمون أهله، وينهون عنه وعن أهله، حتى رأيت للمتأخرين فُتيا فيها خطوط جماعة من أعيان زمانهم من أئمة الشافعية والحنفية وغيرهم فيها كلام عظيم في تحريمه وعقوبة أهله، حتى إن من الحكايات المشهورة التي بلغتنا: أن الشيخ أبا عمرو بن الصلاح أمر بانتزاع مدرسة معروفة من أبي الحسن الآمدي، وقال: أخذُها منه أفضل من أخذ عكا[٣] مع أن الآمدي لم يكن أحد في وقته أكثر تبحراً في العلوم الكلامية والفلسفية منه. وكان من أحسنهم إسلاماً، وأمثلهم اعتقاداً.

ومن المعلوم أن الأمور الدقيقة: سواء كانت حقاً أو باطلاً، إيماناً أو كفراً، لا تعلم إلا بذكاء وفطنة، فكذلك أهله[٤] قد يستجهلون من لم يشركهم في علمهم وإن كان إيمانه أحسن من إيمانهم إذا كان فيه قصور في الذكاء والبيان وهم كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَضْحَكُونَ وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ وَمَآ أُرْسِلُواْ عَلَيْهِمْ حَٰفِظِينَ فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [المطففين: ٢٩ ـ ٣٦].

فإذا تقلدوا عن طواغيتهم أن كل ما لم يحصل بهذه الطريق القياسية فليس بعلم، وقد لا يحصل لكثير منهم من هذه الطريق القياسية[٥] ما يستفيد به الإيمان الواجب، فيكون كافراً زنديقاً منافقاً جاهلاً ضالاً مضلاً، ظلوماً كفوراً، ويكون من أكابر أعداء الرسل، الذين قال الله فيهم ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١ ـ ٣٣].

وربما حصل لبعضهم إيمان إما من هذه الطريق أو من غيرها. ويحصل له أيضاً منها نفاق، فيكون فيه إيمان ونفاق، ويكون في حال مؤمناً وفي حال منافقاً ويكون

---

(١) غلاة أهل المنطق، والجهال منهم هم القائلون بوجوبه. وكتبه سليمان الصنيع.
(٢) يضرب مثلاً للشيء الذي يغرك ظاهره فإذا دنوت منه وبحثته لم تجد ما فيه يكافىء تعب السعي إليه.
(٣) أي من الإفرنج أيام احتلالهم لبعض بلاد الشام ومصر في المائة السادسة.
(٤) أهل المنطق.
(٥) المنطقية.

مرتداً: إما عن أصل الدين، أو عن بعض شرائعه: إما ردة نفاق، وإما ردة كفر. وهذا كثير غالب، لا سيما في الأعصار والأمصار التي تغلب فيها الجاهلية والكفر والنفاق.

فلهؤلاء من عجائب الجهل والظلم والكذب والكفر والنفاق والضلال، ما لا يتسع لذكره المقام.

ولهذا لما تفطن كثير منهم لما في هذا النفي من الجهل والضلال صاروا يقولون: النفوس القدسية ـ كنفوس الأنبياء والأولياء ـ تفيض عليها المعارف بدون الطريق القياسية.

وهم متفقون جميعهم على أن من النفوس من يستغني عن وزن علومها بالموازين الصناعية في المنطق، لكن قد يقولون: هو حكيم بالطبع.

والقياس ينعقد في نفسه بدون تعلم هذه الصناعة، كما ينطق العربي بالعربية بدون النحو، وكما يقرض الشاعر الشعر بدون معرفة العروض، لكن استغناء بعض الناس عن هذه الموازين لا يوجب استغناء الآخرين. فاستغناء كثير من النفوس عن هذه الصناعة لا ينازع فيه أحد منهم.

والكلام هنا: هل تستغني النفوس في علومها الكلية عن نفس القياس المذكور، ومواده المعينة. فالاستغناء عن جنس هذا القياس شيء، وعن الصناعة القانونية التي يوزن بها القياس شيء آخر. فإنهم يزعمون «أنه آلة قانونية تمنع مراعاتها الذهن أن يزل في فكره وفساد هذا مبسوط مذكور في موضع غير هذا.

ونحن بعد أن تبينا عدم فائدته، وأنه قد يتضمن من العلم ما يحصل بدونه ثم تبينا أنا لو قدّرنا أنه قد يفيد بعض الناس من العلم ما يفيده هو فلا يجوز أن يقال: ليس إلى ذلك العلم لذلك الشخص، ولسائر بني آدم طريق إلا بمثل القياس المنطقي. فإن هذا قول بلا علم. وهو كذب محقق. ولهذا ما زال متكلمو المسلمين ـ وإن كان فيهم نوع من البدعة ـ لهم من الرد عليه وعلى أهله وبيان الاستغناء عنه، وحصول الضرر والجهل به والكفر ما ليس هذا موضعه، دع غيرهم من طوائف المسلمين وعلمائهم وأئمتهم، كما ذكره القاضي أبو بكر بن الباقلاني في كتاب «الدقائق».

فأما الشعري ـ وهو ما يفيد مجرد التخييل وتحريك النفس ـ وذلك يظهر بأنهم جعلوا الأقيسة خمسة: البرهاني، وَالخطابي، والجدلي، والشعري، والمغلطي السفسطائي. وهو ما يشبه الحق وهو باطل، وهو الحكمة المموهة ـ فلا غرض لنا فيه هنا، ولكن غرضنا تلك الثلاثة.

قالوا: «الجدلي» ما سلم المخاطب مقدماته، و «الخطابي» ما كانت مقدماته مشهورة بين الناس، و «البرهاني» ما كانت مقدماته معلومة.

وكثير من المقدمات تكون ـ مع كونها خطابية أو جدلية ـ يقينية برهانية، بل وكذلك مع كونها شعرية، ولكن هي من جهة التيقن بها: تسمى برهانية، ومن جهة شهرتها عند عموم الناس وقبولهم لها: تسمى خطابية، ومن جهة تسليم الشخص المعين لها: تسمى جدلية.

هذا كلام أولئك المبتدعة الصابئة الذين لم يذكروا النبوات، ولا تعرضوا لها بنفي ولا إثبات. وعدم التصديق للرسل واتباعهم كفر وضلال. وإن لم تعتقد تكذيبهم فالكفر والضلال أعم من التكذيب.

وأما قول بعض المتأخرين في المشهورات: هي المقبولات لكون صاحبها مؤيداً بأمر يوجب قبول قوله ونحو ذلك ـ فهذه من الزيادات التي ألزمتهم إياها الحجة، ورأوا وجوب قبولها على طريقة الأولين. ولهذا كان غالب صابئة المتأخرين الذين هم الفلاسفة ممتزجين بالحنيفية، كما أن غالب من دخل في الفلسفة من الحنفاء مزج الحنيفية بالصَّبْء، ولبس الحق بالباطل، أعني بالصَّبْء المبتدع الذي ليس فيه إيمان بالنبوات كصبء[1] صاحب المنطق وأتباعه.

وأما الصبء القديم[2] فذاك أصحابه: منهم المؤمنون بالله واليوم الآخر، الذين آمنوا وعملوا الصالحات. فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، كما أن التهود والتنصر منه ما أهله مبتدعون ضلال قبل إرسال محمد ﷺ، ومنه ما كان أهله متبعين للحق. وهم الذين آمنوا بالله واليوم الآخر وعملوا الصالحات، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

ومن قال من العلماء المصنفين في المنطق: إن القياس الخطابي هو ما يفيد الظن، كما أن البرهاني ما يفيد العلم: فلم يعرف مقصود القوم، ولا قال حقاً. فإن كل واحد من الخطابي والجدلي قد يفيد الظن، كما أن البرهاني قد تكون مقدماته مشهورة ومسلمة.

فالتقسيم لمواد القياس وقع باعتبار الجهات التي يقبل منها، فتارة يقبل القول لأنه معلوم، إذ العلم يوجب القبول. وأما كونه لا يفيد العلم فلا يوجب قبوله إلا لسبب. فإن كان لشهرته: فهو خطابي، ولو لم يفد علماً ولا ظناً. وهو أيضاً خطابي إذا كانت قصته مشهورة، وإن أفاد علماً أو ظناً. والقول في الجدلي كذلك.

ثم إنهم قد يمثلون المشهورات المقبولات التي ليست علمية بقولنا «العلم حسن والجهل قبيح، والعدل حسن، والظلم قبيح» ونحو ذلك من الأحكام العملية العقلية التي يثبتها من يقول بالتحسين والتقبيح. ويزعمون أنا إذا رجعنا إلى محض العقل لم نجد فيه حكماً بذلك. وقد يمثلونها بأن الموجود لا بدّ أن يكون مبايناً للموجود الآخر أو محايثاً

---

(١) أي دين أرسطو واضع المنطق. و «الصبء» مصدر صبأ.
(٢) الذي كان قبل أرسطو.

له، أو أن الموجود لا بدّ أن يكون بجهة من الجهات. أو يكون جائز الرؤية ويزعمون: أن هذا من أحكام الوهم لا الفطرة العقلية.

قالوا: لأن العقل يسلم مقدمات يعلم بها فساد الحكم الأول.

وهذا كله تخليط ظاهر لمن تدبره.

فأما أن تلك القضايا التي سموها مشهورات غير معلومة فهي من العلوم العقلية البديهية التي جَزْم العقول بها أعظم من جزمها بكثير من العلوم الحسابية والطبيعية وهي كما قال أكثر المتكلمين من أهل الإسلام، بل أكثر متكلمي أهل الأرض من جميع الطوائف: إنها قضايا بديهية عقلية، لكن قد لا يحسنون تفسير ذلك. فإن حسن ذلك وقبحه هو حسن الأفعال وقبحها، وحسن الفعل هو كونه مقتضياً لما يطلبه الحي لذاته ويريده من المقاصد، وقبحه بالعكس. والأمر كذلك.

فإن العلم والصدق والعدل هي كذلك محصلة لما يُطلَب لذاته ويراد لنفسه من المقاصد، فحُسن الفعل وقبحه هو لكونه محصلاً للمقصود المراد بذاته أو منافياً لذلك.

ولهذا كان الحق يطلق تارة بمعنى النفي والإثبات، فيقال: هذا حق أي ثابت، وهذا باطل أي منتف، وفي الأفعال: بمعنى التحصيل للمقصود: فيقال: هذا الفعل حق، أي نافع، أو محصّل للمقصود، ويقال: باطل أي لا فائدة فيه ونحو ذلك.

وأما زعمهم: أن البديهة والفطرة قد تحكم بما يتبين لها بالقياس فساده: فهذا غلط. لأن القياس لا بدّ له من مقدمات بديهية فطرية. فإن جُوِّز أن تكون المقدمات الفطرية البديهية غلطاً من غير تبيين غلطها إلا بالقياس، لكانت المقدمات الفطرية قد تعارضت بنفسها. ومقتضى القياس الذي مقدماته فطرية. فليس رد هذه المقدمات الفطرية لأجل تلك بأولى من العكس، بل الغلط فيما تقل مقدماته أولى فما يعلم بالقياس وبمقدمات فطرية: أقرب إلى الغلط مما يعلم بمجرد الفطرة.

وهذا يذكرونه في نفي علو الله على العرش ونحو ذلك من أباطيلهم.

والمقصود هنا: أن متقدميهم لم يذكروا المقدمات المتلقاة من الأنبياء، ولكن المتأخرون رتبوه على ذلك: إما بطريق الصابئة الذين لبسوا الحنيفية بالصابئة كابن سينا ونحوه، وإما بطريق المتكلمين الذين أحسنوا الظن بما ذكره المنطقيون وقرروا إثبات العلم بموجب النبوات به[١].

أما الأول: فإنه[٢] جعل علوم الأنبياء من العلوم الحدسية لقوة صفاء تلك النفوس القدسية وطهارتها، وأن قوى النفوس في الحدس لا تقف عند حد. ولا بدّ للعالم من

---

(١) بالمنطق.

(٢) ابن سينا وأضرابه الخالطون بين الحنيفية والصابئة.

نظام ينصبه حكيم، فيعطي النفوس المؤيدة من القوة ما تعلم به ما لا يعلمه غيرها بطريق الحدْس. ويتمثل لها ما تسمعه وتراه في نفسها من الكلام ومن الملائكة ما لا يسمعه غيرها، ويكون لها من القوة العملية التي تطيعها بها هَيُولَى العالم ما ليس لغيرها. فهذه الخوارق في قوى العلم مع السمع والبصر، وقوة العمل والقدرة: هي النبوة عندهم.

ومعلوم أن الحدس راجع إلى قياس التمثيل، كما تقدم. وأما ما يسمع ويرى في نفسه فهو من جنس الرؤيا. وهذا القدر يحصل مثله لكثير من عوام الناس، وكفارهم، فضلاً عن أولياء الله وأنبيائه. فكيف يجعل ذلك هو غاية النبوة؟ وإن كان الذي يثبتونه للأنبياء أكمل وأشرف، فهو كملِك أقوى من ملِك. ولهذا صاروا يقولون: النبوة مكتسبة، ولم يثبتوا نزول ملائكة من عند الله إلى من يختاره ويصطفيه من عباده، ولا قصد إلى تكليم شخص معين من رسله، كما يذكر عن بعض قدمائهم[1] أنه قال لموسى بن عمران: أنا أصدقك في كل شيء إلا في أن علة العلل كلمك، ما أقدر أن أصدقك في هذا. ولهذا صار من ضلّ بمثل هذا الكلام يدعي مساواة الأنبياء والمرسلين أو التقدم عليهم. وهذا كثير في كثير من الناس الذين يعتقدون في أنفسهم أنهم أكمل النوع، وهم من أجهل الناس وأظلمهم وأكفرهم وأعظمهم نفاقاً.

وأما المتكلمون المنطقيون فيقولون: يُعلم بهذا القياس ثبوت الصانع وقدرته وجواز إرسال الرسل، وتأييد الله لهم بما يوجب تصديقهم فيما يقولونه. وهذه الطريقة أقرب إلى طريقة العلماء المؤمنين، وإن كان قد يكون فيها أنواع من الباطل: تارة من جهة ما تقلدوه عن المنطقيين، وتارة من جهة ما ابتدعوه هم مما ليس هذا موضعه.

ومنطقية اليهود والنصارى كذلك، لكن الهدى والعلم والبيان في فلاسفة المسلمين ومتكلميهم أعظم منه في أهل الكتابين، لما في تينك الملتين من الفساد.

ولكن الغرض تقرير جنس النبوات. فإن أهل الملل متفقون عليها لكن اليهود والنصارى آمنوا ببعض الرسل وكفروا ببعض. والصابئة الفلاسفة ونحوهم آمنوا ببعض صفات الرسالة دون بعض. فإذا اتفق متفلسف من أهل الكتاب جمع الكفرين: الكفر بخاتم المرسلين. والكفر بحقائق صفات الرسالة في جميع المرسلين، فهذا هذا.

فيقال لهم ـ مع علمهم بتفاوت قوى بني آدم في الإدراك ـ: ما المانع من أن يخرق سمع أحدهم وبصره، حتى يسمع ويرى من الأمور الموجودة في الخارج ما لا يراه غيره؟ كما قال النبي ﷺ «إني أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون، أطَّت السماء وحُقَّ لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك قائم أو قاعد أو راكع أو ساجد» فهذا إحساس بالظاهر أو بالباطن لما هو في الخارج.

(١) هذا الكلام يحكى عن أفلاطون شيخ أرسطو.

وكذلك العلوم الكلية البديهية قد علمتم أنها ليس لها حدّ في بني آدم. فمن أين لكم أن بعض النفوس يكون لها من العلوم البديهية ما يختص بها وحدها أو بها بأمثالها ما لا يكون من البديهيات عندكم؟ وإذا كان هذا ممكناً ـ وعامة أهل الأرض على أنه واقع لغير الأنبياء، دع الأنبياء ـ فمثل هذه العلوم ليس في منطقكم طريق إليها، إذ ليست من المشهورات ولا الجدليات، ولا موادها عندكم يقينية، وأنتم لا تعلمون نفيها، وجمهور أهل الأرض من الأولين والآخرين على إثباتها. فإن كذبتم بها كنتم ـ مع الكفر والتكذيب بالحق وخسارة الدنيا والآخرة ـ تاركين لمنطقكم أيضاً، وخارجين عما أوجبتموه على أنفسكم: أنكم لا تقولون إلا بموجب القياس، إذ ليس لكم بهذا النفي قياس ولا حجة تذكر. ولهذا لم تذكروا عليه حجة، وإنما اندرج هذا النفي في كلامكم بغير حجة.

وإن قلتم: بل هي حق اعترفتم بأن من الحق ما لا يوزن بميزان منطقكم.

وإن قلتم: لا ندري أحق هي أم باطل؟ اعترفتم بأن أعظم المطالب وأجلها لا يوزن بميزان المنطق.

فإن صدَّقتم[1] لم يوافقكم المنطق. وإن كذَّبتم لم يوافقكم المنطق. وإن ارتبتم لم ينفعكم المنطق.

ومن المعلوم: أن موازين الأموال لا يقصد أن يوزن بها الحطب والرصاص دون الذهب والفضة. وأمر النبوات وما جاءت به الرسل أعظم في العلوم من الذهب في الأموال. فإذا لم يكن في منطقكم ميزان له كان الميزان ـ مع أنه ميزان ـ عائلاً جائراً، وهو أيضاً عاجز. فهو[2] ميزان جاهل ظالم، إذ هو إما أن يرد الحق ويدفنه فيكون ظالماً، أو لا يزنه ولا يبين أمره فيكون جاهلاً، أو يجتمع فيه الأمران فيرد الحق ويدفعه ـ وهو الحق الذي ليس للنفوس عنه عوض، ولا لها عنه مندوحة، وليست سعادتها إلا فيه ولا هلاكها إلا بتركه ـ فكيف يستقيم ـ مع هذا ـ أن تقولوا: إنه وما وزنتموه به من المتاع الخسيس الذي أنتم في وزنكم إياه به ظالمون عائلون، لم تزنوا بالقسطاس المستقيم، ولم تستدلوا بالآيات البينات: هو العلوم الحقيقية، والحكمة اليقينية، التي فاز بالسعادة عالمها، وخاب بالشقاوة جاهلها. ورأس مال السادة، وغاية العالم المنصف منكم: أن يعترف بعجز ميزانكم عنه.

وأما عوام علمائكم فيكذبون به ويردونه، وإن كان منطقكم، يرد عليهم، فلستم بتحريف أمر منطقكم أحسن حالاً من اليهود والنصارى في تحريف كتاب الله الذي هو في الأصل حق هاد لا ريب فيه،

---

(١) أي بالنبوة فيها.

(٢) المنطق.

فهذا هذا ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأيضاً هم متفقون على أنه لا يفيد إلا أموراً كلية مقدرة في الذهن، لا يفيد العلم بشيء موجود محقق في الخارج إلا بتوسط شيء آخر غيره. والأمور الكلية الذهنية ليست هي الحقائق الخارجية، ولا هي أيضاً علماً بالحقائق الخارجية، إذ لكل موجود حقيقة يتميز بها عن غيره، هو بها هو، وتلك ليست كلية، فالعلم بالأمر المشترك لا يكون علماً بها فلا يكون في القياس المنطقي علم تحقيقه بشيء[1] من الأشياء وهو المطلوب.

وأيضاً هم يطعنون في قياس التمثيل. وقد يقولون: إنه لا يفيد إلا الظن، وربما تكلموا على بعض الأقيسة الفرعية، أو الأصلية التي تكون مقدماتها ضعيفة أو مظنونة، مثل كلام السهروردي المقتول على الذندقة صاحب التلويحات والألواح وحكمة الإشراق. وكانفي فلسفته مستمداً من الروم الصابئين والفرس المجوس. وهاتان المادتان: هما مادتا القرامطة الباطنية ومن دخل ويدخل فيهم من الإسماعيلية والنصيرية وأمثالهم. وهم ممن دخل في قوله ﷺ في الحديث الصحيح «لتأخُذُنَّ مأخذ الأمم قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه، قالوا: فارس والروم؟ قال: فمن؟».

والمقصود: أن ذكر كلام السهروردي هذا على قياس ضربه، وهو أن يقال: السماء محدثة، قياساً على البيت، بجامع ما يشتركان فيه من التأليف فيحتاج أن يثبت أن علة حدوث البناء هو التأليف وأنه موجود في الفرع.

---

(١) وقد أصلحها الشيخ محمد بن عبد الرزاق، وجعلها «تحقيق شيء» ثم علق عليها بقوله: يعني أن العلم بالحقائق الذهنية الكلية التي تعلم بالمنطق، وهي مشتركة بين أشياء كثيرة لا يفيد العلم بحقائقها الخارجية التي يتميز بها بعضها عن بعض. فالمنطق لا يفيد العلم بحقائق الأشياء الخارجية. اهـ.
وقد تعقبه الشيخ سليمان الصنيع، فقال:
أقول: واجب شيخنا ـ إذا فهم أن ما في الأصل محرف، وأن الصواب خلافه ـ أن يقول: كذا في الأصل، وينبه على ما رآه صواباً في الهامش. هذا هو واجب المحافظة على الأصول. وأما طمس ما في الأصل أو الشطب عليه: فهذا عمل مخل ومفسد للأصول، ويفتح الباب لكل أحد ـ إذا لم يفهم ما في الأصل ـ أن يضرب على الأصل ويكتب ما فهمه هو، كما فعل شيخنا.
وأقول: إن ما في الأصل صحيح. ومعنى كلام المصنف: أن القياس المنطقي لا يفيد العلم، ما دام تحقيقه بشيء من الأشياء. وقد صرح المؤلف نفسه به قبل هذا. وهو قوله: «لا يفيد العلم بشيء موجود في الخارج إلا بتوسط شيء آخر غيره» وكذلك صرح في ص ١٨٠ من الأصل المخطوط و١٩٣ من هذا المطبوع «أن القياس المذكور لا يفيد علماً إلا بواسطة قضية كلية موجبة الخ وكذلك قال في ص ١٨٣ من الأصل المخطوط «والقياس لا يفيد العلم إلا بواسطة قضية كلية» ثم قال «قد تبين لك بإجماعهم وبالعقل أن القياس المنطقي لا يفيد إلا بواسطة قضية كلية» اهـ. هذا ما ظهر لي والعلم الحق عند الله.

والتحقيق: أن قياس التمثيل أبلغ في إفادة العلم واليقين من قياس الشمول وإن كان علم قياس الشمول أكثر فذاك أكبر، فقياس التمثيل في القياس العقلي كالبصر في العلم الحسي، وقياس الشمول: كالسمع في العلم الحسي. ولا ريب أن البصر أعظم وأكمل، والسمع أوسع وأشمل، فقياس التمثيل: بمنزلة البصر، كما قيل: من قاس ما لم يره بما رأى[1] وقياس الشمول يشابه السمع من جهة العموم.

ثم إن كل واحد من القياسين ـ في كونه علمياً أو ظنياً ـ يتبع مقدماته، فقياس التمثيل في الحسيات وكل شيء. إذا علمنا أن هذا مثل هذا علمنا أن حكمه حكمه، وإن لم نعلم علة الحكم، وإن علمنا علة الحكم استدللنا بثبوتها على ثبوت الحكم، فبكل واحد من العلم بقياس التمثيل وقياس التعليل يعلم الحكم، وقياس التعليل: هو في الحقيقة من نوع قياس الشمول، لكنه امتاز عنه بأن الحد الأوسط ـ الذي هو الدليل فيه ـ هو علة الحكم، ويسمى قياس العلة، وبرهان العلة. وذلك يسمى قياس الدلالة وبرهان الدلالة، وإن لم نعلم التماثل والعلة، بل ظنناها ظناً كان الحكم كذلك.

وهكذا الأمر في قياس الشمول: إن كانت المقدمتان معلومتين كانت النتيجة معلومة، وإلا فالنتيجة تتبع أضعف المقدمات.

فأما دعواهم: أن هذا[2] لا يفيد العلم، فهو غلط محض محسوس، بل عامة علوم بني آدم العقلية المحضة [هي] من قياس التمثيل.

وأيضاً فإن علومهم التي جعلوا هذه الصناعة[3] ميزاناً لها بالقصد الأول: لا يكاد ينتفع بهذه الصناعة المنطقية في هذه العلوم إلا قليلاً. فإن العلوم الرياضية: من حساب العدد، وحساب المقدار الذهني والخارجي، قد علم أن الخائضين فيها من الأولين والآخرين مستقلون بها من غير التفات إلى هذه الصناعة المنطقية واصطلاح أهلها، وكذلك ما يصح من العلوم الطبيعية، الكلية والطبية، تجد الحاذقين فيها لم يستعينوا عليها بشيء من صناعة المنطق، بل إمام صناعة الطب بقراط: له فيها من الكلام الذي تلقاه أهل الطب بالقبول ووجدوا مصداقه بالتجارب، وله فيها من القضايا الكلية التي هي عند عقلاء بني آدم من أعظم الأمور، ومع هذا فليس هو مستعيناً بشيء من هذه الصناعة، بل كان قد وضعها وهم[4] وإن كان العلم الطبيعي عندهم أعلم وأعلى من علم الطلب فلا ريب أنه متصل به. فبالعلم بطبائع الأجسام المعينة المحسوسة تعلم طبائع سائر الأجسام، ومبدأ الحركة والسكون الذي في الجسم. ويستدل بالجزء على الكل. ولهذا كثيراً ما يتناظرون في مسائل ويتنازع فيها هؤلاء وهؤلاء، كتناظر الفقهاء والمتكلمين في مسائل كثيرة تتفق

---

(١) كذا بالأصل.
(٢) يعني قياس التمثيل.
(٣) يعني المنطق.
(٤) كذا بالأصل، فليتأمل.

فيها الصناعتان، وأولئك يدعون عموم النظر، ولكن الخطأ والغلط عند المتكلمين والمتفلسفة أكثر مما هو عند الفقهاء والأطباء، وكلامهم[١] وعلمهم أنفع، وأولئك[٢] أكثر ضلالاً وأقل نفعاً، لأنهم طلبوا بالقياس ما لا يعلم بالقياس، وزاحموا الفطرة والنبوة مزاحمة أوجبت من مخالفتهم للفطرة والنبوة ما صاروا به من شياطين الإنس والجن الذين يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً، بخلاف الطب المحض فإنه علم نافع، وكذلك الفقه المحض.

وأما علم ما بعد الطبيعة ـ وإنْ كانوا يعظمونه، ويقولون: هو الفلسفة الأولى، وهو العلم الكلي الناظر في الوجود ولواحقه، ويسميه متأخروهم العلم الإلهي، وزعم المعلم الأول[٣] لهم: أنه غاية فلسفته ونهاية حكمتهم ـ فالحق فيه من المسائل قليل نزر، وغالبه علم بأحكام ذهنية لا حقائق خارجية. وليس على أكثره قياس منطقي. فإنْ الوجود المجرد والوجوب والإمكان والعلة المجردة والمعلول، وانقسام ذلك إلى جزء الماهية، وهو المادة والصورة، وإلى علتي وجودها، وهما الفاعل والغاية، والكلام في انقسام الوجود إلى الجواهر والأعراض التسعة، التي هي: الكم، والكيف، والإضافة، والأين، ومتى، والموضع، والملك، وأنْ يفعل، وأنْ ينفعل، كما أنشد بعضهم فيها:

زيد[٤] الطويل[٥] الأسود[٦] ابن مالك[٧] في داره[٨] بالأمس[٩] كان يتكيء[١٠]
بيده سيف[١١] نضاه[١٢] فانتضى[١٣] فهذه عشر مقولات سواء

ليس عليها ولا على أقسامها قياس منطقي، بل غالبها مجرد استقراء قد نوزع صاحبه في كثير منه.

فإذا كانت صناعتهم بين معلوم لا يحتاج فيها إلى القياس المنطقي. وبين مالا يمكنهم أنْ يستعملوا فيه القياس المنطقي: كان عديم الفائدة في علومهم، بل كان فيه من

---

(١) يعني الفقهاء والأطباء.
(٢) أرسطو.
(٣) المتكلمون والمتفلسفة.
(٤) مثال الجوهر.
(٥) مثال الكم.
(٦) مثال الكيف.
(٧) مثال الإضافة.
(٨) مثال أين.
(٩) مثال متى.
(١٠) مثال الوضع.
(١١) مثال الملك.
(١٢) مثال أن يفعل.
(١٣) مثال أن ينفعل.

وتسمى عندهم المقولات العشر. فأولها الجوهر، وهو ما يقوم بنفسه والتسعة بعده أعراض، وهي ما تقوم بالجوهر. فالكم ما يقبل القسمة بذاته، وهو منفصل، وهو العدد، ومتصل وهو المقدار الهندسي، من خط وسطح وجسم تعليمي. والكيف ما لا ينقسم كالحرارة والألوان. والإضافة ما يعقل بإضافته إلى غيره كالأبوة والبنوة. وأين المكان، ومتى الزمان، والوضع والملك معلومان، وأن يفعل تأثير الفاعل وأن ينفعل تأثر المفعول كضرب الضارب وانضراب المضروب.

شغل القلب عن العلوم والأعمال النافعة ماضرّ كثيراً من الناس، كما سد على كثير منهم طريق العلم، وأوقعهم في أودية الضلال والجهل، فما الظن بغير علومهم من العلوم التي لا تحد للأولين والآخرين[١].

وأيضاً لا تجد أحداً من أهل الأرض حقق علماً من العلوم وصارإماماً فيه مستعيناً بصناعة المنطق، لا من العلوم الدينية، ولا غيرها، فالأطباء والحسّاب والكتاب ونحوهم يحققون ما يحققون من علومهم وصناعاتهم بغير صناعة المنطق وقد صُنفت في الإسلام علوم النحو واللغة والعروض والفقه وأصوله والكلام وغير ذلك. وليس في أئمة هذه الفنون من كان يلتفت إلى المنطق، بل عامتهم كانوا قبل أنْ يعرب هذا المنطق اليوناني.

وأما العلوم الموزّثة عن الأنبياء صرفاً، وإنْ كان الفقه وأصوله متصلاً بذلك فهي أجل وأعظم من أنْ يظن أنَّ لأهلها التفات إلى المنطق، إذ ليس في القرون الثلاثة: من كان يلتفت إلى المنطق أو يعرج عليه، مع أنهم في تحقيق العلوم وكمالها بالغاية التي لا يدرك أحد شأوها، كانوا أعمق الناس علماً، أقلهم تكلفاً، وأبرهم قلوباً. ولا يوجد لغيرهم كلام فيما تكلموا فيه ألا وجدت بين الكلامين من الفرق أعظم مما بين القدم والفَرْق[٢]، بل الذي وجدناه بالإستقراء أنَّ من العلوم: أنْ من الخائضين في العلوم من أهل هذه الصناعة أكثر الناس شكاً واضطراباً، وأقلهم علماً وتحقيقاً، وأبعدهم عن تحقيق علم موزون، وإنْ كان فيهم من قد يحقق شيئاً من العلم. فذلك لصحة المادة والأدلة التي ينظر فيها، وصحة ذهنه وإدراكه، لا لأجل المنطق. بل إدخال صناعة المنطق في العلوم الصحيحة يطوّل العبارة ويبعد الإشارة، ويجعل القريب من العلم بعيداً، واليسير منه عسيراً. ولهذا تجد من أدخله في الخلاف والكلام وأصول الفقه وغير ذلك، لم يفد إلا كثرة الكلام والتشقيق، مع قلة العلم والتحقيق.

فعلم أنه من أعظم حشو الكلام، وأبعد الأشياء عن طريقة ذوي الأحلام.

نعم لا ينكر أنَّ في المنطق ما قد يستَفيد ببعضه من كان في كفر وضلال، وتقليد، ممن نشأ بينهم من الجهال، كعوام النصارى واليهود والرافضة ونحوهم، فأورثهم المنطق ترك ما عليه أولئك من تلك العقائد. ولكن يصير غالب هؤلاء مداهنين لعوامهم، مضلين لهم عن سبيل الله، أو يصيرون منافقين زنادقة لا يقرون بحق ولا بباطل، بل يتركون الحق كما تركوا الباطل.

فأذكياء طوائف الضلال، إما مضللون مداهنون، وإما زنادقة منافقون، لا يكاد يخلو أحد منهم عن هذين.

(١) بهامش الأصل: في نسخة: وهذا يظهر في الوجه العاشر.
(٢) يقصد فرق الشعر في الرأس.

فأما أنْ يكون المنطق وقفهم على حق يهتدون به: فهذا لا يقع بالمنطق.

ففي الجملة: ما يحصل به لبعض الناس من شحذ ذهن، أو رجوع عن باطل أو تعبير عن حق: فإما هو لكونه كان في أسوأ حال، لا لما في صناعة المنطق من الكمال.

ومن المعلوم: أنَّ المشرك إذا تمجس، والمجوسي إذا تهود: حسنت حاله بالنسبة إلى ما كان فيه قبل ذلك. لكن لا يصلح أنْ يجعل ذلك عمدة لأهل الحق المبين.

وهذا ليس مختصاً به. بل هذا شأن كل من نظر في الأمور التي فيها دقة ولها نوع إحاطة، كما تجد ذلك في علم النحو. فإنه من المعلوم أنَّ لأهله من التحقيق والتدقيق والتقسيم والتحديد ما ليس لأهل المنطق، وأنَّ أهله يتكلمون في صورة المعاني المعقولة على أكمل القواعد. فالمعاني فطرية عقلية لا تحتاج إلى وضع خاص، بخلاف قوالبها التي هي الألفاظ، فإنهاتتنوع، فمتى تعلموا أكمل الصور والقوالب للمعاني مع الفطرة الصحيحة كان ذلك أكمل وأنفع وأعون على تحقيق العلوم من صناعة اصطلاحية في أمور فطرية عقلية لا يحتاج فيها إلى اصطلاح خاص هذا لعمري من منفعته في سائر العلوم.

وأما منفعته في علم الإسلام خصوصاً: فهذا أبين من أنْ يحتاج إلى بيان. ولهذا تجد الذين اتصلت إليهم علوم الأوائل، فصاغوها بالصيغة العربية بعقول المسلمين جاء فيها من الكمال والتحقيق والإحاطة والإختصار ما لا يوجد في كلام الأوائل، وإنْ كان في هؤلاء المتأخرين من فيه نفاق وضلال، لكن عادت عليهم في الجملة بركة ما بعث به رسول الله ﷺ من جوامع الكلم وما أوتيت أمته من العلم والبيان الذي لم يشركها فيه أحد.

وأيضاً فإنَّ صناعة المنطق وضعها معلمهم الأول أرسطو صاحب التعاليم التي لمبتدعة الصابئة يزن بها ما كان هو وأمثاله يتكلمون فيه من حكمتهم وفلسفتهم، التي هي غاية كمالهم. وهي قسمان: نظرية وعملية.

فأصح النظرية ـ وهي المدخل إلى الحق ـ هي الأمور الحسابية الرياضية.

وأما العملية: فاصلاح الخُلُق والمنزن والمدينة[1]. ولا ريب أنْ في ذلك من نوع العلوم والأعمال التي يتميزون بها عن جهال بني آدم الذين ليس لهم كتاب منزل ولا نبي مرسل ما يستحقون به التقدم على ذلك. وفيه من منفعة صلاح الدنيا وعمارتها ما هو داخل ضمن ما جاءت به الرسل.

وفيها أيضاً من قول الحق واتباعه والأمر بالعدل والنهي عن الفساد: ما هو داخل ضمن ما جاءت به الرسل.

---

(١) يسمون إصلاح الخلق تهذيب الأخلاق، وإصلاح المنزل بالسياسة المنزلية أو تدبير الأسرة، وإصلاح المدينة بالسياسة العامة أو سياسة الملك والدولة.

فهم بالنسبة إلى جهال الأمم كبادية الترك ونحوهم أمثل إذا خلوا عن ضلالهم فأما مع ضلالهم فقد يكون الباقون على الفطرة من جهال بني آدم أمثل منهم.

فأما أضلُّ أهل الملل ـ مثل جهال النصارى وسامرة اليهود ـ فهم أعلم منهم وأهدى وأحكم وأتبع للحق. وهذا قد بسطته بسطاً كثيراً في غير هذا الموضع.

وإنما المقصود هنا: بيان أنَّ هذه الصناعة قليلة المنفعة عظيمة الحشو.

وذلك أنَّ الأمور العملية الخُلقية قل أنْ ينتفع فيها بصناعة المنطق. إذ القضايا الكلية الموجبة ـ وإنْ كانت توجد في الأمورالعملية ـ لكن أهل السياسة لنفوسهم ولأهلهم ولملكهم[1] إنما ينالون تلك الآراء الكلية من أمور لا يحتاجون فيها إلى المنطق، ومتى حصل ذلك الرأي كان الإنتفاع به بالعمل.

ثم الأمور العملية لا تقف على رأي كلي، بل متى علم الإنسان انتفاعه بعمل عمله، وأي عمل تضرر به تركه. وهذا قد يعلّمه بالحس الظاهر أو الباطن لا يقف ذلك على رأي كلي.

فعلم أنَّ أكثر الأمور العملية لا يصح استعمال المنطق فيها. ولهذا كان المؤدبون لنفوسهم ولأهلهم، السائسون لملكهم لا يزنون آراءهم بالصناعة المنطقية، إلا أنْ يكون شيئاً يسيراً، والغالب على من يسلكه: التوقف والتعطيل. ولو كان أصحاب هذه الآراء تقف معرفتهم بها واستعمالهم لها على وزنها بهذه الصناعة لكان تضررهم بذلك أضعاف انتفاعهم به، مع أنَّ جميع ما يأمرون به من العلوم والأخلاق والأعمال لا تكفي في النجاة من عذاب الله، فضلاً عن أنْ يكون محصلاً لنعيم الآخرة[2] ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِى ٱلنَّارِ ۖ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُوا۟ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ ۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٨] كذلك قال: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ فَلَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ

---

(١) هذه الأقسام الثلاثة هي التي يسمونها الحكمة العملية. فأولها تهذيب الأخلاق، أشار إليه بقوله: «السياسة لنفوسهم» والثاني تدبير المنزل، أشار إليه بقوله «ولأهلهم» والثالث تدبير الملك، أشار إليه بقوله: «ولملكهم».

(٢) قال في الأصل المقابل عليه، لما وقف على قوله: «فضلاً عن أن يكون محصلاً لنعيم الآخرة» يتلوه الخط المعترض، ولم نر خطاً معترضاً. وكتبنا من قوله: «حتى إذا أدّاركوا» وهو في أول الورقة المنكوسة فاعرف ذلك، كذا بهامش الأصل وفيه أيضاً الورقة المنكوسة لليوم.

إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [غافر: ٨٢ ـ ٨٥].

فأخبر هنا بمثل ما أخبر به في الأعراف: أنَّ هؤلاء المعرضين عما جاءت به الرسل لما رأوا بأس الله وحّدوا الله، وتركوا الشرك فلم ينفعهم ذلك.

وكذلك أخبر عن فرعون ـ وهو كافر بالتوحيد وبالرسالة ـ أنه لما أدركه الغرق: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩٠، ٩١] قال الله وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٢ ـ ١٧٣] وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ۞ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ قَالُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [إبراهيم: ٩، ١٠].

وهذا في القرآن في مواضع أخر يبين فيها أنَّ الرسل كلهم أمروا بالتوحيد بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهوا عن عبادة شيء من المخلوقات سواه، أو اتخاذه إلها، ويخبر أنَّ أهل السعادة هم أهل التوحيد، وأنَّ المشركين هم أهل الشقاوة. وذكر هذا عن عامة الرسل، ويبين أنَّ الذين لم يؤمنوا بالرسل مشركون.

فعلم أنَّ التوحيد والإيمان بالرسل متلازمان. وكذلك الإيمان باليوم الآخر هو والإيمان بالرسل متلازمان. فالثلاثة متلازمة. ولهذا يجمع بينها في مثل قوله: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٠] ولهذا أخبر أنَّ الذين لا يؤمنون بالآخرة مشركون. فقال تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥] وأخبر عن جميع الأشقياء: أنَّ الرسل أنذرتهم باليوم الآخر، كما قال تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۖ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُواْ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ﴾ [الملك: ٨ ـ ٩] فأخبر أنَّ الرسل

أنذرتهم، وأنهم كذبوا بالرسالة، وقال تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١] الآية فأخبر عن أهل النار: أنهم قد جاءتهم الرسالة، وأنذروا باليوم الآخر.

وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّى بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُواْ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا ۖ وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٢٨ _ ١٣٠] الآية فأخبر عن جميع الجن والإنس: أنَّ الرسل بلغتهم رسالة الله، وهي آياته وأنهم أنذروهم اليوم الآخر، وكذلك قال: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٣ _ ١٠٥] فأخبر أنهم كفروا بآياته، وهي رسالته، وبلقائه وهو اليوم الآخر.

وقد أخبر أيضاً في غير موضع بأنَّ الرسالة عمت بني آدم، وأنَّ الرسل جاءوا مبشرين ومنذرين، كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۚ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤] وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّۦنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣ _ ١٦٥] وقال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۖ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأنعام: ٤٨] فأخبر أنَّ من آمن بالرسل وأصلح من الأولين والآخرين فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال تعالى: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨] ومثل ذلك قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

فذكر أنَّ المؤمنين بالله وباليوم الآخر من هؤلاء هم أهل النجاة والسعادة، وذكر في تلك الآية الإيمان بالرسل، وفي هذه الإيمان باليوم الآخر، لأنهما متلازمان، وكذلك

الإيمان بالرسل كلهم متلازم. فمن آمن بواحد منهم فقد آمن بهم كلهم، ومن كفر بواحد منهم فقد كفر بهم كلهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ۝ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا﴾ [النساء: ١٥٠ ـ ١٥١] والتي بعدها. فأخبر أنَّ المؤمنين بجميع الرسل هم أهل السعادة وأنَّ المفرقين بينهم بالإيمان ببعضهم دون بعض هم الكافرون حقاً.

وقال تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبٗا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا ۝ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا ۝ مَّنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء: ١٣ ـ ١٥].

فهذه الأصول الثلاثة: توحيد الله، والإيمان برسله، وباليوم الآخر ـ هي أمور متلازمة.

والحاصل[1]: أنَّ توحيد الله والإيمان برسله واليوم الآخر هي أمور متلازمة مع العمل الصالح. فأهل هذا الإيمان والعمل الصالح: هم أهل السعادة من الأولين والآخرين، والخارجون عن هذا الإيمان: مشركون أشقياء. فكل من كذّب الرسل فلن يكون إلا مشركاً، وكل مشرك مكذب للرسل، وكل مشرك وكافر بالرسل فهو كافر باليوم الآخر، وكل من كفر باليوم الآخر فهو كافر بالرسل وهو مشرك. ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ ۝ وَلِتَصۡغَىٰٓ إِلَيۡهِ أَفۡـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ وَلِيَرۡضَوۡهُ وَلِيَقۡتَرِفُواْ مَا هُم مُّقۡتَرِفُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢ ـ ١١٣].

فأخبر أنَّ جميع الأنبياء لهم أعداء، وهم شياطين الإنس والجن، يوحي بعضهم إلى بعض القول المزخرف، وهو المزين المحسن، يغررون به، والغرور: هو التلبيس والتمويه. وهذا شأن كل كلام وكل عمل يخالف ما جاءت به الرسل من أمر المتفلسفة والمتكلمة وغيرهم من الأولين والآخرين، ثم قال (ولتصغي إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه) فأخبر أنَّ كلام أعداء الرسل تصغي إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة.

فعلم أنَّ مخالفة الرسل وترك الإيمان بالآخرة متلازمان، فمن لم يؤمن بالآخرة أصغى إلى زخرف أعدائهم، فخالف الرسل، كما هو موجود في أصناف الكفار والمنافقين في هذه الأمة. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جِئۡنَٰهُم بِكِتَٰبٖ فَصَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ عِلۡمٍ هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٥٢] فأخبر أنَّ الذين تركوا اتباع الكتاب ـ وهو الرسالة ـ يقولون

---

(١) إلى هنا انتهت الورقة المكتوبة وقال في آخرها: كذا بالأصل ولعل هذه العبارة مكررة.

إذا جاء تأويله ـ وهو ما أخبر به ـ جاءت رسل ربنا بالحق. وهذا كقوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طـه: ١٢٤ ـ ١٢٦] أخبر أنَّ الذين تركوا اتباع آياته يصيبهم ما ذكرنا.

فقد تبين أنَّ أصل السعادة وأصل النجاة من العذاب هو توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، والإيمان برسله واليوم الآخر، والعمل الصالح.

وهذه الأمور ليست في حكمتهم، وفلسفتهم المبتدعة ليس فيها الأمر بعبادة الله وحده والنهي عن عبادة المخلوقات، بل كل شرك في العالم إنما حدث برأي جنسهم، إذ بنوه على ما في الأرواح والأجسام من القوى والطبائع، وأنَّ صناعة الطلاسم والأصنام والتعبد لها يورث منافع ويدفع مضار. فهم الآمرون بالشرك والفاعلون له. ومن لم يأمر بالشرك منهم فلم ينه عنه، بل يقر هؤلاء وهؤلاء، وإنْ رجح الموحدين ترجيحاً ما، فقد يرجح غيره المشركين، وقد يعرض عن الأمرين جميعاً. فتدبر هذا فإنه نافع جداً.

ولهذا كان رءوسهم المتقدِّمون والمتأخرون يأمرون بالشرك. فالأولون يسمون الكواكب الآلهة الصغرى، ويعبدونها بأصناف العبادات. كذلك كانوا في ملة الإسلام لا ينهون عن الشرك ويوجبون التوحيد، بل يسوِّغون الشرك أو يأمرون به، أو لا يوجبون التوحيد.

وقد رأيت من مصنفاتهم في عبادة الكواكب والملائكة وعبادة الأنفس المفارقة ـ أنفس الأنبياء وغيرهم ـ ما هو أصل الشرك.

وهم إذا ادعوا التوحيد فإنما توحيدهم بالقول لا بالعبادة والعمل والتوحيد، الذي جاءت به الرسل لا بد فيه من التوحيد بإخلاص الدين لله، وعبادته وحده لا شريك له. وهذا شيء لا يعرفونه. والتوحيد الذي يدعونه: إنما هو تعطيل حقائق الأسماء والصفات، وفيه من الكفر والضلال ما هو من أعظم أسباب الإشراك.

فلو كانوا موحدين بالقول والكلام ـ وهو أنْ يصفوا الله بما وصفته به رسله ـ لكان معهم التوحيد دون العمل. وذلك لا يكفي في السعادة والنجاة، بل لا بد من أنْ يعبد الله وحده، ويتخذ إلهاً دون ما سواه. وهو معنى قول «لا إله إلا الله» فكيف؟ وهم في القول والكلام معطلون جاحدون، لا موحدون ولا مخلصون.

وأما الإيمان بالرسل: فليس فيه للمعلم الأول وذويه كلام معروف. والذين دخلوا في الملل منهم آمنوا ببعض صفات الرسل وكفروا ببعض.

وأما اليوم الآخر: فأحسنهم حالاً من يقر بمعاد الأرواح دون الأجساد. ومنهم من ينكر المعادين جميعاً. ومنهم من يقر بمعاد الأرواح العالمية فيه من الإضطراب ما يعلم به أنهم لم يهتدوا فيه الصواب.

وقد أضلوا بشبهاتهم من المنتسبين إلى الملل من الا يحصي عدده إلا الله. فإذا كان ما به تحصل السعادة والنجاة من الشقاوة ليس عندهم أصلاً، كان ما يأمرون به من الأخلاق والأعمال والسياسات كما قال الله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧].

وأما ما يذكرونه من العلوم النظرية: فالصواب منها منفعته في الدنيا. وأما العلم الإلهي فليس عندهم منه ما تحصل به النجاة والسعادة، بل وغالب ما عندهم منه ليس بمتيقن معلوم، بل قد صرح أساطين الفلسفة: أنَّ العلوم الإلهية لا سبيل فيها إلي اليقين، وإنما يتكلم فيها بالأحرى والأخلق[1] فليس معهم فيها إلا الظن ﴿وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨] ولهذا يوجد عندهم من المخالفة للرسل أمر عظيم باهر، حتى قيل مرة لبعض الأشياخ الكبار ممن يعرف الكلام والفلسفة والحديث وغير ذلك: ما الفرق الذي بين الأنبياء والفلاسفة؟ فقال: السيف الأحمر. يريد أنَّ الذي يسلك طريقتهم يريد أنْ توفق بين ما يقولونه وبين ما جاءت به الرسل، فيدخل من السفسطة والقرمطة في أنواع من المحال الذي لا يرضاه عاقل، كما فعل أصحاب رسائل إخوان الصفا وأمثالهم. ومن هنا ضلت القرامطة والباطنية ومن شاركهم في بعض ذلك. وهذا باب يطول وصفه ليس الغرض هنا ذكره.

وإنما الغرض أنَّ معلمهم[2] وضع منطقهم ليزن به ما يقولونِ من هذه الأمور التي يخوضون فيها، والتي هي قليلة المنفعة. وأكثر منفعتها: إنما هي في الأمور الدنيوية وقد يستغنى عنها في الأمور الدنيوية أيضاً.

فأما أنْ يوزن بهذه الصناعة ما ليس من علومهم وما هو فوق قدرهم، أو يوزن بها ما يوجب السعادة والنعيم والنجاة من العذاب الأليم: فهذا أمر ليس هو فيها و ﴿وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣] والقوم، وإنْ كان لهم ذكاء وفطنة، وفيهم زهد وأخلاق ـ فهذا القدر لا يوجب السعادة والنجاة من العذاب، إلا بالأصول المقدمة: من الإيمان بالله وتوحيده، وإخلاص عبادته، والإيمان برسله واليوم الآخر، والعمل الصالح.

وإنما قوة الذكاء بمنزلة قوة البدن وقوة الإرادة. فالذي يؤتى فضائل علمية وإرادية بدون هذه الأصول[3] يكون بمنزلة من يؤتى قوة في جسمه وبدنه بدون هذه الأصول.

وأهل الرأي والعلم بمنزلة أهل الملك والإمارة. وكل من هؤلاء وهؤلاء لا ينفعه

---

(١) يعني أنه ظن وتخمين أقرب إلى الصواب.

(٢) هو إرسطو.

(٣) التي هي: الإيمان بالله، وإخلاص العبادة له، والإيمان برسوله واليوم الآخر.

ذلك شيئاً إلا أنْ يعبد الله وحده لا شريك له، ويؤمن برسله وباليوم الآخر.

وهذه الأمور متلازمة: فمن عبد الله وحده لزم أنْ يؤمن برسله ويؤمن باليوم الآخر، فيستحق الثواب وإلا كان من أهل الوعيد يخلد في العذاب. هذا إذا قامت عليه الحجة بالرسل.

ولما كان كل واحد من أهل الملك والعلم قد يعارضون الرسل وقد يتابعونهم ذكر الله ذلك في كتابه في غير موضع. فذكر فرعون والذي حاجّ إبراهيم في ربه لما آتاه الله الملك، والملأ من قوم نوح وعاد وغيرهم من المستكبرين المكذبين للرسل، وذكر قول علمائهم، كقوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ فَلَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [غافر: ٨٣ ـ ٨٥] وقال تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِى ٱلْبِلَٰدِ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ۖ وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر: ٤ ـ ٥] إلى قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥] والسلطان هو الوحي المنزل من عند الله، كما ذكر ذلك في غير موضع، كقوله: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُواْ بِهِۦ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٥] وقوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠] وقال ابن عباس «كل سلطان في القرآن فهو الحجة» ذكره البخاري في صحيحه.

وقد ذكر في هذه السورة «سورة حم غافر» من حال مخالفي الرسل من الملوك والعلماء مثل مقول الفلاسفة وعلمائهم ومجادلتهم واستكبارهم ما فيه عبرة. مثل قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۙ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ ۚ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٦] ومثل قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُواْ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: ٦٩ ـ ٧٥] وختم السورة بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [غافر: ٨٣].

وكذلك في سورة الأنعام والأعراف وعامة السور المكية، وطائفة من السور المدنية، فإنها تشتمل على خطاب هؤلاء وضرب الأمثال والمقاييس لهم، وذكر قصصهم وقصص الأنبياء وأتباعهم معهم. فقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَارُهُمْ وَلَآ أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٦] فأخبر بما مكّنهم فيه من أصناف الإدراكات والحركات. وأخبر أنَّ ذلك لم يغن عنهم حيث جحدوابآيات الله، وهي الرسالة التي بعث بها رسله. ولهذا حدثني ابن الشيخ الخضيري[1] عن والده الشيخ الخضيري ـ شيخ الحنفية في زمنه ـ قال: كان فقهاء بخارى يقولون في ابن سينا: كان كافراً ذكياً.

وقال الله تعالى: ﴿۞ أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوا۟ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [غافر: ٢١] والقوة تعم قوة الإدراك النظرية وقوة الحركة العملية. وقال في الآية الأخرى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [غافر: ٨٢] فأخبر بفضلهم في الكم والكيف، وأنهم أشد في أنفسهم وفي آثارهم في الأرض. وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [غافر: ٨٢ ـ ٨٣] وقال تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِم ۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآئِ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا۟ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ

---

(١) كذا هنا الخضيري بالخاء والضاد المعجمتين. والصواب الحصيري بالحاء والصاد المهملتين نسبة إلى محلة ببخارى يعمل فيها الحصير. أما الابن فاسمه: أحمد بن محمود بن أحمد بن عبد السيد. مات سنة ٦٩٨ وذكره ابن خلكان في ترجمة محمد بن محمد بن محمد العميد، وقال إنه قتلته التتر بمدينة نيسابور سنة ٦١٦ والصواب عندي ما تقدم لأن من مات عن هذا التاريخ لا يمكن أن يجتمع بشيخ الإسلام ابن تيمية. وأما والده فاسمه محمود بن أحمد بن عبد السيد بن عثمان البخاري الحصيري. مات سنة ٦٣٦ ترجم له في «طبقات الحنفية» للقرشي هو وابنه وفي «الفوائد البهية» وفي «النجوم الزاهرة» وفي غالب كتب التاريخ والتراجم. وكتبه سليمان الصنيع.

ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ بِهَا يَسۡتَهۡزِءُونَ ٱللَّهُ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [الروم: ٦ ـ ١١] وقال تعالى: ﴿فَقَدۡ كَذَّبُواْ بِٱلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ فَسَوۡفَ يَأۡتِيهِمۡ أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡهِم مِّدۡرَارٗا وَجَعَلۡنَا ٱلۡأَنۡهَٰرَ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمۡ فَأَهۡلَكۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡ وَأَنشَأۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِمۡ قَرۡنًا ءَاخَرِينَ﴾ [الأنعام: ٥ ـ ٦] وقد قال سبحانه عن اتباع هؤلاء الأئمة من أهل الملك والعلم المخالفين للرسل: ﴿يَوۡمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيۡتَنَآ أَطَعۡنَا ٱللَّهَ وَأَطَعۡنَا ٱلرَّسُولَا۠ وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ ضِعۡفَيۡنِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ وَٱلۡعَنۡهُمۡ لَعۡنٗا كَبِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٦٦ ـ ٦٨] وقال تعالى: ﴿وَإِذۡ يَتَحَآجُّونَ فِي ٱلنَّارِ فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمۡ تَبَعٗا فَهَلۡ أَنتُم مُّغۡنُونَ عَنَّا نَصِيبٗا مِّنَ ٱلنَّارِ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا كُلّٞ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدۡ حَكَمَ بَيۡنَ ٱلۡعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٧، ٤٨].

ومثل هذا في القرآن كثير، يذكر فيه أقوال أعداء الرسل وأفعالهم، وما أوتوه من قوى الإدراكات والحركات التي لم تنفعهم لما خالفوا الرسل.

وقد ذكر الله سبحانه ما في المنتسبين إلى اتباع الرسل، من العلماء والعباد والملوك من النفاق والضلال في مثل قوله: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [التوبة: ٣٤].

«ويصدون عن سبيل الله» يستعمل لازماً، يقال: صد صدوداً، أي أعرض كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودٗا﴾ [النساء: ٦١] ويقال: صد غيره يصده، والوصفان يجتمعان فيهم، ومثل قوله: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَٰٓؤُلَآءِ أَهۡدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٥١] وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال «مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة: طعمها طيب وريحها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة: طعمها طيب ولا ريح لها، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة: ريحها طيب وطعمها مر، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن مثل الحنظلة: طعمها مر، ولا ريح لها» فبين أنَّ في الذين يقرأون القرآن: مؤمنين ومنافقين.

الفصل

وهذا المقام لا أذكر فيه موارد النزاع، فيقال: هو الإستدلال على المختلف بالمختلف، لكن أنا أصف جنس كلامهم، فأقول:

لا ريب أنَّ كلامهم كله منحصر في الحدودالتي تفيد التصورات، سواء كانت الحدود حقيقية، أو رسمية أو لفظية[1]، وفي الأقيسة التي تفيد التصديقات سواء كانت أقيسة عموم وشمول أو شَبَه وتمثيل، أو استقراء وتتبُّع. وكلامهم غالبه لا يخلو من تكلف إما في العلم وإما في القول، فإما أنْ يتكلفوا علم ما لا يعلمونه: فيتكلمون بغير علم، أو يكون الشيء معلوماً لهم فيتكلفون من بيانه ما هو زيادة وحشو وعناء وتطويل طريق، وهذا من المنكر المذموم في الشرع والعقل، قال تعالى: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦] وفي الصحيح عن عبد الله بن مسعود قال «أيها الناس، من علم علما فليقل به، ومن لم يعلم فليقل: لا أعلم، فإنْ من العلم أنْ يقول الرجل لما لا يعلم: لا أعلم»[٦٤].

وقد ذم الله القول بغير علم في كتابه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] لا سيما القول على الله، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣] وكذلك ذم الكلام الكثير الذي لا فائدة فيه، وأمر بأنْ نقول القول السديد والقول البليغ.

وهؤلاء كلامهم في الحدود غالبه من الكلام الكثير الذي لا فائدة فيه، بل قد يكثر كلامهم في الأقيسة والحجج، كثير منه كذلك وكثير منه باطل، وهو قول بغير علم وقول بخلاف الحق.

أما الأول: فإنهم يزعمون أنَّ الحدود التي يذكرونها يفيدون بها تصور الحقائق، وأنَّ ذلك إنما يتم بذكر الصفات الذاتية المشتركة والمميزة حتى يركب الحد من الجنس المشترك. والفصل المميز. وقد يقولون: إنَّ التصورات لا تحصل إلا بالحدود، ويقولون: الحدود المركبة لا تكون إلا للأنواع المركبة من الجنس والفصل دون الأنواع البسيطة.

وقد ذكرت في غير هذا الوضع ملخص المنطق ومضمونه، وأشرت إلى بعض ما دخل به على كثير من الناس من الخطأ والضلال. وليس هذا موضع بسط ذلك، لكن يذكر [هنا] وجوها.

---

[٦٤] أخرجه البخاري في التفسير، سورة ٣٠، ومسلم في المنافقين ٣٩ ـ ٤٠، والدارمي في المقدمة ٢١.

---

(١) التعاريف ثلاثة: حد ورسم وتعريف بالمرادف، فالحد: ما كان بالجنس والفصل كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق. والرسم: ما كان بالجنس والخاصة، كتعريف الإنسان بأنه حيوان ضاحك، أو منتصب القامة، والثالث: كتعريفه بأنه بشر، أو آدمي؛ والكلام على الجنس والفصل والخاصة مشروح عندهم. وتأتي الإشارة إلى الجنس والفصل في الوجه الثامن.

الوجه الأول

قولهم «إنَّ التصور الذي ليس ببديهي لا ينال إلا بالحد» باطل. لأنَّ الحد هو قول الحاد. فإنَّ الحد هنا هو القول الدال على ماهية المحدود. فالمعرفة بالحد لا تكون إلا بعد الحد. فإنْ الحادَّ الذي ذكر الحد إنْ كان عرف المحدود بغير حد بطل قولهم» لا يعرف إلا بالحد» وإنْ كان عرفه بحد آخر فالقول فيه كالقول في الأول. فإنْ كان هذا الحاد عرفه بعد الحد الأول لزم الدور. وإنْ كان تأخر لزم التسلسل.

الوجه الثاني

أنهم إلى الآن لم يسلم لهم حد لشيء من الأشياء إلا ما يدعيه بعضهم وينازعه فيه آخرون. فإنْ كانت الأصول لا تتصور إلا بالحدود لزم أنْ لا يكون إلى الآن أحد عرف شيئاً من الأمور، ولم يبق أحد ينتظر صحته. لأنَّ الذي يذكره يحتاج إلى معرفة بغير حد وهي متعددة، فلا يكون لبني آدم شيء من المعرفة. وهذه سفسطة ومغالطة.

الوجه الثالث

أنَّ المتكلمين بالحدود طائفة قليلة في بني آدم، لا سيما الصناعة المنطقية. فإنْ واضعها هو إرسطو، وسلك خلقه فيها طائفة من بني آدم.

ومن المعلوم أنَّ علوم بني آدم ـ عامتهم وخاصتهم ـ حاصلة بدون ذلك. فبطل قولهم «إنَّ المعرفة متوقفة عليها» أما الأنبياء فلا ريب في استغنائهم عنها. وكذلك أتباع الأنبياء من العلماء والعامة. فإنَّ القرون الثلاثة من هذه الأمة الذين كانوا أعلم بني آدم علوماً ومعارف ـ لم يكن تكلف هذه الحدود من عادتهم، فإنهم لم يبتدعوها، ولم تكن الكتب الأعجمية الرومية عربت لهم. وإنما حدثت بعدهم من مبتدعة المتكلمين والفلاسفة. ومن حين حدثت صار بينهم من الإختلاف والجهل ما لا يعلمه إلا الله.

وكذلك علم الطب والحساب وغير ذلك لا تجد أئمة هذه العلوم يتكلفون هذه الحدود المركبة من الجنس والفصل إلا من خلط ذلك بصناعتهم من أهل المنطق.

وكذلك النحاة، مثل سيبويه الذي ليس في العالم مثل كتابه، وفيه حكمة لسان العرب: لم يتكلف فيه حد الإسم والفاعل ونحو ذلك، كما فعل غيره. ولما تكلف النحاة حد الإسم ذكروا حدوداً كثيرة كلها مطعون فيها عندهم. وكذلك ما تكلف متأخروهم من حد الفاعل والمبتدأ والخبر ونحو ذلك لم يدخل فيها عندهم من هو إمام في الصناعة ولا حاذق فيها.

وكذلك الحدود التي يتكلفها بعض الفقهاء للطهارة والنجاسة، وغير ذلك من معاني الأسماء المتداولة بينهم، وكذلك الحدود التي يتكلفها الناظرون في أصول الفقه لمثل

الخبر والقياس والعلم، وغير ذلك: لم يدخل فيها إلا من ليس بإمام في الفن. وإلى الساعة لم يسلم لهم حد. وكذلك حدود أهل الكلام.

فإذا كان حذاق بني آدم في كل فن من العلم أحكموه بدون هذه الحدود المتكلفة: بطل دعوى توقف المعرفة عليها.

وأما علوم بني آدم الذين لا يصنفون الكتب: فهي مما لا يحصيه إلا الله. ولهم في البصائر والمكاشفات والتحقيق والمعارف ما ليس لأهل هذه الحدود المتكلفة. فكيف يجوز أنْ تكون معرفة الأشياء متوقفة عليها؟

الوجه الرابع

أنَّ الله جعل لابن آدم من الحس الظاهر والباطن ما يحس به الأشياء ويعرفها فيعرف بسمعه وبصره وشمه وذوقه ولمسه الظاهر ما يعرف. ويعرف أيضاً بما يشهده ويحسه بنفسه وقلبه ما هو أعظم من ذلك. فهذه هي الطرق التي تعرف بها الأشياء. فأمّا الكلام فلا يتصور أنْ يعرف بمجرده مفردات الأشياء إلا بقياس تمثيل أو تركيب ألفاظ، وليس شيء من ذلك يفيد تصور الحقيقة.

فالمقصود أنَّ الحقيقة: إنْ تصورها بباطنه أو ظاهره استغنى عن الحد القولي، وإنْ لم يتصورها بذلك امتنع أنْ يتصور حقيقتها بالحد القولي. وهذا أمر محسوس يجده الإنسان من نفسه. فإنْ من عرف المحسوسات المذوقة ـ مثلاً ـ كالعسل: لم يفده الحد تصورها. ومن لم يذق ذلك، كمن أُخبر عن السكر ـ وهو لم يذقه ـ لا يمكن أنْ يتصور حقيقته بالكلام والحد، بل يمثل له ويقرب إليه، ويقال له: طعمه يشبه كذا، أو يشبه كذا وكذا، وهذا التشبيه والتمثيل ليس هو الحد الذي يدعونه.

وكذلك المحسوسات الباطنة، مثل الغضب والفرح والحزن والغم والعلم ونحو ذلك، من وجدها فقد تصورها. ومن لم يجدها لم يمكن أنْ يتصورها بالحد، ولهذا لا يتصور الأكمه الألوان بالحد، ولا العنين الوقّاع بالحد. فإذن القائل بأنَّ الحدود هي التي تفيد تصورالحقائق للباطل المعلوم بالحس الباطن والظاهر.

الوجه الخامس

أنَّ الحدودإنما هي أقوال كلية، كقولنا «حيوان ناطق» و «لفظ يدل على معنى» ونحو ذلك، فتصور معناها لا يمنع من وقوع الشركة فيها، وإنْ كانت الشركة ممتنعة لسبب آخر، فهي إذن لا تدل على حقيقة معينة بخصوصها وإنما تدل على معنى كلي. والمعاني الكلية وجودها في الذهن لا في الخارج. فما في الخارج لا يتعين، ولا يعرف بمجرد الحد، وما في الذهن ليس هو حقائق الأشياء. فالحد لا يفيد تصور حقيقة أصلاً.

الوجه السادس

أن الحد من باب الألفاظ، واللفظ لا يدل المستمع على معناه إن لم يكن قد تصور مفردات اللفظ بغير اللفظ. لأن اللفظ المفرد لا يدل المستمع على معناه إن لم يعلم أن اللفظ موضوع للمعنى، ولا يعرف ذلك حتى يعرف المعنى. فتصور المعاني المفردة يجب أن يكون سابقاً على فهم المراد بالألفاظ. فلو استفيد تصورها من الألفاظ لزم الدور. وهذا أمر محسوس. فإن المتكلم باللفظ المفرد إن لم يبين للمستمع معناه حتى يدركه بحسه أو بنظره، وإلا لم يتصور إدراكه له بقول مؤلف من جنس وفصل.

الوجه السابع

أن الحد هو الفصل والتمييز بين المحدود وغيره، يفيد ما تفيده الأسماء من التمييز والفصل بين المسمى وبين غيره، فهذا لا ريب في أنه يفيد التمييز. فأما تصور حقيقة فلا، لكنها قد تفصل ما دل عليه الاسم بالإجمال. وليس ذلك من إدراك الحقيقة في شيء. والشرط في ذلك: أن تكون الصفات ذاتية، بل هو بمنزلة التقسيم والتحديد للكل، كالتقسيم لجزئياته ويظهر ذلك بالوجه الثامن.

الوجه الثامن

وهو أن الحس الباطن والظاهر يفيد تصور الحقيقة تصوراً مطلقاً. أما عمومها وخصوصها: فهو من حكم العقل. فإن القلب يعقل معنى من هذا المعين ومعنى يماثله من هذا المعين، فيصير في القلب معنى عاماً مشتركاً، وذلك هو عقله، أي عقله للمعاني الكلية. فإذا عقل معنى الحيوانية الذي يكون في هذا الحيوان وهذا الحيوان، ومعنى الناطق الذي يكون في هذا الإنسان وهذا الإنسان، وهو مختص به، عقل أن في نوع الإنسان معنى يكون نظيره في الحيوان، ومعنى ليس له نظير في الحيوان.

فالأول هو الذي يقال له: الجنس. والثاني[1] الذي يقال له الفصل. وهما موجودان في النوع.

فهذا حق ولكن لم يستفد من هذا اللفظ ما لم يكن يعرفه بعقله من أن هذا المعنى عام للإنسان ولغيره من الحيوان، بمعنى أن ما في هذا نظير ما في هذا، إذ ليس في الأعيان الخارجة عموم وهذا المعنى يختص بالإنسان. فلا فرق بين قولك: الإنسان حيوان ناطق، وقولك: الإنسان هو الحيوان الناطق، إلا من جهة الإحاطة والحصر في الثاني لا من جهة تصوير حقيقته باللفظ والإحاطة، والحصر هو التمييز الحاصل بمجرد

(١) أي الثني المختص بالإنسان وهو المنطق.

الاسم، وهو قولك: إنسان وبشر. فإن هذا الاسم إذا فهم مسماه أفاد من التمييز ما أفاده الحيوان الناطق في سلامته عن المطاعن.

وأما تصور أن فيه معنى عاماً ومعنى خاصاً فليس هذا من خصائص الحد كما تقدم. والذي يختص بالحد ليس إلا مجرد التمييز الحاصل بالأسماء. وهذا بيّن لمن تأمله.

وأما إدراك صفات فيه، بعضها مشترك وبعضها مختص، فلا ريب أن هذا قد لا يتفطن له بمجرد الاسم، لكن هذا يتفطن له بالحد وبغير الحد. فليس في الحد إلا ما يوجد في الأسماء، أو في الصفات التي تذكر للمسمى. وهذان نوعان معروفان، الأول: معنى الأسماء المفردة، والثاني: معرفة الجمل المركبة الاسمية والفعلية التي يخبر بها عن الأشياء، وتوصف بها الأشياء، وكلا هذين النوعين لا يفتقر إلى الحد المتكلف. فثبت أن الحد ليس فيه فائدة إلا وهي موجودة في الأسماء والكلام بلا تكلف. فسقطت فائدة خصوصية الحد.

الوجه التاسع

أن العلم بوجود صفات مشتركة ومختصة حق، لكن التمييز بين تلك الصفات يجعل بعضها ذاتياً تتقوم منه حقيقة المحدود، وبعضها لازماً لحقيقة المحدود: تفريق باطل، بل جميع الصفات الملازمة للمحدود ـ طردا وعكسا ـ هي جنس واحد. فلا فرق بين الفصل والخاصة، ولا بين الجنس والعرض العام[1].

وذلك أن الحقيقة المركبة من تلك الصفات: إما أن يعني بها الخارجة أو الذهنية أو شيئاً ثالثاً. فإن عنى بها الخارجة: فالنطق والضحك في الإنسان حقيقتان لازمتان يختصان به. وإن عنى الحقيقة التي في الذهن: فالذهن يعقل اختصاص هاتين الصفتين به دون غيره.

وإن قيل: بل إحدى الصفتين يتوقف عقل الحقيقة عليها. فلا يعقل الإنسان في الذهن حتى يفهم النطق. وأمّا الضحك فهو تابع لفهم الإنسان. وهذا معنى قولهم: «الذاتي ما لا يتصور فهم الحقيقة بدون فهمه، أو ما تقف الحقيقة في الذهن والخارج عليه».

قيل: إدراك الذهن أمر نسبي إضافي. فإن كون الذهن لا يفهم هذا إلا بعد هذا: أمر يتعلق بنفس إدراك الذهن، ليس هو شيئاً ثابتاً للموصوف في نفسه. فلا بد أن يكون الفرق بين الذاتي والعرضي بوصف ثابت في نفس الأمر، سواء حصل الإدراك

(١) مثاله «النطق» أي التعقل فصل لنوع الإنسان، والضحك أو انتصاب القامة خاصة له وأن لحيوانية جنسه القريب، والمشي أو التحرك بالإختيار عرض عام له ولغيره.

له أو لم يحصل، إن كان أحدهما جزء للحقيقة دون الآخر وإلا فلا.

الوجه العاشر

أن يقال: كون الذهن لا يعقل هذا إلا بعد هذا: إن كان إشارة إلى أذهان معينة، وهي التي تصورت هذا: لم [يكن] هذا حجة، لأنهم هم وضعوها هكذا فيكون التقدير: أن ما قدمناه في أذهاننا على الحقيقة فهو الذاتي، وما أخرناه فهو العرضي. ويعود الأمر إلى أنا تحكمنا بجعل بعض الصفات ذاتياً وبعضها عرضياً لازماً وغير لازم، وإن كان الأمر كذلك كان هذا الفرقان مجرد تحكم بلا سلطان. ولا يستنكر من هؤلاء أن يجمعوا بين المفترقين ويفرقوا بين المتماثلين. فما أكثر هذا في مقاييسهم التي ضلوا بها وأضلوا. وهم أول من أفسد دين المسلمين، وابتدع ما غيّر به الصابئة مذاهب أهل الإيمان المهتدين.

وإن قالوا: بل جميع أذهان بني آدم والأذهان الصحيحة لا تدرك الإنسان إلا بعد خطور نطقه ببالها دون ضحكه.

قيل لهم: ليس هذا بصحيح. ولا يكاد يوجد هذا الترتيب إلا فيمن يقلد عنكم هذه الحدود من المقلدين لكم في الأمور التي جعلتموها ميزان المعقولات، وإلا فبنو آدم قد لا يخطر لأحدهم أحد الوصفين، وقد يخطر له هذا دون هذا وبالعكس. ولو خطر له الوصفان وعرف أن الإنسان حيوان ناطق ضاحك: لم يكن بمجرد معرفته هذه الصفات مدركاً لحقيقة الإنسان أصلاً. وكل هذا أمر محسوس معقول.

فلا يغالط العاقل نفسه في ذلك لهيبة التقليد لهؤلاء الذين هم من أكثر الخلق ضلالاً مع دعوى التحقيق. فهم في الأوائل كمتكلمة الإسلام في الأواخر. ولما كان المسلمون خيراً من أهل الكتابين والصابئين[١] كانوا خيراً منهم وأعلم وأحكم فتدبر فإنه نافع جداً.

ومن هنا يقولون: الحدود الذاتية عَسِرَة، وإدراك الصفات الذاتية صعب، وغالب ما بأيدي الناس: حدود رسمية. وذلك كله لأنهم وضعوا تفريقاً بين شيئين بمجرد التحكم الذي هم أدخلوه.

ومن المعلوم: أن ما لا حقيقة له في الخارج ولا في المعقول، وإنما هو ابتداع مبتدع وضعه وفرق به بين المتماثلين فيما تماثلا فيه ـ لا تعقله القلوب الصحيحة[٢] ـ إذ ذاك من باب معرفة المذاهب الفاسدة التي لا ضابط لها. وأكثر ما تجد هؤلاء الأجناس

---

(١) التوراة والإنجيل وأهلهما اليهود والنصارى. وأما الصابئون فهم مشركو الروم والهند والفرس ممن لا دين لهم سوى ما تواضعوه بأهوائهم.

(٢) خبر إن، أي إن ما لا حقيقة له خارجاً ولا ذهناً وكان محض ابتداع وتحكم فهو مما لا تعقله القلوب الصحيحة لأنه فاسد لا ضابط له.

يعظمونه من معارفهم ويدعون اختصاص فضلائهم به هو: من الباطل الذي لا حقيقة له، كما نبهنا على هذا فيما تقدم.

الوجه الحادي عشر

قولهم: الحقيقة مركبة من الجنس والفصل، والجنس هو الجزء المشترك، والفصل هو الجزء المميز.

يقال لهم: هذا التركيب: إما أن يكون في الخارج أو في الذهن. فإن كان في الخارج فليس في الخارج نوع كلي يكون محدوداً بهذا الحد إلا الأعيان المحسوسة والأعيان في كل عين صفة يكون نظيرها لسائر الحيوانات كالحس والحركة الإرادية، وصفة ليس مثلها لسائر الحيوان وهي النطق. وفي كل عين يجتمع هذان الوصفان، كما يجتمع سائر الصفات والجواهر القائمة لأمور مركبة من الصفات المجعولة فيها.

وإن أردتم بالحيوانية والناطقية جوهراً فليس في الإنسان جوهران أحدهما حي، والآخر ناطق. بل هو جوهر واحد له صفتان. فإن كان الجوهر مركباً من عرضين لم يصح. وإن كان من جوهر عام وخاص فليس فيه ذلك. فبطل كون الحقيقة الخارجة مركبة.

وإن جعلوها تارة جوهراً وتارة صفة: كان ذلك بمنزلة قول النصارى في الأقانيم[1]، وهو من أعظم الأقوال تناقضاً باتفاق العلماء.

وإن قالوا: المركب الحقيقة الذهنية المعقولة.

قيل ـ أولاً ـ تلك ليست هي المقصودة بالحدود، إلا أن تكون مطابقة للخارج. فإن لم يكن هناك تركيب لم يصح أن يكون في هذه تركيب. وليس في الذهب إلا تصور الحي الناطق. وهو جوهر واحد له صفتان، كما قدمنا. فلا تركيب فيه بحال.

واعلم أنه لا نزاع أن صفات الأنواع والأجناس منها ما هو مشترك بينها وبين غيرها. كالجنس والعرض العام، ومنها ما هو لازم للحقيقة، ومنها ما هو عارض لها، وهو ما ثبت لها في وقت دون وقت كالبطيء الزوال وسريعه، وإنما الشأن في التفريق بين الذاتي والعرضي اللازم. فهذا هو الذي مداره على تحكم ذهن الحاد.

ولا تنازع في أن بعض الصفات قد يكون أظهر وأشرف. فإن النطق أشرف من الضحك. ولهذا ضرب الله به المثل في قوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] ولكن الشأن في جعل هذا ذاتياً تتصور به الحقيقة دون الآخر.

---

(١) المسماة عندهم الآب والإبن وروح القدس. ثم يقولون: إله واحد ثلاثة في واحد هو ثلاثة.

الوجه الثاني عشر

أن هذه الصفات الذاتية قد تعلم ولا يتصور بها كنه المحدود، كما في هذا المثال وغيره. فعلم أن ذلك ليس بموجب لفهم الحقيقة.

الوجه الثالث عشر

أن الحد إذا كان له جزءان فلا بد لجزأيه من تصور كالحيوان والناطق، فإن احتاج كل جزء إلى حد لزم التسلسل أو الدور. فإن كانت الأجزاء متصورة بنفسها بلا حد ـ وهو تصور الحيوان، أو الحساس، أو المتحرك، بالإرادة، أو النامي، أو الجسم ـ فمن المعلوم: أن هذا أعم. وإذا كانت أعم يكون إدراك الحس لأفرادها أكثر. فإن كان إدراك الحس لأفرادها كافياً في التصور فالحس قد أدرك إفراد النوع. وإن لم يكن كافياً في ذلك لم تكن الأجزاء معروفة فيحتاج المعَرّف إلى معَرّف وأجزاء الحد إلى حدّ.

الوجه الرابع عشر

أن الحدود لا بد فيها من التمييز، وكلما قلَّت الأفراد كان التمييز أيسر، وكلما كثرت كان أصعب. فضبط العقل الكلي تقل أفراده مع ضبط كونه كلياً أيسر عليه مما كثرت أفراده، وإن كان إدراك الكلي الكثير الأفراد أيسر عليه، فذاك إذا أدركه مطلقاً. لأن المطلق يحصل بحصول كل واحد من الأفراد.

وإذا كان ذلك كذلك فأقل ما في أجزاء المحدود: أن تكون متميزة تمييزاً كلياً ليعلم كونها صفة للمحدود أو محمولة عليه أم لا. فإذا كان ضبطها كلية أصعب وأتعب من ضبط أفراد المحدود كان ذلك تعريفاً للأسهل معرفة بالأصعب مَعْرِفةً. وهذا عكس الواجب.

الوجه الخامس عشر

أن الله سبحانه علم آدم الأسماء كلها. وقد ميز كل مسمى باسم يدل على ما يفصله من الجنس المشترك، ويخصه دون ما سواه، ويبين به ما يرسم معناه في النفس. ومعرفة حدود الأسماء واجبة، لأنه بها تقوم مصلحة بني آدم في النطق الذي جعله الله رحمة لهم لاسيما حدود ما أنزل اللهفي كتبه من الأسماء كالخمر والربا. فهذه الحدود هي الفاصلة المميزة بين ما يدخل في المسمى ويتناول ذلك الاسم وما دل عليه من الصفات، وبين ما ليس كذلك وهذا ذم الله من سمى الأشياء بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان. فإنه أثبت للشيء صفة باطلة كإلهيّة الأوثان.

فالأسماء النطقية سمعية، وأما نفس تصور المعاني ففطري يحصل بالحس الباطن والظاهر، وبإدراك الحس وشهوده ببصر الإنسان بباطنه وبظاهره وبسمعه يعلم أسماءها، وبفؤاده يعقل الصفات المشتركة والمختصة.

والله أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئاً، وجعل لنا السمع والأبصار والأفئدة.

فأما الحدود المتكلفة فليس فيها فائدة لا في العقل، ولا في الحس، ولا في السمع إلا ما هو كالأسماء مع التطويل، أو ما هو كالتمييز كسائر الصفات.

ولهذا لما رأوا ذلك جعلوا الحد نوعين: نوعاً بحسب الاسم، وهو بيان ما يدخل فيه. ونوعاً بحسب الصفة أو الحقيقة أو المسمى. وزعموا كشف الحقيقة وتصويرها والحقيقة المذكورة إن ذكرت بلفظ دخلت في القسم الأول، وإن لم تذكر بلفظ فلا تدرك بلفظ ولا تحد بمقال إلا كما تقدم.

وهذه نكت تنبه على جمل المقصود. وليس هذا موضع بسط ذلك.

الوجه السادس عشر

أن في الصفات الذاتية المشتركة والمختصة ـ كالحيوانية والناطقية ـ إن أرادوا بالاشتراك: أن نفس الصفة الموجودة في الخارج مشتركة. فهذا باطل. إذ لا اشتراك في المعينات التي يمنع تصورها من وقوع الشركة فيها.

وإن أرادوا بالاشتراك: أن مثل تلك الصفة حاصلة للنوع الآخر.

قيل لهم: لا ريب أن بين حيوانية الإنسان وحيوانية الفرس قدراً مشتركاً، وكذلك بين صوتيهما وتمييزها قدراً مشتركاً. فإن الإنسان له تمييز وللفرس تمييز، وهذا صوت هو النطق، ولذاك صوت هو الصهيل، فقد خص كل صوت باسم يخصه. فإذا كان حقيقة أحد هذين يخالف الآخر ويختص بنوعه؟ فمن أين جعلتم حيوانية أحدهما مماثلة لحيوانية الآخر في الحد والحقيقة.

وهلا قيل: إن بين حيوانيتهما قدراً مشتركاً ومميزاً، كما أن بين صوتيهما كذلك؟ وذلك أن الحس والحركة الإرادية إما أن توجد للجسم أو للنفس. فإن الجسم يحس ويتحرك بالإرادة، والنفس تحس وتتحرك بالإرادة، وإذ كان بين الوصفين من الفرق ما بين الحقيقتين. وكذلك النطق هو للنفس بالتمييز والمعرفة، والكلام النفساني، وهو للجسم أيضاً بتمييز القلب ومعرفته والكلام اللساني، فكل من جسمه ونفسه يوصف بهذين الوصفين وليست حركة نفسه وإرادتها ومعرفتها ونطقها مثل ما للفرس، وإن كان بينها قدر مشترك. وكذلك ما يقوم بجسمه من الحس والحركة الإرادية ليس مثل ما للفرس، وإن كان بينهما قدر مشترك. فإن الذي يلائم جسمه من مطعم ومشرب وملبس ومنكح ومشموم ومرئي ومسموع بحيث يحسه ويتحرك إليه حركة إرادية ليس هو مثل ما للفرس.

فالحس والحركة الإرادية هي بالمعنى العام لجميع الحيوان، وبالمعنى الخاص ليس إلا للإنسان، وكذلك التمييز سواء. ولهذا قال النبي ﷺ: «أحب الأسماء إلى الله: عبد الله وعبد الرحمن. وأصدق الأسماء: حرث وهمام. وأقبحه: حرب ومرة» رواه مسلم.

فالحارث هو العامل الكاسب المتحرك. والهمام هو الدائم الهم الذي هو مقدم الإرادة. فكل إنسان حارث فاعل بإرادته، وكذلك مسبوق بإحساسه.

فحيوانية الإِنسان ونطقه، كل منهما فيه ما يشترك مع الحيوان فيه، وفيه ما يختص به عن سائر الحيوان، وكذلك بناء بِنْيته. فإن نموه واغتذاءه وإن كان بينه وبين النبات فيه قدر مشترك، فليس مثله هو. إذ هذا يغتذي بما يلذ به ويسر نفسه، وينمو بنمو حسه وحركته وهمه وحرثه. وليس النبات كذلك.

وكذلك أصناف النوع وأفراده، فنطق العرب بتمييز قلوبهم وبيان ألسنتهم أكمل من نطق غيرهم، حتى ليكون في بني آدم من هو دون البهائم في النطق والتمييز. ومنهم من لا تُدرك نهايته.

وهذا كله يبين أن اشتراك أفراد الصنف، وأصناف النوع، وأنواع الجنس والأجناس السافلة في مسمى الجنس الأعلى: لا يقتضي أن يكون المعنى المشترك فيها بالسواء كما أنه ليس الحقائق الخارجة شيء مشترك، ولكن الذهن فهم معنى يوجد في هذا ويوجد نظيره في هذا. وقد تبين أنه ليس نظيراً له على وجه المماثلة، لكن على وجه المشابهة، وأن ذلك المعنى المشترك هو في أحدهما على حقيقة تخالف حقيقة ما في الآخر.

ومن هنا يغلط القياسيون الذين يلحظون المعنى المشترك الجامع دون الفارق المميز.

والعرب من أصناف الناس والمسلمون من أهل الأديان: أعظم الناس إدراكاً للفروق، وتمييزاً للمشتركات. وذلك يوجد في عقولهم ولغاتهم وعلومهم وأحكامهم ولهذا لما ناظر متكلمو الإِسلام العربُ هؤلاء المتكلمة الصابئة عجم الروم، وذكروا فضل منطقهم وكلامهم على منطق أولئك وكلامهم: ظهر رجحان كلام الإسلاميين كما فعله القاضي أبو بكر بن الباقلاني في كتاب الدقائق الذي رد فيه على الفلاسفة كثيراً من مذاهبهم الفاسدة في الأفلاك والنجوم، والعقول والنفوس، وواجب الوجود وغير ذلك. وتكلم على منطقهم وتقسيمهم الموجودات، كتقسيمهم الموجود إلى الجوهر والعرض، ثم تقسيم الأعراض إلى المقولات التسعة، وذكر تقسيم متكلمة المسلمين الذي فيه من التمييز والجمع والفرق ما ليس في كلام أولئك.

وذلك أن الله علم الإنسان البيان، كما قال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١ ـ ٤] وقال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١] وقال: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥] والبيان: بيان القلب واللسان، كما أن العي والبكم يكون في القلب واللسان، كما قال تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] وقال: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا

﴿يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١] وقال النبي ﷺ: «هلا سألوا إذ لم يعلموا؟ إنما شفاء العي السؤال»[٦٥] وفي الأثر: «العي عي القلب لا عي اللسان»[٦٦] أو قال: «شر العي عي القلب» وكان ابن مسعود يقول: «إنكم في زمان كثير فقهاؤه، قليل خطباؤه. وسيأتي عليكم زمان قليل فقهاؤه كثر خطباؤه».

وتبين الأشياء للقلب ضد اشتباهها عليه، كما قال ﷺ: «الحلال بيّن والحرام بيّن، وبينهما أمور مشتبهات ـ الحديث ـ[٦٧] وقد قرىء قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥] بالرفع والنصب، أي ولتتبين أنت سبيلهم.

فالإنسان يستبين الأشياء. وهم يقولون: قد بان الشيء، وبينته، وتبين الشيء وتبينته، واستبان الشيء واستبنته ـ كل هذا يستعمل لازماً ومتعدياً. ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦] هو هنا متعد. ومنه قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩] أي متبينة. فهنا هو لازم. والبيان كالكلام، يكون مصدر بان الشيء بياناً، ويكون اسم مصدر لبيّن كالكلام، والسلام لِسلّم وبيّن. فيكون البيان بمعنى تبين الشيء. ويكون بمعنى بينتُ الشيء: أي أوضحته. وهذا هو الغالب عليه. ومنه قوله ﷺ: «إن من البيان لسحراً»[٦٨].

والمقصود ببيان الكلام حصول البيان لقلب المستمع، حتى يتبين له الشيء ويستبين، كما قال تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨] الآية. ومع هذا فالذي لا يستبين له كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى وَشِفَآءٌ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٤] وقال:

---

[٦٥] أخرجه أبو داود في الطهارة ١٢٥.

[٦٦] كذا في الأصل ونص الحديث أخرجه الدارمي بلفظ «والعي عي اللسان لا عي القلب» المقدمة ٤٣.

[٦٧] أخرجه أبو داود في البيوع ٣، والترمذي في البيوع ١، والنسائي في البيوع ٣، والقضاء ١١، والأشربة ٥٠، وابن ماجه في الفتن ١٤، والدارمي في المقدمة ٣٠، والبيوع ١، وأحمد في مسنده (٤/ ٢٦٩).

[٦٨] أخرجه البخاري في النكاح ٤٧، والطب ٥١، ومسلم في الجمعة ٤٧، وأبو داود في الأدب ٤٧، ومالك في موطئه في الكلام ٧، وأحمد في مسنده (١/ ٢٦٩).

﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤] وقال: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤] وقال: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٥] وقال: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٧٦] وقال: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ [الأنعام: ٥٧] الآية. وقال: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُم﴾ [محمد: ١٤] وقال: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبَيِّنَاتٍ وَمَثَلًا مِّنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [النور: ٣٤] وقال: ﴿لَّيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [النور: ٦١].

فأما الأشياء المعلومة التي ليس في زيادة وصفها إلا كثرة كلام وتفيهق وتشدق وتكبر والإفصاح بذكر الأشياء التي يستقبح ذكرها: فهذا مما ينهى عنه، كما جاء في الحديث: «إن الله يبغض البليغ من الرجال، الذي يتخلل بلسانه كما تتخلل الباقرة بلسانها»(١) وفي الحديث(٢) «الحياء والعي شعبتان من الإيمان، والبذاء والبيان شعبتان من النفاق» ولهذا قال ﷺ: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مَئِنةٌ من فقهه»(٣). وفي حديث سعد(٤) لما سمع

---

(١) أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو وقال الترمذي: حسن غريب.

(٢) رواه الإمام أحمد والترمذي في البر والصلة من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وقال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي غسان محمد بن مطرف اهـ. منذري في الترغيب، والحاكم في مستدركه.

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده ومسلم في صحيحه من حديث عمار بن ياسر.

(٤) لم يكن لفظ الحديث بدعاء ابن سعد بن أبي وقاص موجوداً بالأصل، فأتمه الشيخ سليمان الصنيع من سنن أبي داود ومسند أحمد. وقد علق الشيخ محمد بن عبد الرزاق بقوله: روى الإمام أحمد وأبو=

ابنه أو لما وجد ابنه يدعو، وهو يقول: «اللهم إني أسألك الجنة ونعيمها وبهجتها وكذا وكذا، وأعوذ بك من النار وسلاسلها وأغلالها وكذا وكذا، قال: يا بني إني سمعت رسول الله ﷺ، يقول: سيكون قوم يعتدون في الدعاء، فإياك أن تكون منهم، إنك إن أعطيت الجنة أعطيتها وما فيها من الخير، وإن أعذت من النار أعذت منها وما فيها من الشر».

وعامة الحدود المنطقية هي من هذا الباب: حشو لكلام كثير، يبينون به الأشياء، وهي قبل بيانهم أبين منها بعد بيانهم. فهي مع كثرة ما فيها من تضييع الزمان وإتعاب الفكر واللسان لا توجب إلا العمى والضلال، وتفتح باب المراء والجدال إذ كل منهم يورد على حد الآخر من الأسئلة ما يفسد به، ويزعم سلامة حده منه وعند التحقيق: تجدهم متكافئين أو متقاربين، ليس لأحدهم على الآخر رجحان مبين، فإما أنْ يُقبل الجميع أو يرد الجميع، أو يُقبل من وجه [ويرد من وجه].

هذا في الحدود التي تشترك في تمييز المحدود وفصلـه عما سواه، وأما متى أدخل أحدهما في الحد ما أخرجه الآخر، أو بالعكس: فالكلام في هذا علم يستفاد به حد الإسم ومعرفة عمومه وخصوصه، مثل الكلام في حد الخمر: هل هي عصير العنب المشتد، أم هي كل مسكر؟ وحد الغيبة ونحو ذلك.

وهذا هو الذي يتكلم فيه العلماء، كما قيل للنبي ﷺ «ما الغيبة؟ قال: ذكرك أخاك بما يكره ـ الحديث»[٦٩] وكذلك قوله: «كل مسكر خمر»[٧٠] وقول عمر على المنبر «الخمر ما خامر العقل» وكذلك قوله ﷺ لما قال «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذَرَّة من كبر» فقال له رجل: يا رسول الله، الرجل يحب أنْ يكون نعله حسناً وثوبه حسناً، أفمن الكبر ذلك؟ فقال: لا، إنَّ الله جميل يحب الجمال، الكبر بَطْر الحق وغمط الناس»[٧١] ومنه تفسير الكلام وشرحه وبيانه.

---

[٦٩] أخرجه الترمذي في البر ٢٣، والدارمي في الرقاق ٦، وأحمد في مسنده (٢/ ٣٨٤)، ومالك في موطئه في الكلام ١٠.

[٧٠] أخرجه مسلم في الأشربة ٧٣ ـ ٧٥، والبخاري في الأدب ٨٠، وأبو داود في الأشربة ٥، ٧، والترمذي في الأشربة ١، وأحمد في مسنده (١/ ٢٧٤، ٣٥٠).

[٧١] أخرجه مسلم في الإيمان ١٤٧، وأبو داود في اللباس ٢٦، وأحمد في مسنده (١/ ٣٨٥).

= داود من حديث زياد بن مخراق عن أبي نعامة عن مولى لسعد «أن سعداً سمع ابناً له يدعو، وهو يقول: اللهم إني أسألك الجنة ونعيمها واستبرقها، ونحواً من هذا. وأعوذ بك من النار وسلاسلها وأغلالها. فقال لقد سألت الله خيراً كثيراً. وتعوذت بالله من شر كثير، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: سيكون قوم يعتدون في الدعاء، وقرأ هذه الآية: ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخفية، إنه لا يحب المعتدين﴾ وإن بحسبك أن تقول: اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من قول وعمل. وأعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول وعمل».

فكل من شرح كلام غيره وفسره وبَيَّن تأويله، فلا بد له من معرفة حدود الأسماء التي فيه.

فكل ما كان من حد بالقول فإنما هو حد للإسم بمنزلة الترجمة والبيان. فتارة يكون لفظاً محضاً إنْ كان المخاطب يعرف المحدود، وتارة يحتاج إلى ترجمة المعنى وبيانه، إذا كان المخاطب لم يعرف المسمى. وذلك يكون بضرب المثل، أو تركيب صفات، وذلك لا يفيد تصوير الحقيقة لمن لم يتصورها بغير الكلام فليعلم ذلك.

وأما ما يذكرونه من حد الشيء، أو الحد بحسب الحقيقة، أو حد الحقائق فليس فيه من التمييز إلا ذكر بعض الصفات التي للمحدود كما تقدم، وفيه من التخليط ما قد نبهنا على بعضه.

[الفصـــل]

وأما مسألة القياس فالكلام عليه في مقامين[٧٢][٧٣][٧٤]:

أحدهما: في القياس المطلق الذي جعلوه ميزان العلوم، وحرروه في المنطق.

والثاني: في جنس الأقيسة التي يستعملونها في العلوم.

أما الأول: فنقول: لا نزاع أنَّ المقدمتين إذا كانتا معلومتين وأُلِّفتا على الوجه المعتدل: أنه يفيد العلم بالنتيجة. وقد جاء في صحيح مسلم مرفوعاً: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام» لكن هذا لم يذكره النبي ﷺ، ليستدل به على منازع ينازعه، بل التركيب في هذا كما قال أيضاً في الصحيح: «كل مسكر خمر وكل خمر حرام» أراد أنْ يبين لهم أنَّ جميع المسكرات داخلة في مسمى الخمر الذي حرمه الله. فهو بيان لمعنى الخمر، وهم قد علموا أنَّ الله حرم الخمر وكانوا يسألونه عن أشربة من عصير العنب، كما في الصحيحين عن أبي موسى أنه ﷺ «سئل عن شراب يصنع من الذرة يسمى الْمِزْر، وشراب يصنع من العسل يسمى البِتْع. وكان قد أوتي جوامع الكلم، فقال: كل مسكر حرام» فأراد أنْ يبين لهم بالكلمة الجامعة ـ وهي القضية الكلية ـ أنَّ كل مسكر خمر. ثم جاء بما كانوا يعلمونه من أنَّ «كل خمر حرام» حتى يثبت تحريم المسكر في قلوبهم، كما صرح به في قوله: «كل مسكر حرام» ولو اقتصر على قوله:

---

[٧٢] أخرجه البخاري في المغازي ٦٢، والأشربة ٤.

[٧٣] أخرجه البخاري في الوضوء ٧١، والمغازي ٦٠، والأشربة ٥، وابن ماجه في الأشربة ٩، ١٣، ١٤، والدارمي في الأشربة ٨ ـ ٩، وأحمد في مسنده (١، ٢٧٤).

[٧٤] سبق تخريجه ص ١٩٩.

«كل مسكر حرام» لتأوله متأول على أنه أراد القَدَح الآخر كما تأوله بعضهم[١] ولهذا قال أحمد: قوله«كل مسكر خمر» أبلغ. فإنهم لا يسمون القدح الآخر خمراً. ولو قال «كل مسكر خمر» فقط لتأوله بعضهم على أنه يشبه الخمر في التحريم فلما زاد «وكل خمر حرام» علم أنه أراد دخوله في اسم الخمر التي حرمها الله.

والغرض هنا: أنَّ صورة القياس المذكورة فطرية لا تحتاج إلى تعلم، بل هي عند الناس بمنزلة الحساب، ولكن هؤلاء يطولون العبارات ويُغرِّبونها[٢].

وكذلك انقسام المقدمة التي تسمى «القضية» ـ وهي الجملة الخبرية ـ إلى خاص وعام، ومنفي ومثبت ونحو ذلك، وأنَّ القضية الصادقة يصدق عكسها وعكس نقيضها، ويكذب نقيضها. وأنَّ جملتها تختلف ونحو ذلك.

وكذلك تقسيم القياس إلى الحملي الأفرادي، والإستثنائي التلازمي والتعاندي وغير ذلك: غالبه ـ وإنْ كان صحيحاً ـ ففيه ما هو باطل. والحق الذي هو فيه: فيه من تطويل الكلام وتكثيره بلا فائدة، ومن سوء التعبير والعي في البيان، ومن العدول عن الصراط المستقيم القريب إلى الطريق المستدير البعيد: ما ليس هذا موضع بيانه.

فحقه النافع فطري لا يحتاج إليه، وما يحتاج إليه ليس فيه منفعة إلا معرفة اصطلاحهم وطريقهم أو خطئهم.

وهذا شأن كل ذي مقالة من المقالات الباطلة. فإنه لا بد منه في معرفة لغته وضلاله. فاحتيج إليه لبيان ضلاله الذي يعرف به الموقنون حاله. ويستبين لهم ما بَيَّنَ الله من حكمه جزاء وأمراً، وأنَّ هؤلاء داخلون فيما يذم به من تكلف القول الذي لا يفيد، وكثرة الكلام الذي لا ينفع.

والمقصود هنا: ذكر وجوه.

الوجه الأول

أنَّ القياس المذكور لا يفيد علماً إلا بواسطة قضية كلية موجبة. فلا بد من كلية جامعة ثابتة في كل قياس. وهذا متفق عليه معلوم أيضاً. ولهذا قالوا: لا قياس عن سالبتين، ولا عن جزئيتين. وإذا كان كذلك وجب أنْ تكون العلوم الكلية الكلمات الجامعة هي أصول الأقيسة والأدلة، وقواعدها التي تبنى عليها وتحتاج إليها.

ثم قالوا: إنَّ مبادىء القياس البرهاني هي العلوم اليقينية التي هي الحسيات الباطنة

---

(١) وهم أهل الكوفة الذين لا يحرّمون عصيراً غير العنب إلا بمقدار ما يسكر.

(٢) أي يتكلفون ما يجعلونها به غريبة.

والظاهرة، والعقليات والبديهيات والمتواترات والمجربات، وزاد بعضهم: الحدسيات. وليس في شيء من الحسيات الباطنة والظاهرة قضايا كلية، إذ الحس الباطن والظاهر لا يدرك إلا أموراً معينة لا تكون إلا إذا كان المخبر أدرك ما أخبر به بالحس، فهي تبع للحسيات. وكذلك التجربة إنما تقع على أمور معينة محسوسة. وإنما يحكم العقل على النظائر بالتشبيه، وهو قياس التمثيل، والحدسيات عند من يثبتها منهم: من جنس التجريبيات، لكن الفرق: أنَّ التجربة تتعلق بفعل المجرب كالأطعمة والأشربة والأدوية، والحدس يتعلق بغير فعل، كاختلاف أشكال القمر عند اختلاف مقابلته للشمس. وهو في الحقيقة تجربة علمية بلا عمل فالمستفاد به أيضاً أمور معينة جزئية، لا تصير عامة إلا بواسطة قياس التمثيل.

وأما البديهيات ـ وهي العلوم الأولية التي يجعلها الله في النفوس ابتداء بلا واسطة، مثل الحساب، وهي كالعلم بأنَّ الواحد نصف الإثنين ـ فإنها لا تفيد العلم بشيء معين موجود في الخارج، مثل الحكم على العدد المطلق والمقدار المطلق وكالعلم بأنَّ الأشياء المساوية لشيء واحد هي متساوية في أنفسها. فإنك إذا حكمت على موجود في الخارج لم يكن إلا بواسطة الحس، مثل العقل. فإنَّ العقل إنما هو عقل ما علمته بالإحساس الباطن أو الظاهر بعقل المعاني العامة أو الخاصة.

فأما أنَّ العقل الذي هو عقل الأمور العامة التي أفرادها موجودة في الخارج يحصل بغير حس فهذا لا يتصور. وإذا رجع الإنسان إلى نفسه وجد ذلك، وأنه لا يعقل مستغنياً عن الحس الباطن والظاهر لكليات مقدرة في نفسه، مثل الواحد والإثنين والمستقيم والمنحني، والمثلث والمربع، والواجب والممكن والممتنع، ونحو ذلك مما يفرضه هو ويقدره. فأما العلم بمطابقة ذلك المقدر للموجود في الخارج والعلم بالحقائق الخارجية فلا بد فيه من الحس الباطن أو الظاهر. فإذا اجتمع الحس والعقل ـ كاجتماع البصر والعقل ـ أمكن أنْ تدرك الحقائق الموجودة المعينة ويعقل حكمها العام الذي يندرج فيه أمثالها [لا] أضدادها، ويعلم الجمع والفرق.

وهذا هو اعتبار العقل وقياسه.

وإذا انفرد الإحساس الباطن أو الظاهر أدرك وجود الموجود المعين. وإذا انفرد المعقول المجرد علم الكليات المقدرة فيه التي قد يكون لها وجود في الخارج وقد لا يكون، ولا يعلم وجود أعيانها وعدم وجود أعيانها إلا بإحساس باطن أو ظاهر.

فإنك إذا قلت: موجود المائة عشر الألف لم تحكم على شيء في الخارج، بل لو لم يكن في العالم ما يعدّ بالمائة والألف لكنت عالماً بأنْ المائة المقدرة في عقلك عشر الألف، ولكن إذا أحسست بالرجال والدواب والذهب والفضة، وأحسست بحسك أو بخبر من أحس أنَّ هناك مائة رجل أو درهم، وهناك ألف ونحو ذلك: حكمت على أحد

المعدودين بأنه عشر الآخر. فأما المعدودات فلا تدرك إلا بالحس. والعدد المجرد يعقل بالقلب، وبعقل القلب والحس يعلم العدد والمعدود جميعاً، وكذلك المقادير الهندسية من هذا الباب.

فالعلوم الأولية البديهية العقلية المحضة ليست إلا في المقدرات الذهنية كالعدد والمقدار، لا في الأمور الخارجية الموجودة.

فإذا كانت مواد[1] القياس البرهاني لا يدرك بعامتها إلا أمور معينة ليست كلية، وهي الحس الباطن والظاهر، والتواتر والتجربة والحدس، والذي يدرك الكليات البديهية الأولية إنما يدرك أموراً مقدرة ذهنية، لم يكن في مبادىء البرهان ومقدماته المذكورة ما يعلم به قضية كلية عامة للأمور الموجودة في الخارج والقياس لا يفيد العلم إلا بواسطة قضية كلية. فامتنع حينئذ أنْ يكون فيما ذكروه من صورة القياس ومادته حصول علم يقيني.

وهذا بيّن لمن تأمله. وبتحريره وجودة تصوره تنفتح علوم عظيمة ومعارف، وسنبين إنْ شاء الله من أي وجه وقع عليهم اللبس.

فتدبر هذا فإنه من أسرار عظائم العلوم التي يظهر لك به ما يجل عن الوصف من الفرق بين الطريقة الفطرية العقلية السمعية الشرعية الإيمانية، وبين الطريقة القياسية المنطقية الكلامية.

وقد تبين لك بإجماعهم وبالعقل أنَّ القياس المنطقي لا يفيد إلا بواسطة قضية وتبين لك أنَّ القضايا التي [هي] عندهم مواد البرهان وأصوله ليس فيها قضية كلية للأمور الموجودة، وليس فيها ما تعلم به القضية الكلية إلا العقل المجرد الذي يعقل المقدرات الذهنية وإذا لم يكن في أصول برهانهم علم بقضية عامة للأمورالموجودة لم يكن في ذلك علم.

وليس فيما ذكرناه ما يمكن النزاع فيه إلا القضايا البديهية فإنْ فيها عموماً، وقد يظن أن به تعلم الأمور الخارجية، فيفرض أنها تفيد العلوم الكلية. لكن بقية المبادىء ليس فيها علم كلي.

فكان الواجب أنْ لا يجعل مقدمة البرهان إلا القضايا العقلية البديهية المحضة، إذ هي الكلية. وأما بقية القضايا فهي جزئية، فكيف يصلح أنْ يجعل من مقدمات البرهان إلا أنْ يقال: تعلم بها أمور جزئية وبالعقل أمور كلية، فبمجموعهما يتم البرهان، كما يعلم

---

(١) مواد القياس هي التي يأتي تفسيرها بقوله: «الحس الباطن الخ» والحس الباطن هو ما يسمونه الوجدانيات، والحس الظاهر هو المحسات بالبصر والسمع واللمس والذوق. والتواتر والتجربة معروفان. والحدس كمن رأى القمر تختلف وجوهه بحسب قربه من الشمس وبعده عنها فحدس له: أن نوره مستفاد من الشمس.

بالحس أنْ مع هذا ألف درهم ومع هذا ألفان، ويعلم بالعقل أنَّ الإثنين أكثر من الواحد. فيعلم أنَّ مال هذا أكثر.

فيقال: هذا صحيح، لكن هذا إنما يفيد قضية جزئية معينة. وهو كون مال هذا أكثر من مال هذا. والأمور الجزئية المعينة لا تحتاج في معرفتها إلى قياس بل قد تعلم بلا قياس، وتعلم بقياس التمثيل، وتعلم بالقياس عن جزئيتين. فإنك تعلم بالحس أنَّ هذا مثل هذا، وتعلم أنَّ هذا من نعته كيت وكيت، فتعلم أنَّ الآخر مثله، وتعلم حكم الشيء حكم مثله. وكذلك قد يعلم أنَّ زيداً أكثر من عمرو وعمرا أكبر من خالد، وأمثال هذه الأمور المعينة التي تعلم بدون قياس الشمول الذي اشترطوا فيه ما اشترطوا.

فقد تبين أنَّ هذا القياس العقلي المنطقي الذي وضعوه وحددوه لا يعلم بمجرده شيء من العلوم الكلية الثابتة في الخارج. فبطل قولهم «إنه ميزان العلوم الكلية البرهانية» ولكن يعلم به أمور معينة شخصية جزئية، وتلك تعلم بغيره أجود مما تعلم به. وهذا هو:

الوجه الثاني

فيقول: أما الأمور الموجودة المحققة فتعلم بالحس الباطن والظاهر، وتعلم بالقياس التمثيلي، وتعلم بالقياس الذي ليس فيه قضية كلية ولا شمول ولا عموم، بل تكون الحدود الثلاثة فيه ـ الأصغر والأوسط والأكبر ـ أعياناً جزئية، والمقدمتان والنتيجة قضايا جزئية. وعلم هذه الأمور المعينة بهذه الطرق أصح وأوضح وأكمل. فإنْ من رأى بعينه زيداً في مكان وعمرا في مكان آخر: إستغنى عن أنْ يستدل على ذلك بكون الجسم الواحد لا يكون في مكانين. وكذلك من وزن دراهم كل منهما ألف درهم استغنى عن أنْ يستدل على ألف درهم منها بأنها مساوية للصنجة. وهي شيء واحد، والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية وأمثال ذلك كثير.

ولهذا يسمى هؤلاء أهلُ كلام، أي لم يفيدوا علماً لم يكن معروفاً. وإنما أتوا بزيادة كلام قد لا يفيد. وهو ما ضربوه من القياس لإيضاح ما علم بالحس. وإنْ كان هذا القياس وأمثاله ينتفع به في موضع آخر، ومع من ينكر الحس، كما سنذكره إنْ شاء الله.

وكذلك إذا علم الإنسان أنَّ هذا الدينار مثل هذا، وهذا الدرهم مثل هذا، وأنْ هذه الحنطة والشعير مثل هذا، ثم علم شيئاً من صفات أحدهما وأحكامه الطبيعية، مثل الإغتذاء والإنتفاع، أو العادية مثل القيمة والسعر، أو الشرعية: مثل الحل والحرمة ـ علم أنَّ حكم الآخر مثله.

فأقيسة التمثيل تفيدالعقيدة بلا ريب أعظم من أقيسة الشمول. ولا يحتاج مع العلم بالتماثل إلى أنْ يضرب لهما قياس شمول، بل يكون من زيادة الفضول.

وبهذا الطريق عرفت القضايا الجزئية بقياس التمثيل.

ومن قال: إنَّ ذلك بواسطة قياس شمول ينعقد في النفس، وهو أنَّ هذا لو كان اتفاقياً لما كان أكثرياً. فقد قال الباطل. فإنَّ الناس العالمين بما جربوه لا يخطر بقلوبهم هذا، ولكن بمجرد علمهم بالتماثل يبادرون إلى التسوية في الحكم. لأنَّ نفس العلم بالتماثل يوجب ذلك بالبديهة العقلية، فكما علم بالبديهة العقلية: أنَّ الواحد نصف الإثنين علم بها أنْ حكم الشيء حكم مثله، وأنَّ الواحد مثل الواحد، كما علم أنَّ الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية.

فالتماثل والإختلاف في الصفة أو القدر قد يعلم بالإحساس الباطن والظاهر، والعلم بأنْ المثلين سواء وأنَّ الأكثر والأكبر أعظم وأرجح يعلم ببديهة العقل.

وكذلك القياس المؤلف من قضايا معينة، مثل العلم بأنْ زيداً أخو عمرو، وعمرو أخو أبي بكر فزيد أخو أبي بكر، ومثل العلم بأنَّ أبا بكر أفضل من عمر، وعمر أفضل من عثمان وعلي. فأبو بكر أفضل من عثمان وعلي. وأنَّ المدينة أفضل من بيت المقدس والمدينة لا يجب أنْ يحج إليها، فبيت المقدس لا يحج إليه. وقبر الرسول ﷺ أفضل القبور ولا يشرّع استلامه ولا تقبيله، فقبر فلان وفلان لا يشرع استلامه ولا تقبيله. وأمثال هذه الأقيسة ملء العالم. وهذا أبلغ في إفادة حكم المعيّن من ذكر العالم. فدلالة الإسم الخاص على المعين أبلغ من الدلالة عليه بالإسم العام، وإنْ كان في العام أمور أخرى ليست في الخاص.

فتبين أنَّ المعلوم من الأمور المعينة يعلم بالحس وبقياس التمثيل، والأقيسة المعينة أعظم مما يعلم أعيانها بقياس الشمول. فإذا كان قياس الشمول ـ الذي حرروه ـ لا يفيد الأمور الكلية، كما تقدم ولا تحتاج إليه الأمور المعينة ـ كما تبين ـ لم يبق فيه فائدة أصلاً، ولم يحتج إليه في علم كلي، ولا علم معيّن، بل صار كلامهم في القياس الذي حرروه كالكلام في الحدود، وهذا هذا. فتدبره فإنه عظيم القدر.

الوجه الثالث

أنْ يقال: إذا كان لا بد في القياس من قضية كلية والحس لا يدرك الكليات وإنما تدرك بالعقل، ولا يجوز أنْ تكون معلومة بقياس آخر، لما يلزم من الدور أو التسلسل. فلا بد من قضايا كلية تعقل بلا قياس، كالبديهيات التي جعلوها.

فنقول: إذا وجب الإعتراف بأنْ من العلوم الكلية العقلية ما يبتدىء في النفوس ويبدهها بلا قياس، وجب الجزم بأنَّ العلوم الكلية العقلية قد تستغني عن القياس. وهذا مما اعترفوا به هم وجميع بني آدم: أنَّ من التصور والتصديق ما هو بديهي لا يحتاج إلى كسب بالحد والقياس، وإلا لزم الدور أو التسلسل.

وإذا كان كذلك فنقول: إذا جاز هذا في علم كلي جاز في آخر، إذ ليس بين ما

يمكن أنْ يعلم ابتداء من العلوم البديهية وما لا يجوز أنْ يعلم فصـــل يطرد، بل هذا يختلف باختلاف قوة العقل وصفائه، وكثرة إدراك الجزئيات التي تعلم بواسطتها الأمور الكلية: فما من علم من الكليات إلا وعلمه يمكن بدون القياس المنطقي. فلا يجوز الحكم بتوقف شيء من العلوم الكلية عليه. وهذا يتبين:

الوجه الرابع

وهو أنْ نقول: هبَ أنَّ صورة القياس المنطقي ومادته تفيد علوماً كلية، لكن من أين يعلم أنَّ العلم الكلي لا ينال حتى يقول هؤلاء المتكلفون القافُون ما ليس لهم به علم[١] هم ومن قلدهم من أهل الملل وعلمائهم: إنْ ما ليس ببديهي من التصورات والتصديقات لا يعلم إلا بالحد والقياس، وعدم العلم ليس علماً بالعدم. فالقائل لذلك لم يمتحن أحوال نفسه. ولو امتحن أحوال نفسه لوجد له علوماً كلية بدون القياس المنطقي، وتطورات كثيرة بدون الحد. وإنْ علم ذلك من نفسه أو بني جنسه فمن أين له أنْ جميع بني آدم ـ مع تفاوت فطرهم وعلومهم ومواهب الحق لهم ـ هم بمنزلته، وأنَّ الله لا يمنح أحداً علماً إلا بقياس منطقي ينعقد في نفسه، حتى يزعم هؤلاء: أنَّ الأنبياء كانوا كذلك، بل صعدوا إلى رب العالمين، وزعموا أنَّ علمه بأمور خلقه إنما هو بواسطة القياس المنطقي. وليس معهم بهذا النفي الذي لم يحيطوا بعلمه من حجة إلا عدم العلم، فيدّعون العلم.

وقد تكلموا بهذه القضية الكلية السالبة التي تعم ما لا يحصي عدده إلا الله بلا علم لهم بها أصلاً: ويريد هذا بياناً:

الوجه الخامس

وهو أنَّ المبادىء المذكورة التي جعلوها مفيدة لليقين ـ وهي الحسيات الباطنة والظاهرة، والبديهيات والتجريبيات والحدسيات ـ لا ريب أنها تفيد اليقين الحسي. فمن أين لهم أنَّ اليقين لا يحصل بغيرها؟ لا بد من دليل على النفي، حتى يصح قولهم: لا يحصل اليقين بدونها؟

فهذا صحيح لكنه ليس هو قول رءوسهم.

ولا ريب أنْ من له عقل وإيمان يجب أنْ يخالفهم في تكذيبهم بالحق الخارج عن هذا الطريق.

ومن هذا الموضع صار منافقاً وتزندق من نافق منهم. وصار عند عقلاء الناس من

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم إنَّ السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً﴾.

أهل الملل وغيرهم: أنَّ المنطق مظنه التكذيب بالحق والعناد والزندقة والنفاق حتى حكى لنا بعض الناس: أنَّ شخصاً من الأعاجم جاء ليقرأ على بعض شيوخهم منطقاً، فقرأ منه قطعة، ثم قال: خواجا[1] أي باب ترك الصلاة؟ فضحكوا منه.

وهذا موجود بالإستقراء: أنَّ مَنْ حَسَّن الظن بالمنطق وأهله إنْ لم يكن له مادة من دين وعقل يستفيد بها الحق الذي ينتفع به، وإلا فسد عقله ودينه.

ولهذا يوجد فيهم من الكفر والنفاق والجهل والضلال وفساد الأقوال والأفعال ما هو ظاهر لكل ناظر من الرجال. ولهذا كان أول من خلطه بأصول الفقه ونحوه من العلوم الإسلامية كثير الإضطراب.

فإنه كان كثير من فضلاء المسلمين وعلمائهم يقولون: المنطق كالحساب ونحوه مما لا يعلم به صحة الإسلام ولا فساده ولا ثبوته ولا انتفاؤه.

فهذا كلام من رأى ظاهره وما فيه من الكلام على الأمور المفردة لفظاً ومعنى، ثم على تأليف المفردات، وهو القضايا ونقيضها وعكسها المستوي وعكس النقيض، ثم على تأليفها بالحد والقياس، وعلى مواد القياس، وإلا فالتحقيق: أنه مشتمل على أمور فاسدة، ودعاوى باطلة كثيرة لا يتسع هذا الموضع لإستقصائها والله أعلم. والحمد لله رب العالمين.

وصلّى الله وسلّم على عبد الله ورسوله محمد الداعي إلى الهدى والرشاد، وعلى آله ومن اتبع هداه.

قد تم نسخ هذه الوريقات على يد أفقر المخلوقات إلى من استوى على عرشه فوق سبع سموات. وكتبها بيده «عبد المعطى بن السيد يوسف علي».

وذلك عن أصل ضمن مجموعة خطية لشيخ الإسلام أبى العباس أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى مودعة بالمكتبة المحمودية في المدينة المنورة مهاجر خير البرية، مسماة تلك المجموعة بـ «بيان المسائل المشكلة من الفقه، تحت رقم ٣٣ من كتب الفقه الحنفي.

وكان الفراغ من نسخها في يوم الإثنين الموافق للثامن والعشرين من شهر جمادي الثانية سنة ١٣٥٨ هـ.

ولم يذكر ناسخ الأصل اسمه في آخر هذه الرسالة، ولا تاريخ نسخه لها. والذي يظهر من رسائل أخرى في هذه المجموعة يشابه خطها خط هذه الرسالة: أنَّ اسمه عبد الله بن زيد بن ابراهيم بن محمد بن سليمان، وأنَّ تاريخ النسخ هو في حدود سنة ١١٨٧ هـ.

---

(١) أي أستاذ.

والله أعلم. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وقد كان الفراغ من مقابلة هذه الرسالة على أصلها المذكور في يوم الخميس الموافق للحادي عشر من شهر رجب الفرد سنة ١٣٥٨هـ على يد ناسخها عبد المعطي المذكور ـ وبيده الأصل ـ والأستاذ الشيخ محمد بن علي آل حركان ـ وبيده هذه النسخة ـ وذلك حسب رغبة المستنسخ الوجيه المفضال الشيخ محمد بن حسين نصيف من أعيان السلفيين بجدة.

والله أعلم وأعز و أكرم. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.